جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

التقرير السنوي

السادس والثلاثون

2014

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

التقرير السنوي

السادس والثلاثون

2014

جمعية البنوك في الأردن

عمان – وادي صقره – شارع موسى بن نصير – بناية ٦٢

ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن

هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ – ٥٦٦٩٣٢٨

فاكس : ٥٦٨٧٠١١ – ٥٦٨٤٣١٦

البريد الالكتروني: info@abj.org.jo

الموقع الالكتروني: www.abj.org.jo

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد الامير الحسين
ابن عبدالله الثاني المعظم

تصميم وإشراف فني وطباعة

Control

Design and Printing Services

Tel: 07 88 620 228 - 07 98 259 461

e-mail: control_est@hotmail.com

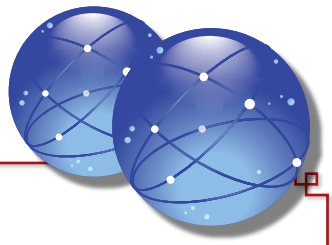

رؤيتنا

المحافظة على دورنا الريادي بكوننا من أكفأ جمعيات البنوك في المنطقة من حيث تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء لدعم قدراتها وتمكينها من تعظيم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

رسالتنا

نسعى إلى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به، وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتحقيق أعلى درجات التنسيق فيما بينها ومع الشركاء الآخرين، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية، وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

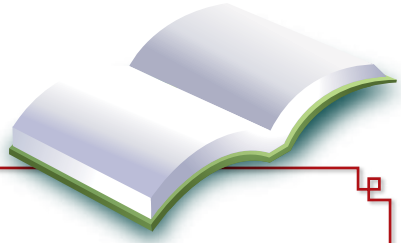

قيمنا

- **العمل المشترك:** نعمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني.
- **التطور والحداثة:** نسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- **الابتكار والتميز:** نعمل على تطوير الأفكار الخلاقة بما يخدم الأعضاء ويضفي على خدماتهم طابع الجودة والتميز.
- **النزاهة والشفافية:** نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية.
- **المهنية:** نمارس عملنا باحترافية عالية وتغطية شاملة وإحاطة تامة لكل ما يحدث في البيئة المصرفية الأردنية والعربية والعالمية.
- **المصداقية:** نتبع نهج الدقة والموثوقية ونتحرى عن مصادر معلوماتنا بدقة عالية.
- **الاستمرارية في التعلم والتدريب:** نعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي و العملي ومواكبة كل ما هو جديد في المجالات المصرفية والمالية لكافة العاملين في الجهاز المصرفي الأردني.

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

يتكون مجلس إدارة الجمعية كما في نهاية عام ٢٠١٤ من أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة التالية أسماؤهم:

- **معالي السيد باسم خليل السالم** / بنك المال الأردني / رئيساً
- **معالي السيدة نادية السعيد** / بنك الاتحاد / نائباً للرئيس
- **سعادة السيد نعمة صباغ** / البنك العربي / عضواً
- **سعادة السيد عمر ملحس** / بنك الإسكان للتجارة والتمويل / عضواً
- **سعادة السيد محمد ياسر الأسمر** / البنك الأردني الكويتي / عضواً
- **سعادة السيد شاكر فاخوري** / بنك الأردن / عضواً
- **سعادة السيد كمال البكري** / بنك القاهرة عمان / عضواً
- **سعادة الدكتور مهدي علاوي**/ البنك التجاري الأردني / عضواً
- **سعادة السيد كروسي زكريان**/ بنك الكويت الوطني / عضواً
- **عطوفة الدكتور ماهر الشيخ حسن** / البنك المركزي الأردني / عضواً مراقباً

المدير العام

الدكتور عدلي قندح

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام ٢٠١٤ من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية:

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jordan-kuwait-bank.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
10	البنك الاستثماري	1989	www.jifbank.com
11	بنك ABC	1989	www.arabbanking.com.jo
12	بنك الاتحاد	1991	www.unionbankjo.com
13	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993	www.sgbj.com.jo
14	بنك المال الأردني	1996	www.capitalbank.jo
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
16	بنك الأردن دبي الإسلامي	2009	www.jdib.jo

ثانياً: البنوك غير الأردنية:

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص	الموقع الالكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.arakari.com.jo
2	مصرف الرافدين	1957	www.rafidain-bank.org
3	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك ستاندرد تشارترد	2002	www.standardchartered.com
5	بنك عودة	2004	www.audi.com.lb
6	بنك الكويت الوطني	2004	www.nbk.com
7	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.lb
8	بنك أبو ظبي الوطني	2009	www.nbad.com
9	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	21
كلمة المدير العام	23
الفصل الأول: آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية	25
١. آفاق الاقتصاد العالمي	27
٢. آفاق الاقتصاد الإقليمي	30
الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠١٤	33
١. الإنتاج والأسعار والشركات	35
٢. المالية العامة	35
٣. الدين العام	36
٤. القطاع الخارجي	37
٥. القطاع النقدي والمصرفي	37
الفصل الثالث: تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠١٤	41
١. تطورات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٤	43
٢. الاحتياطيات الأجنبية	44
٣. موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن	45
٤. الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية	47
٥. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	48
٦. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	48
أ. بطاقات الائتمان	51
ب. القروض الشخصية	55
ت. قروض السيارات	58
ث . القروض المصرفية المجمعة	61
٧. الودائع لدى البنوك المرخصة	62
الفصل الرابع: تطور عدد البنوك والفروع	67

الموضوع	رقم الصفحة
١. تطور عدد الفروع	69
أ. الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٤	69
ب. عدد الفروع داخل وخارج الأردن	71
ت. التوزيع الجغرافي للفروع داخل الأردن	73
٢. تطور عدد المكاتب	74
أ. المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٤	74
ب. عدد المكاتب داخل وخارج الأردن	74
ت. التوزيع الجغرافي للمكاتب داخل الأردن	76
٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي	77
أ. عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها على المحافظات	77
ب. أنواع الأجهزة المستخدمة	78
ت. أنظمة التشغيل المستخدمة	78
ث. الخدمات التي تقدم من خلال أجهزة الصراف الآلي	78
الفصل الخامس: أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٤	83
١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم	85
٢. حجم التداول	88
٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية	90
الفصل السادس: تقاص الشيكات	93
١ – لمحة عن تقاص الشيكات	95
٢ – تطور تقاص الشيكات خلال عام ٢٠١٤	95
الفصل السابع: هيكل أسعار الفوائد	99
١.تطور أسعار الفوائد على الودائع	101
٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات	103
٣. هامش سعر الفائدة	106
٤. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية	108
٥. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجودير)	109

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثامن: تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٤	117
أولاً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي	119
أ. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات كما في نهاية عام ٢٠١٤	119
ب. ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية عام ٢٠١٤	121
ج. ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع كما في نهاية عام ٢٠١٤	122
د. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية في نهاية عام ٢٠١٤	123
هـ. ترتيب البنوك حسب رأس المال كما في نهاية عام ٢٠١٤	124
ثانياً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل	125
أ. ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة في عام ٢٠١٤	125
ب. ترتيب البنوك حسب صافي الربح بعد الضريبة في عام ٢٠١٤	126
ثالثاً: ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية	127
أ. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات في عام ٢٠١٤	127
ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١٤	128
رابعاً: ترتيب البنوك حسب مؤشرات التفرع المصرفي	129
أ. ترتيب البنوك حسب عدد الفروع داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤	129
ب. ترتيب البنوك حسب عدد أجهزة الصراف الآلي داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤	130
خامساً: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	131
أ. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين في نهاية عام ٢٠١٤	131
سادساً: ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن	132
الفصل التاسع: الخدمات المصرفية الجديدة	137
الفصل العاشر: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	147
١. عدد العاملين	149
٢. توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي	149
٣. توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية	150
٤. الوضع الاجتماعي للعاملين	151
٥. التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة	151
٦. الدورات التدريبية	154

الموضوع	رقم الصفحة
٧. الاستقالات والتعيينات	155
الفصل الحادي عشر: نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٤	157
أ- اجتماعات الجمعية	159
ب- الإجتماعات الأخرى	162
ج- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية	166
د. نشاطات وأخبار أخرى	171
هـ. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٤	195
الفصل الثاني عشر: البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠١٤	197

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	معدلات النمو الاقتصادي في العالم	28
2	معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	31
3	الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة	46
4	موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	47
5	مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	47
6	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها (مليون دينار)	48
7	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة	49
8	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي	50
9	بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٤	55 - 51
10	القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٤	56
11	شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٤	58 - 57
12	قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٤	59
13	شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٤	61 - 60
14	القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٤	62
15	توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية	63
16	توزيع الودائع حسب نوع العملة	64
17	تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٦-٢٠١٤	69
18	الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٤	71 - 70
19	عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٤	72
20	توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٤	73
21	المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٤	74
22	عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٤	75
23	توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٤	76
24	توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١٤	77
25	الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠١٤	79
26	خدمات أخرى تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي	80
27	بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على بورصة عمان خلال عام ٢٠١٤	85

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
28	تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٤)	86
29	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٤	87
30	حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٤)	88
31	التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٤	89
32	مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)	90
33	الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية ٢٠١٣- ٢٠١٤	96
34	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٤	101
35	الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٤	102
36	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها ٢٠٠٤ – ٢٠١٤	104
37	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٤	105
38	التطور السنوي لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)	108
39	التطور الشهري لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٤	109
40	معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير / الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤	110
41	أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير / الأسعار المعلنة) لعام ٢٠١٤	110
42	حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٤	112
43	إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	120
44	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	121
45	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	122
46	حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢١٠٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	123
47	رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	124
48	الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	125
49	صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	126
50	معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	127
51	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	128
52	عدد فروع البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	129
53	عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	130
54	عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣	131
55	الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٤	144 - 139
56	توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس ٢٠٠٦-٢٠١٤	149

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
57	توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي ٢٠٠٦-٢٠١٤	150
58	توزيع العاملين حسب الفئة العمرية ٢٠٠٦-٢٠١٤	150
59	توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي ٢٠٠٦-٢٠١٤	151
60	التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠١٤	152
61	توزيع العاملين لدى البنوك حسب المحافظة والبنك لعام ٢٠١٤	153
62	عدد الموظفين الذين اشتركوا في دورات تدريبيه عام ٢٠١٤	154
63	الاستقالات والتعيينات ٢٠٠٦- ٢٠١٤	155

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي	29
2	معدلات النمو الحقيقية حسب المجموعات والاقاليم الدولية	29
3	احتياطيات البنك المركزي الاردني من العملات الأجنبية وتغطيتها للمستوردات بالأشهر	45
4	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها في نهاية عام ٢٠١٤	49
5	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠١٤	50
6	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية في نهاية عام ٢٠١٤	51
7	توزيع الودائع حسب أنواعها كما في نهاية عام ٢٠١٤	63
8	توزيع الودائع حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠١٤	64
9	التطور السنوي لأسعار الأسهم (٢٠٠٦-٢٠١٤)	86
10	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال عام ٢٠١٤	87
11	التطور السنوي لحجم التداول خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤)	88
12	التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠١٤	89
13	نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٤-٢٠١٤)	91
14	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها (٢٠٠٤-٢٠١٤)	102
15	التطور الشهري لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٤	103
16	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٤-٢٠١٤)	104
17	التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٤	106
18	التطور السنوي لهامش سعر الفائدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	107
19	التطور الشهري لهامش سعر الفائدة خلال عام ٢٠١٤	107
20	التطور الشهري لأسعار فائدة الاقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١٤	111
21	تطور عدد عمليات الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٤	113
22	تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٤	113
23	أسعار فائدة الاقراض المرجح فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة خلال عام ٢٠١٤	114

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين،،،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الخامس والثلاثون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام ٢٠١٤، وبياناتها المالية المدققة للسنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١، بالإضافة إلى تقرير مدققي الحسابات الموجه لجمعيتكم الموقرة حول نتائج فحصهم لتلك البيانات.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

تشير البيانات المتوفرة إلى أن الاقتصاد الأردني تمكن خلال عام ٢٠١٤ من تحقيق معدل نمو بلغ ٣,١٪ وهو أعلى مستوىً له خلال السنوات الخمس الأخيرة. كما سجلت المؤشرات الاقتصادية الأردنية تحسناً واضحاً حيث انخفضت معدلات التضخم والبطالة عن مستوياتها في العام السابق، وارتفعت الإيرادات المحلية بنسبة تجاوزت النمو في الإنفاق العام، مما خفض من عجز الموازنة، لكن مع هذا فقد أظهرت أرقام المديونية العامة الداخلية والخارجية ارتفاعاً واضحاً حلال عام ٢٠١٤.

أما القطاع المصرفي الأردني فقد ظل محافظاً على متانته واستقراره، واستطاع أن يسجل تطورات ملموسة خلال العام ٢٠١٤. حيث ارتفع رصيد موجودات البنوك المرخصة بنسبة بلغت ٤,٨٪ ليصل إلى ٤٤,٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤، و حقق رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة ارتفاعاً بنسبة ١,٨٪ ليصل إلى ١٩,٣ مليار دينار، وارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة بنسبة ٩,٧٪ ليصل إلى ٣٠,٣ مليار دينار.

وعلى صعيد مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن، فقد أثبتت نسب كفاية رأس المال قوة القطاع المصرفي الأردني بتسجيلها مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ومعايير بازل (٢). كما تراجعت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى ٥,٦٪ في عام ٢٠١٤ مقارنةً مع ٧,٠٪ في عام ٢٠١٣. وبالنسبة لسيولة البنوك العاملة في الأردن فقد ارتفعت نسبتها وبهامش كبير عن متطلبات البنك المركزي لتصل إلى ١٥٢,٢٪ في نهاية عام ٢٠١٤.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

أخيراً اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الجمعية على جهودهم التي بذلوها طوال العام لتحقيق أهداف الجمعية، كما يسرني أن أعرب عن شكري وتقديري لمحافظ البنك المركزي الأردني وجميع أجهزة وموظفي البنوك الأعضاء على تعاونهم المستمر مع الجمعية لما فيه مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل في ظل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

موسى شحادة

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٤ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وتمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية ورفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٤ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي. حيث عقدت الجمعية أربع ورش عمل، وأربع دورات تدريبية.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٤ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. حيث قامت الجمعية بإصدار التقرير السنوي الخامس والثلاثون لعام ٢٠١٣ باللغتين العربية والانجليزية، كما أصدرت الجمعية الطبعة العاشرة من دليل البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة لإصدار كراسة كلمتي معالي السيد باسم خليل السالم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك ومعالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني في اللقاء السنوي للأسرة المصرفية مع محافظ لبنك المركزي الأردني، وكراسة الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والذين لم يألوا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

الفصـــل الأول

آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية

يستعرض هذا الفصل البيئة الاقتصادية العالمية واتجاهاتها المتوقعة، وآفاق الاقتصاد الإقليمي ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك من خلال مناقشة التطورات الاقتصادية للدول المصدرة والمستوردة للنفط.

١. آفاق الاقتصاد العالمي

استطاع الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٤ أن يحقق معدل نمو بلغ ٣,٤٪ وهو نفس معدل النمو لعام ٢٠١٣ و٢٠١٢. لكن التوقعات تشير إلى ارتفاع معدلات النمو لتصل إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١٥ وإلى ٣,٨٪ في عام ٢٠١٦.

وقد جاء هذا الاستقرار في معدل نمو الاقتصاد العالمي ليعكس تزايد معدلات النمو في الاقتصاديات المتقدمة والتي ارتفع فيها معدل النمو الاقتصادي إلى ١,٨٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة مع ١,٤٪ في عام ٢٠١٣ و ١,٢٪ في عام ٢٠١٢، ويأتي هذا التحسن في الاقتصاديات المتقدمة مدفوعاً بالانتعاش الذي شهدته بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي ارتفع معدل النمو فيها من ٢,٢٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠١٤، كما حققت اقتصاديات منطقة اليورو معدل نمو بلغ ٠,٩٪ في عام ٢٠١٤ وذلك بعد تراجع اقتصادي في العامين السابقين، أما اليابان فقد حققت تراجعاً اقتصادياً بلغت نسبته -٠,١٪. ومن المتوقع أن تشهد اقتصاديات الدول المتقدمة انتعاشاً واضحاً في العامين القادمين لتصل معدلات النمو إلى ٢,٤٪.

وفيما يتعلق بالاقتصاديات الصاعدة والنامية، فقد حققت نمواً بلغت نسبته ٤,٦٪ في عام ٢٠١٤ مقارنةً مع ٥,٠٪ في العام السابق، لكن وبالرغم من هذا التباطؤ إلا أن معدلات النمو للاقتصاديات الصاعدة والنامية تعتبر أعلى من الاقتصاديات المتقدمة. ويتوقع أن تتراجع معدلات النمو للاقتصاديات الصاعدة والنامية إلى ٤,٣٪ في عام ٢٠١٥، يلي ذلك ارتفاع إلى ٤,٧٪ في عام ٢٠١٦.

جدول رقم (١)

معدلات النمو الاقتصادي في العالم

	فعلي								متوقع	
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العالم	5.7	3.1	0.0	5.4	4.2	3.4	3.4	3.4	3.5	3.8
الاقتصاديات المتقدمة	2.8	0.2	-3.4	3.1	1.7	1.2	1.4	1.8	2.4	2.4
الولايات المتحدة الأمريكية	1.8	–0.3	-2.8	2.5	1.6	2.3	2.2	2.4	3.1	3.1
منطقة اليورو	3.0	0.5	–4.5	2.0	1.6	-0.8	-0.5	0.9	1.5	1.6
اليابان	2.2	–1.0	–5.5	4.7	-0.5	1.8	1.6	-0.1	1.0	1.2
الدول المتقدمة الأخرى	4.1	1.2	-2.1	4.6	2.9	1.7	2.1	2.7	2.7	2.8
الاقتصاديات الصاعدة والنامية	8.7	5.8	3.1	7.4	6.2	5.2	5.0	4.6	4.3	4.7
الأقاليم والمجموعات الدولية										
أوروبا الصاعدة والنامية	5.5	3.1	-3.0	4.8	5.4	1.3	2.9	2.8	2.9	3.2
كومنولث الدول المستقلة	9.0	5.3	-6.3	4.6	4.8	3.4	2.2	1.0	-2.6	0.3
آسيا الصاعدة والنامية	11.2	7.3	7.5	9.6	7.7	6.8	7.0	6.8	6.6	6.4
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	5.7	3.9	-1.3	6.1	4.9	3.1	2.9	1.3	0.9	2.0
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	6.3	5.2	2.2	4.8	4.4	4.8	2.4	2.6	2.9	3.9
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	6.4	5.2	2.3	5.1	4.5	4.9	2.3	2.4	2.7	3.7

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO، صندوق النقد الدولي، نيسان، ٢٠١٥.

شكل رقم (١)

معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي

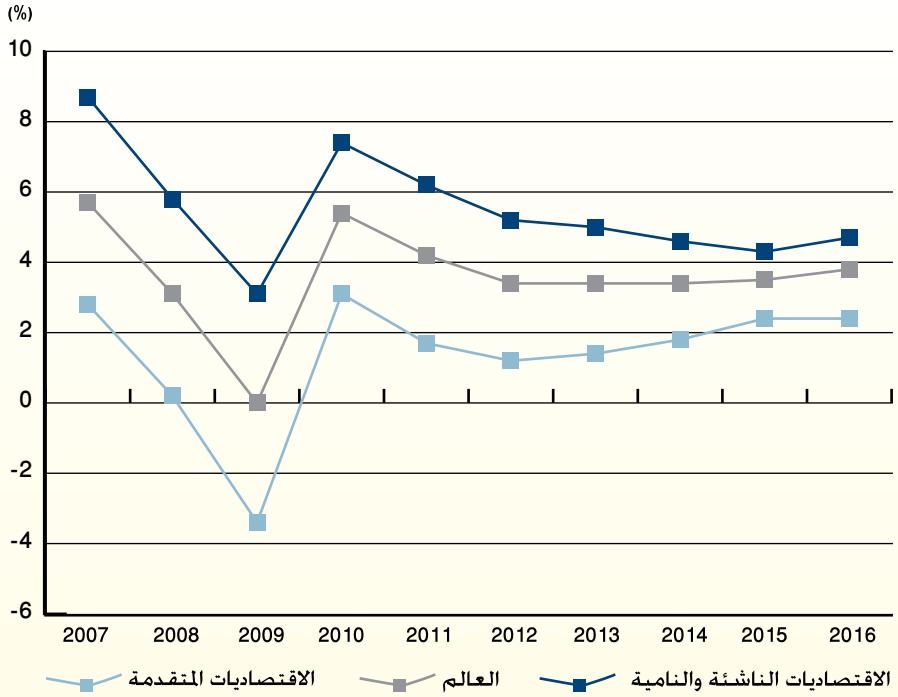

شكل رقم (٢)

معدلات النمو الحقيقية حسب المجموعات والاقاليم الدولية

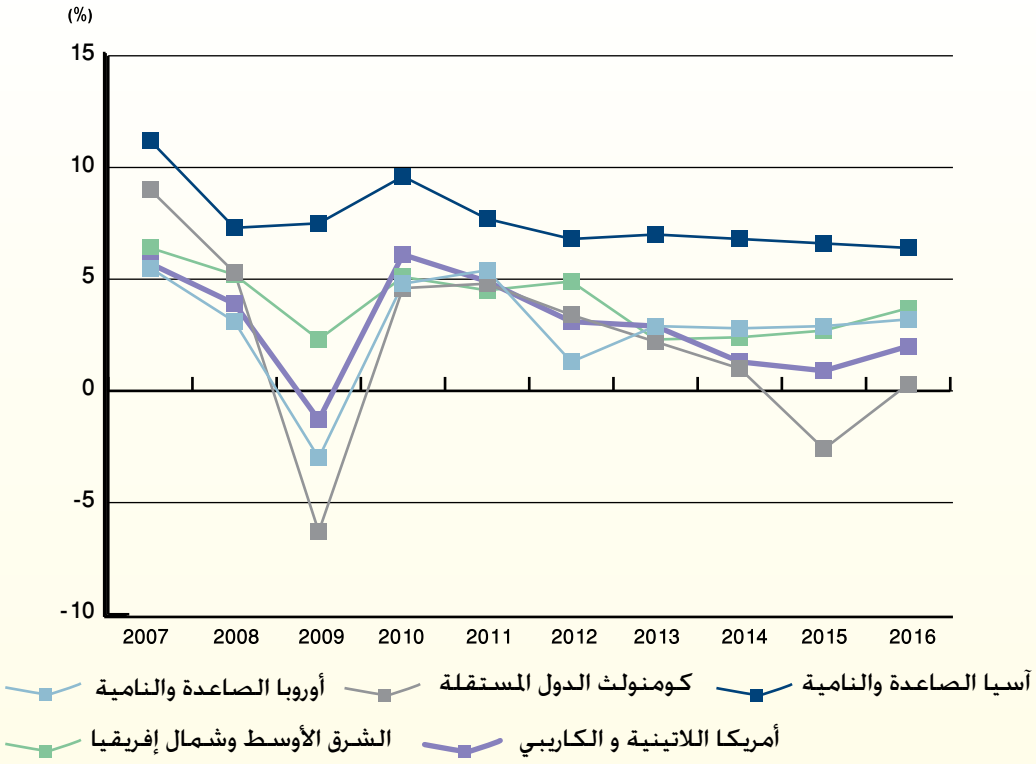

٢. آفاق الاقتصاد الإقليمي

حققت معدلات النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انتعاشاً طفيفاً في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٢,٤٪مقارنةً مع ٢,٣٪ في عام ٢٠١٣ و ٢,٣٪ في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تزداد قوة الانتعاش الاقتصادي خلال العامين القادمين لترتفع معدلات النمو إلى ٢,٧٪ و٣,٧٪ لعام ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي.

وفي نفس الوقت فقد تراجعت مستويات التضخم في المنطقة لتصل إلى ٦,٥٪ مقارنةً مع متوسط تجاوز ٩,٢٪ في السنوات الثلاث السابقة. كما تشير التوقعات إلى أن معدل التضخم سيتراوح من ٦,٢٪ إلى ٦,٤٪ خلال العامين القادمين.

ولا تزال التوترات والصراعات القائمة في الاقليم تلقي بظلالها الثقيلة على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث أن أعداد اللاجئين في تزايد مستمر وهو ما يشكل ضغوطاً كبيرة على اقتصاديات الدول المستضيفة في المنطقة، كما أن هناك اضطراباً وتراجعاً واضحاً في حركة التجارة الثنائية وتجارة الترانزيت، وتراجع في النشاط السياحي للعديد من الدول، إضافة لتنامي أجواء عدم اليقين.

الاقتصاديات المصدرة للنفط

تعرضت الاقتصاديات المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لخسائر كبيرة في الصادرات والمالية العامة كنتيجة مباشرة لانخفاض اسعار النفط، ونتيجة لذلك فقد حقق النمو الاقتصادي تحسناً طفيفاً في عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٢,٤٪ مقارنةً مع ٢,١٪ في العام السابق، وهو ما يعتبر أقل بكثر من معدلات النمو المحققة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ والتي تجاوزت ٥٪.

ومن المتوقع أن يظل معدل النمو دون تغير في عام ٢٠١٥ ليبقى عند مستوى ٢,٤٪، مع وجود توقعات بارتفاع معدل النمو إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١٦.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد حققت معدل نمو اقتصادي بلغ ٣,٦٪ وهو نفس المعدل المحقق في العام السابق. لكن التوقعات تشير إلى انخفاض معدل النمو إلى ٣,٤٪ في عام ٢٠١٥ و ٣,٢٪ في عام ٢٠١٦. وقد بلغ فائض الموازنة العامة لهذه الدول ٤,٦٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة مع فائض ١٢,١٪ في العام السابق. مع التوقع بأن تتحول فوائض الموازنة إلى عجز نسبته ٧,٩٪ في عام ٢٠١٥ و٣,٦٪ في عام ٢٠١٦.

ولا يزال انخفاض أسعار النفط إلى جانب والصراعات والتوترات المستمرة في المنطقة يشكلان مخاطراً كبيرة لآفاق الاقتصاد في الدول المصدرة للنفط، حيث تسيطر حالة عدم اليقين سوق النفط، وتتزايد التقلبات في أسعار النفط. كما أن الصراعات والاضطرابات الأمنية في عدد من الدول المصدرة للنفط قد تساهم في إضعاف النشاط الاقتصادي أكثر، وتأخير تنفيذ الإصلاحات، وتراجع الثقة.

ومن المهم أن تتخذ الدول المصدرة للنفط إجراءات استباقية تستعد من خلالها لمواجهة الانخفاض في أسعار النفط على المدى الطويل، ومعالجة مواطن الضعف في المالية العامة والتي قد تنتج عن سرعة تآكل الاحتياطيات الوقائية، إضافة للسعي لضبط أوضاع المالية العامة من خلال إعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي على حساب الإنفاق الجارية، والسعي لزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية.

الاقتصادات المستوردة للنفط

تأثر النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالعديد من العوامل السلبية وأبرزها تصاعد الصراعات والتوترات الإقليمية في المنطقة، والتداعيات السلبية الناجمة عن ضعف النمو في منطقة اليورو، وتراجع القدرة التنافسية لبعض الدول نتيجة ارتفاع سعر الدولار الأمريكي.

وقد انخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٥ مقارنةً مع ٢,٧٪ في العام السابق. مع التوقع بارتفاع آفاق النمو إلى ٣,٩٪ في عام ٢٠١٥ وإلى ٤,٣٪ في عام ٢٠١٦، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط.

ولا تزال مخاطر التطورات السلبية تهيمن على الآفاق المتوقعة للدول المستوردة للنفط في المنطقة. حيث تسيطر التوترات المتزايدة والنكسات على المشهد السياسي العام، وتنعكس في تراجع التجارة والنشاط السياحي، إضافة لتراجع الثقة، وإضعاف الاستقرار الاقتصادي الكلي. لكن على الجانب الآخر، فقد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تعزيز النمو في تلك الدول، خاصة في ظل التوقعات بتراجع معدل التضخم وتراجع عجز الموازنة العامة للدول المستوردة للنفط خلال عام ٢٠١٥ و٢٠١٦.

ومن المهم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة لتحسين الآفاق الاقتصادية وزيادة فرص العمل، بما في ذلك تحسين مناخ الأعمال وإجراء إصلاحات في الحوكمة، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وتحسين كفاءة سوق العمل والبنية التحتية. ولا شك أن الدعم الدولي من خلال تقديم التمويل، وتسهيل النفاذ إلى أسواق التصدير الرئيسية، وتقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات سيعزز من هذه الجهود الإصلاحية.

جدول رقم (٢)

معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

معدل النمو الاقتصادي	فعلي	متوقع	
	2014	2015	2016
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.4	2.7	3.7
الدول المصدرة للنفط	2.4	2.4	3.5
الدول المستوردة للنفط	2.5	3.9	4.3

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO، صندوق النقد الدولي، نيسان، ٢٠١٥.

الفصـل الثاني

التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠١٤

تمكن الاقتصاد الأردني خلال عام ٢٠١٤ من تحقيق معدل نمو أعلى من المستويات التي تم تحقيقها خلال السنوات الخمس الأخيرة. كما سجلت المؤشرات الاقتصادية الأردنية تحسناً واضحاً حيث انخفضت معدلات التضخم والبطالة عن مستوياتها في العام السابق، كما حققت المالية العامة تطورات ملموسة حيث ارتفعت الإيرادات المحلية بنسبة تجاوزت النمو في الإنفاق العام، مما خفض من عجز الموازنة، لكن مع هذا فقد أظهرت أرقام المديونية العامة الداخلية والخارجية ارتفاعاً واضحاً خلال عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بمؤشرات القطاع الخارجي، وعلى الرغم من نمو الصادرات بنسبة أعلى من النمو في المستوردات، فقد سجل عجز الميزان التجاري ارتفاعاً طفيفاً، بينما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة واتفعت حوالات العاملين. وبالنسبة للمؤشرات النقدية والمصرفية فقد أظهر رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ارتفاعاً ملموساً، وحققت أرصدة الموجودات والتسهيلات والودائع للبنوك المرخصة نمواً ملحوظاً في عام ٢٠١٤. وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية في الأردن خلال عام ٢٠١٤.

١. الإنتاج والأسعار والشركات

❖ **الناتج المحلي الإجمالي**: بلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة ١١,١٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ١٠,٨١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣، وبهذا فقد بلغ معدل النمو في عام ٢٠١٤ حوالي ٣,١٪ بالمقارنة مع نمو بنسبة ٢,٨٪ في عام ٢٠١٣. ويعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات التي حققها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الخمس الأخيرة، مما يعكس تحسن الأداء الاقتصادي.

وعلى الصعيد القطاعي، فقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية في المملكة نمواً خلال عام ٢٠١٤، وكانت أعلى نسبة نمو لقطاع التعدين والمحاجر والذي حقق نمواً بنسبة واضحاً بلغت نسبته ٢٧,٧٪، يليه قطاع الزراعة والذي نما بنسبة ٧,٥٪. أما باقي القطاعات الاقتصادية في المملكة فقد سجلت معدلات نمو موجبة وفي حدود تتجاوز ٣٪ لبعض القطاعات.

وقد حافظ قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الاتصالات على مرتبتهما باعتبارهما أكثر القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمتهما على التوالي ٢٠,٠٪ و ١٦,٧٪ و١٤,٤٪ في عام ٢٠١٤، وهو ما يشكل ٥١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **الرقم القياسي لأسعار المستهلك**: ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٤ ليصل إلى ١١٧,٤ نقطة مقارنةً مع ١١٤,١ نقطة في عام ٢٠١٣. وبذلك فقد بلغ معدل التضخم ٢,٩٪ في نهاية عام ٢٠١٤، مقارنةً مع ٤,٨٪ في عام ٢٠١٣.

❖ **الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين**: انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين بنسبة ١,٧٪ في عام ٢٠١٤ مقارنةً مع انخفاض نسبته ٢,٦٪ في عام ٢٠١٣.

❖ **البطالة**: انخفض معدل البطالة خلال عام ٢٠١٤ ليصل إلى ١١,٩٪ مقارنةً مع ١٢,٦٪ في عام ٢٠١٣ و ١٢,٢٪ في عام ٢٠١٢.

٢. المالية العامة

❖ **الإيرادات المحلية**: ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ١٧,٨٪ لتبلغ ٦,٠٣ مليار دينار مقارنةً مع ٥,١٢ مليار دينار في عام ٢٠١٣. أما المساعدات الخارجية للمملكة فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال عام ٢٠١٤ وبنسبة بلغت ٩٣,٥٪ حيث ارتفعت قيمتها من ٦٣٩ مليون دينار في عام ٢٠١٣ إلى ١٢٣٦ مليون دينار في عام ٢٠١٤. أما إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية فقد حقق ارتفاعاً نسبته ٢٦,٢٪ في عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٧,٢٧ مليار دينار مقارنةً مع ٥,٧٦ مليار دينار في العام السابق.

❖ **الإنفاق الحكومي**: ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي بحوالي ١٠,٩٪ في عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٧,٨٥ مليار دينار مقارنةً مع ٧,٠٧ مليار

دينار في عام ٢٠١٣. وقد جاء ارتفاع الإنفاق الحكومي على خلفية ارتفاع النفقات الجارية بنسبة ١٠,٩٪ وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة ١١,٤٪.

❖ **العجز في الموازنة**: نظراً لنمو الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة ٢٦,٢٪، وارتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة ١٠,٩٪، فقد تقلص العجز بعد المساعدات في موازنة عام ٢٠١٤ بنسبة ٥٥,٧٪ ليصل إلى ٥٨٣ مليار دينار مقارنةً مع عجز مقداره ١,٣٢ مليار دينار عام ٢٠١٣. وبهذا فقد انخفضت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٥٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٣٪ في عام ٢٠١٤.

٣. الدين العام

❖ **صافي الدين العام الداخلي**: ارتفع صافي الدين الداخلي للحكومة المركزية من ١١,٨٦ مليار دينار في عام ٢٠١٣ إلى ١٢,٥٢ مليار دينار في عام ٢٠١٤ محققاً بذلك ارتفاع نسبته ٥,٦٪. وبالرغم من ارتفاع قيمة الدين الداخلي بالأرقام المطلقة، فقد حققت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً من ٤٩,٧٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٤٩,٢٪ في عام ٢٠١٤.

❖ **الدين العام الخارجي**: ارتفع رصيد الدين العام الخارجي من ٧,٢٣ مليار دينار في عام ٢٠١٣ إلى ٨,٠٣ مليار دينار في عام ٢٠١٤، وبنسبة ارتفاع بلغت ١١٪. وبهذا فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي للناتج المحلي الإجمالي من ٣٠,٣٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٣١,٦٪ في عام ٢٠١٤.

❖ **الدين العام الكلي**: ارتفع رصيد الدين العام الكلي في عام ٢٠١٤ بنسبة ٧,٦٪ ليصل إلى ٢٠,٥ مليار دينار مقارنةً مع ١٩,١ مليار دينار في عام ٢٠١٣. وبهذا فقد ارتفعت نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٨٠,١٪ في عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٨٠,٨٪ في عام ٢٠١٤. ويلاحظ هنا أن نسبة الدين العام الكلي للناتج المحلي تتجاوز الحد الأقصى المحدد في قانون الدين العام وإدارته والبالغ ٦٠٪.

نص قانون الدين العام وإدارته رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠١ والقانون المعدل له الصادر في عام ٢٠٠٨ في المادة رقم (٢١) على أنه لا يجوز ان يزيد صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. كذلك نصت المادة (٢٢) على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما المادة (٢٣) فنصت على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن مجلس الوزراء أصدرا قراراً بتأجيل العمل بالقانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته رقم (٨) لسنة (٢٠٠٨) حتى إشعار آخر، وذلك وفقاً لنص القرار الوارد العدد (٥٠١٠) من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧.

٤. القطاع الخارجي

❖ **الصادرات الوطنية**: ارتفعت الصادرات الوطنية في عام ٢٠١٤ بنسبة ٧,٥٪ لتصل إلى ٥,١٦ مليار دينار مقارنةً مع ٤,٨ مليار دينار في عام ٢٠١٣.

❖ **المعاد تصديره**: تراجعت قيمة المعاد تصديره خلال العام ٢٠١٤ بنسبة ٢,٨٪ لتصل إلى ٧٩٠ مليون دينار مقارنةً مع ٨١٣ مليون دينار في عام ٢٠١٣.

❖ **الصادرات الكلية**: ارتفع حجم الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام ٢٠١٤ بنسبة بلغت ٦٪ لتبلغ ٥,٩٥ مليار دينار، مقارنةً مع ٥,٦٢ مليار دينار في عام ٢٠١٣.

❖ **المستوردات**: ارتفعت المستوردات خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ٣,١٪ لتصل إلى ١٦,١٥ مليار دينار مقارنةً مع ١٥,٦٧ مليار دينار في عام ٢٠١٣.

❖ **عجز الميزان التجاري**: ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة ١,٤٪ ليصل إلى ١٠,١٩ مليار دينار في عام ٢٠١٤ مقارنةً مع عجز مقداره ١٠,٠٥ مليار دينار في عام ٢٠١٣.

❖ **حوالات العاملين**: ارتفعت حوالات العاملين خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ٢,٦٪ لتصل إلى ٢,٣٩ مليار دينار تقريباً بالمقارنة مع ٢,٣٣ مليار دينار في عام ٢٠١٣.

❖ **الاستثمار المباشر**: ارتفع حجم الاستثمار المباشر في الأردن في عام ٢٠١٤ بنسبة طفيفة بلغت ٠,٧٪ ليصل إلى ١٢٥٠ مليون دينار بالمقارنة مع ١٢٤١ مليون دينار في عام ٢٠١٣.

٥. القطاع النقدي والمصرفي

❖ **السيولة المحلية**: ارتفعت السيولة المحلية (ع٢) خلال عام ٢٠١٤ بمقدار ١٨٧٧ مليون دينار لتصل إلى ٢٩,٢٤ مليار دينار، محققةً بذلك ارتفاعاً بنسبة ٦,٩٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٣.

❖ **رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي**: حققت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في عام ٢٠١٤ ارتفاعاً بنسبة ١٧,٣٪، حيث ارتفعت الاحتياطيات من ٨,٥١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٩,٩٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (٧,٣) شهر تقريباً.

❖ **موجودات البنوك المرخصة**: سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٤ ارتفاعاً بنسبة ٤,٨٪ ليصل إلى ٤٤,٨٦٨ مليار دينار، مقارنةً مع ٤٢,٨٠٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

❖ **التسهيلات الائتمانية**: ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٤ بمقدار ٣٣٥ مليون دينار أو ما نسبته ١,٨٪، لتصل إلى ١٩,٢٧٤ مليار دينار، مقارنة مع ١٨,٩٤٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

❖ **الودائع**: ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٤ بنسبة ٩,٧٪ ليصل إلى ٣٠,٢٦١ مليار دينار، مقارنةً مع ٢٧,٨٩٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

❖ **الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة:** ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام ٢٠١٤ بحوالي ٩٩,٧ نقطة ليصل إلى ٢١٦٥ نقطة، وبارتفاع نسبته ٤,٨٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٣.

الأسهم الحرة هي الأسهم المتاحة للتداول من قبل المستثمرين، وتمثل عدد الأسهم الكلي المدرج في البورصة مطروحاً منه الأسهم المملوكة من قبل كل من أعضاء مجلس الإدارة وأقرباؤهم والشركات الأم أو التابعة أو الحليفة والمساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأسمال الشركة والحومة والمؤسسات العامة والشركة المالكة للأسهم نفسها.

الفصـــل الثالث

تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠١٤

تابعت مؤشرات النقود والبنوك في الأردن تطورها خلال عام ٢٠١٤ وفي شتى المجالات. وقد جاءت هذه التطورات لتعكس قوة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على تحقيق نمو مستمر عبر السنوات بشكلٍ يعكس استقراره. وفي هذا الفصل سنتناول أهم مؤشرات النقود والبنوك وتطوراتها خلال عام ٢٠١٤ بما في ذلك تطورات السياسة النقدية والتطورات التي شهدتها بنود الاحتياطيات الأجنبية والموجودات والتسهيلات والودائع لدى البنوك العاملة في الأردن.

١. تطورات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٤

أ) قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٤

خفض البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الرئيسية مرتين خلال عام ٢٠١٤، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع ٢٥ نقطة في شهر كانون الثاني، وتم تخفيض أسعار الفائدة على جميع ادوات السياسة النقدية مرة أخرى بواقع ٥٠ نقطة أساس في شهر حزيران باستثناء سعر إعادة الخصم وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء ، وفيما يلي بيان لتفاصيل هذه التخفيضات.

- تخفيض أسعار الفائدة الرئيسة على أدوات السياسة النقدية بواقع ٢٥ نقطة أساس

قرر البنك المركزي الأردني تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الرئيسية بمقدار ٢٥ نقطة أساس وذلك اعتباراً من ٢٠/٠١/٢٠١٤ لتصبح على النحو التالي:

- سعر إعادة الخصم: من ٤,٥٠٪ إلى ٤,٢٥٪ سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: من ٤,٢٥٪ إلى ٤,٠٠٪ سنوياً.
- سعر اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: من ٣,٧٥٪ إلى ٣,٥٠٪ سنوياً.
- سعر فائدة نافذة الإيداع للدينار: من ٣,٥٠٪ إلى ٣,٢٥٪ سنوياً.

ويأتي هذا القرار حرصاً من البنك المركزي على الإسهام في حفز النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان لأنشطة القطاع الخاص المختلفة وتعزيز الاستثمار، وذلك في ضوء استمرار التحسن في معظم المتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني وتراجع الضغوط التضخمية، وزيادة جاذبية الأدوات الادخارية بالدينار الأردني والتدفقات الاستثمارية، الأمر الذي انعكس إيجابا على وضع الاحتياطيات الأجنبية مدفوعاً بالتحسن الملحوظ للحساب الجاري لميزان المدفوعات.

- تخفيض أسعار الفائدة الرئيسة على أدوات السياسة النقدية

قرر البنك المركزي الأردني تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الرئيسية لديه اعتباراً من ٢٥/٠٦/٢٠١٤ لتصبح على النحو التالي:

- تخفيض سعر فائدة نافذة الإيداع بالدينار بواقع ٥٠ نقطة أساس لتصبح ٢,٧٥٪ سنوياً.
- تخفيض سعر اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر بواقع ٥٠ نقطة أساس لتصبح ٣,٠٠٪ سنوياً.
- الإبقاء على سعر إعادة الخصم وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة دون تغيير عند ٤,٢٥٪ و٤,٠٠٪، على التوالي.

ويأتي هذا القرار في ظل استمرار التحسن في معظم المتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني وتوقع بقاء معدلات التضخم عند مستويات

ملائمة، وزيادة جاذبية الأدوات الادخارية بالدينار الأردني والتحسن الكبير في وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات والذي انعكس على وضع الاحتياطيات الأجنبية وبلوغها مستويات قياسية ومريحة. ويأمل البنك المركزي أن يسهم هذا القرار في تحفيز الاستثمار وتوفير الائتمان الكافي وتخفيض كلفته لمختلف الأنشطة الاقتصادية بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي والتشغيل.

ب) أهم التعليمات والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١٤

قام البنك المركزي خلال عام ٢٠١٤ بإصدار مجموعة من التعليمات والتعاميم للبنوك المرخصة ومن أبرزها ما يلي:

- تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (٢٠١٤/٥٨) تاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠.
- تعليمات لجنة التدقيق في فروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة رقم (٢٠١٤/٥٩) تاريخ ٢٠١٤/١١/٤.
- تعليمات تصنيف ومعالجة الاجارة المنتهية بالتمليك لدى البنوك الاسلامية رقم ٢٠١٤/٦٠ تاريخ ٢٠١٤/١١/١٧.
- كما أصدر البنك المركزي الأردني مجموعة من التعاميم للبنوك المرخصة تتعلق بمختلف نواحي العمل المصرفي.

٢. الاحتياطيات الأجنبية

ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ليصل إلى ٩,٩٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤، مرتفعاً بمقدار ١,٤٧ مليار دينار عن المستوى المسجل في نهاية عام ٢٠١٣ أو ما يعادل نسبة ارتفاع ١٧,٣٪. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (٧,٣) شهر تقريباً.

يعرِّف البنك المركزي الأردني احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية على أنها النقد و الأرصدة والودائع الجاهزة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وسندات و أذونات بعملات أجنبية، ونقد وأرصدة وودائع بعملات أجنبية غير قابلة للتحويل مطروحاً منه ودائع كل من البنوك المرخصة وغير المقيمين بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي. أما تغطية الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية للبنك المركزي لمستوردات المملكة فتمثل احتياطي البنك المركزي الجاهز للاستخدام مقسوماً على قيمة المتوسط الشهري للمستوردات من السلع والخدمات مطروحاً منها قيمة المتوسط الشهري للمعاد تصديره.

(المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية)

شكل رقم (٣)

احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية وتغطيتها للمستوردات بالاشهر

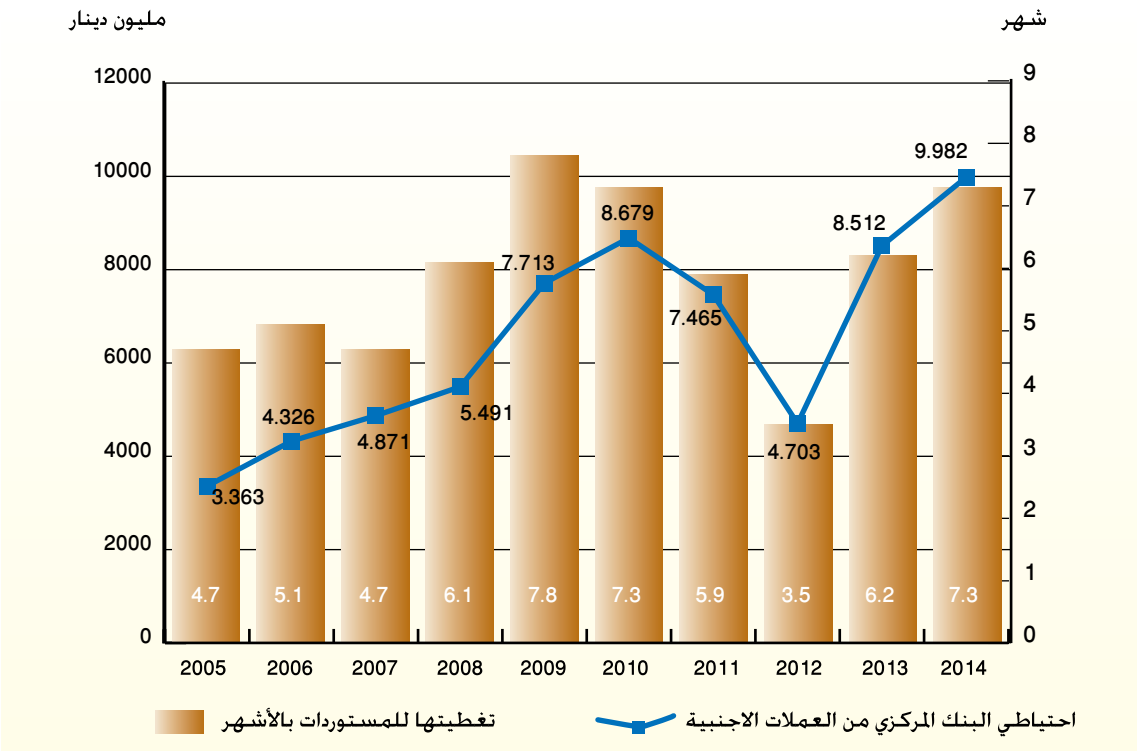

٣. موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن مع نهاية عام ٢٠١٤ ارتفاعاً نسبته ٨,٤٪ ليصل إلى ٤٤,٩ مليار دينار، مقابل ٤٢,٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

أ. الموجودات المحلية

ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٤ بمقدار ٢,٤٩ مليار دينار (٦,٦٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٣، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية إلى ٤٠,١٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً مع ٣٧,٦٥ مليار دينار عام ٢٠١٣.

ويأتي هذا الارتفاع في الموجودات المحلية كمحصلة لارتفاع الديون على القطاع العام بحوالي ٥٥٧ مليون دينار، أو ما نسبته ٥,٣٪ في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ١١,٠١ مليار دينار، وارتفاع الديون على القطاع الخاص (المقيم) بحوالي ٦٢٨ مليون دينار أو ما نسبته ٣,٧٪ لتصل إلى ١٧,٨٣ مليار دينار. كما ارتفعت احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي بحوالي ١,١١ مليار دينار أو ما نسبته ١٩,٤٪ لتصل إلى ٦,٨٦ مليار دينار.

ب. الموجودات الأجنبية

انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٤ بمقدار ٤٢١ مليون دينار (٨,٢٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٣، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية ٤,٧٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع ٥,١٥ مليار دينار عام ٢٠١٣.

وقد جاء الانخفاض المسجل خلال عام ٢٠١٤ كمحصلة للانخفاض في معظم بنود الموجودات الأجنبية وخاصة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص غير المقيم والتي انخفضت بمقدار ٣٣٦ مليون دينار (٤١,١٪) لتصل إلى ٤٨٢ مليون دينار، إضافة لانخفاض بند الموجودات الأجنبية الأخرى بمقدار ١٣١ مليون دينار (٥٥٪) لتصل إلى ١٠٧ ملون دينار.

جدول رقم (٣)

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2013	2014	التغير	نسبة التغير٪
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	**5151.9**	**4731.1**	**-420.8**	**-8.2%**
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	238.7	210.5	-28.2	-11.8%
أرصدة لدى بنوك في الخارج	3348.1	3289.6	-58.5	-1.7%
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	508.9	641.9	133	26.1%
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	818.0	481.9	-336.1	-41.1%
موجودات أجنبية أخرى	238.2	107.2	-131	-55.0%
الموجودات المحلية	**37650.9**	**40137.0**	**2486.1**	**6.6%**
الديون على القطاع العام	10458.8	11015.4	556.6	5.3%
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	17201.9	17830.3	628.4	3.7%
الديون على المؤسسات المالية	90.3	91.1	0.8	0.9%
الاحتياطيات	5745.1	6858.2	1113.1	19.4%
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	751.9	732.8	-19.1	-2.5%
موجودات أخرى	3402.9	3609.2	206.3	6.1%
إجمالي الموجودات	**42802.8**	**44868.1**	**2065.3**	**4.8%**
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	**6956.6**	**7662.0**	**705.4**	**10.1%**
مؤسسات عامة غير مالية	29.6	65.2	35.6	120.3%
البلديات والمجالس القروية	4.5	24.2	19.7	437.8%
المؤسسات المالية	68.8	87.1	18.3	26.6%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	88.0	66.5	-21.5	-24.4%
القطاع الخاص (مقيم)	6765.7	7419.0	653.3	9.7%
ودائع التوفير ولأجل	**16779.5**	**17766.4**	**986.9**	**5.9%**
مؤسسات عامة غير مالية	321.2	180.8	-140.4	-43.7%
البلديات والمجالس القروية	17.2	29.1	11.9	69.2%
المؤسسات المالية	209.1	273.3	64.2	30.7%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	801.9	725.4	-76.5	-9.5%
القطاع الخاص (مقيم)	15430.1	16557.8	1127.7	7.3%
المطلوبات الأجنبية	6716.1	6738.3	22.2	0.3%
ودائع الحكومة المركزية	744.0	1380.0	636	85.5%
الاقتراض من البنك المركزي	842.7	645.6	-197.1	-23.4%
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	6146.2	6773.7	627.5	10.2%
المطلوبات الأخرى	4617.7	3902.1	-715.6	-15.5%
إجمالي المطلوبات	**42802.8**	**44868.1**	**2065.3**	**4.8%**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

٤. الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية

انخفضت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من ٩,١ مليار دينار عام ٢٠١٣ إلى ٨,٧ مليار دينار عام ٢٠١٤، والتي تشكل نسبة انخفاض مقدارها ٣,٨٪ عن رصيد العام السابق. وقد نجم هذا الانخفاض أساساً عن انخفاض بند أخرى بحوالي ٢٩٧ مليون دينار (٥٥٪)، وانخفاض بند التسهيلات الائتمانية بقيمة ١٠٣ مليون دينار (٤٪).

جدول رقم (٤)

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2013	2014	التغير	نسبة التغير٪
النقد في الصندوق	238.7	210.5	-28.2	-11.8%
أرصدة لدى البنك المركزي	751.9	732.8	-19.1	-2.5%
أرصدة لدى البنوك	3565.3	3662.0	96.7	2.7%
محفظة الأوراق المالية	1391.2	1399.2	8	0.6%
التسهيلات الائتمانية	2599.3	2496.5	-102.8	-4.0%
أخرى	540.9	243.6	-297.3	-55.0%
الموجودات من العملات الأجنبية	**9087.3**	**8744.6**	**-342.7**	**-3.8%**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

كما انخفضت مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية بحوالي ٧٦٧ مليون دينار لتصل إلى ٨,٧٤ مليار دينار في عام ٢٠١٤ والتي تشكل نسبة انخفاض ٨,١٪ عن العام السابق.

جدول رقم (٥)

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2013	2014	التغير	نسبة التغير٪
ودائع العملاء	6590.1	6247.9	-342.2	-5.2%
الحكومة المركزية	8.4	7.2	-1.2	-14.3%
المؤسسات العامة	19.4	16.6	-2.8	-14.4%
مؤسسات مالية غير مصرفية	47.6	40.9	-6.7	-14.1%
قطاع خاص	6514.7	6183.2	-331.5	-5.1%
التأمينات النقدية	549.2	383.0	-166.2	-30.3%
ودائع البنوك	1889.5	1894.1	4.6	0.2%
أخرى	473.3	210.1	-263.2	-55.6%
المطلوبات من العملات الأجنبية	**9502.1**	**8735.1**	**-767.0**	**-8.1%**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

٥. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

حقق حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن نمواً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٤ بنسبة بلغت ١٠,٢٪، ليصل إلى ٦,٧٧ مليار دينار مع نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً مع ٦,١٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

٦. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة من ١٨,٩٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ١٩,٢٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤، وبارتفاع مقداره ٣٣٥ مليون دينار (١,٨٪).

ومعظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن تتخذ شكل القروض والسلف والتي شكلت حوالي ٦٥,٤٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما شكلت ذمم البنوك الإسلامية حوالي ٢١,١٪ من إجمالي التسهيلات، أما الجاري مدين فقد شكل ١١,٦٪، فيما بلغت حصة الكمبيالات والإسناد المخصومة ١,٢٪. ويشار في هذا الصدد أن بطاقات الائتمان لم تشكل سوى ٠,٧٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

جدول رقم (٦)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها (مليون دينار)

نوع التسهيلات	2013	2014	النسبة لإجمالي التسهيلات (٪)
جاري مدين	2378.9	2228.4	11.6%
قروض وسلف	16279.1	12606.6	65.4%
كمبيالات وإسناد مخصومة	281.7	240.7	1.2%
ذمم بنوك إسلامية (١)	-	4067.8	21.1%
بطاقات الائتمان (2)	-	131.0	0.7%
إجمالي التسهيلات الائتمانية	18939.7	19274.5	100%

(١) اعتباراً من كانون الأول ٢٠١٤ تم إظهار بند ذمم بنوك إسلامية والتي كانت ضمن بند قروض وسلف ضمن بند مستقل.

(٢) اعتباراً من كانون الأول ٢٠١٤ تم إظهار بند بطاقات الائتمان والتي كانت ضمن بند جاري مدين ضمن بند مستقل.

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٤)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب اصنافها في نهاية عام ٢٠١٤

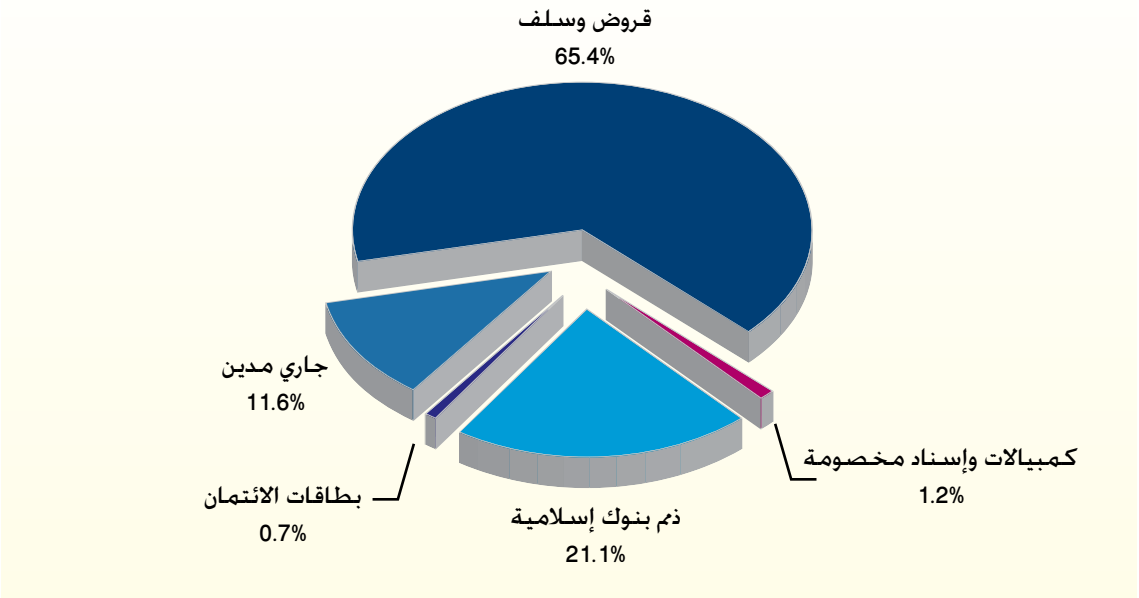

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته ٨٦,٧٪ من إجمالي التسهيلات في نهاية عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع نسبة ٨٥,٩٪ في عام ٢٠١٣. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية ١٣,٣٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية في عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٧)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة

التسهيلات الائتمانية	2013		2014	
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪
بالدينار الأردني	16269.1	85.9%	16706.8	86.7%
بالعملات الأجنبية	2670.6	14.1%	2567.7	13.3%
المجموع	18939.7	100.0%	19274.5	100.0%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٥)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠١٤

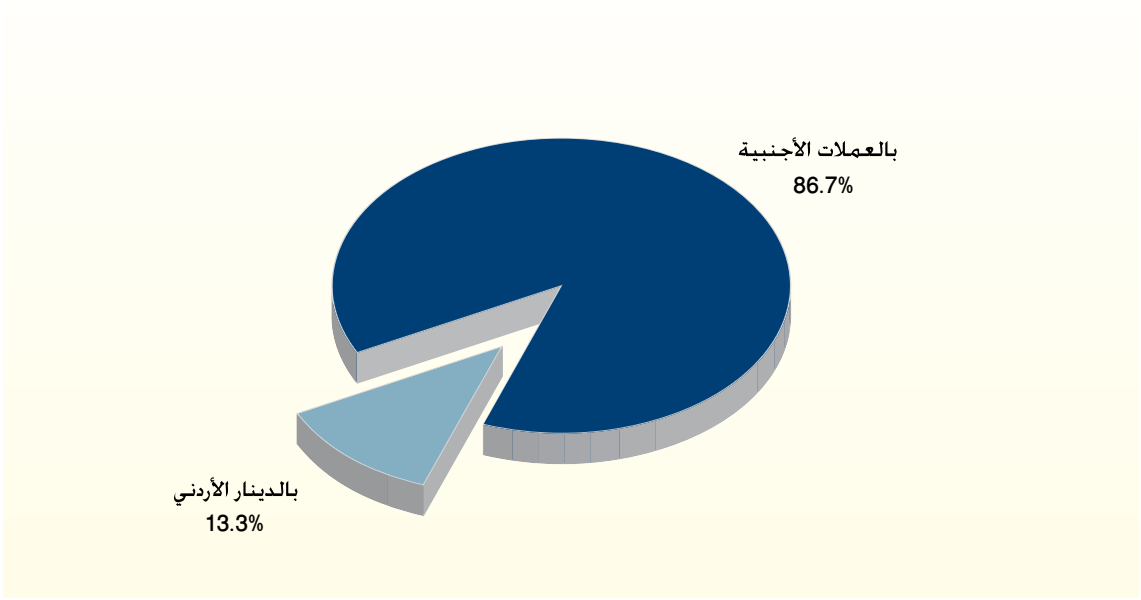

وبالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٤، فقد استحوذت قطاعات التجارة والإنشاءات والصناعة على ٥٥,٩٪ من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن، وقد حصل قطاع الانشاءات على الحصة الأكبر من الزيادة في التسهيلات حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار ٤٦٦ مليون دينار (١١,٤٪).

جدول رقم (٨)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي

	2013		2014	
	مليون دينار	النسبة	مليون دينار	النسبة
الزراعة	235.7	1.4%	243.4	1.3%
التعدين	164.1	0.4%	196.1	1.0%
الصناعة	2649.6	14.1%	2531.2	13.1%
التجارة العامة	3937.3	21.1%	3683.8	19.1%
الإنشاءات	4086.4	20.7%	4552.8	23.6%
خدمات النقل	536.7	3.1%	292.7	1.5%
السياحة والفنادق والمطاعم	503.5	2.8%	571.5	3.0%
خدمات ومرافق عامة	2172.6	12.2%	2170.0	11.3%
الخدمات المالية	508.8	2.7%	539.5	2.8%
أخرى	4145.1	21.5%	4493.5	23.3%
المجموع	18939.7	100.0%	19274.5	100.0%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٦)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٤

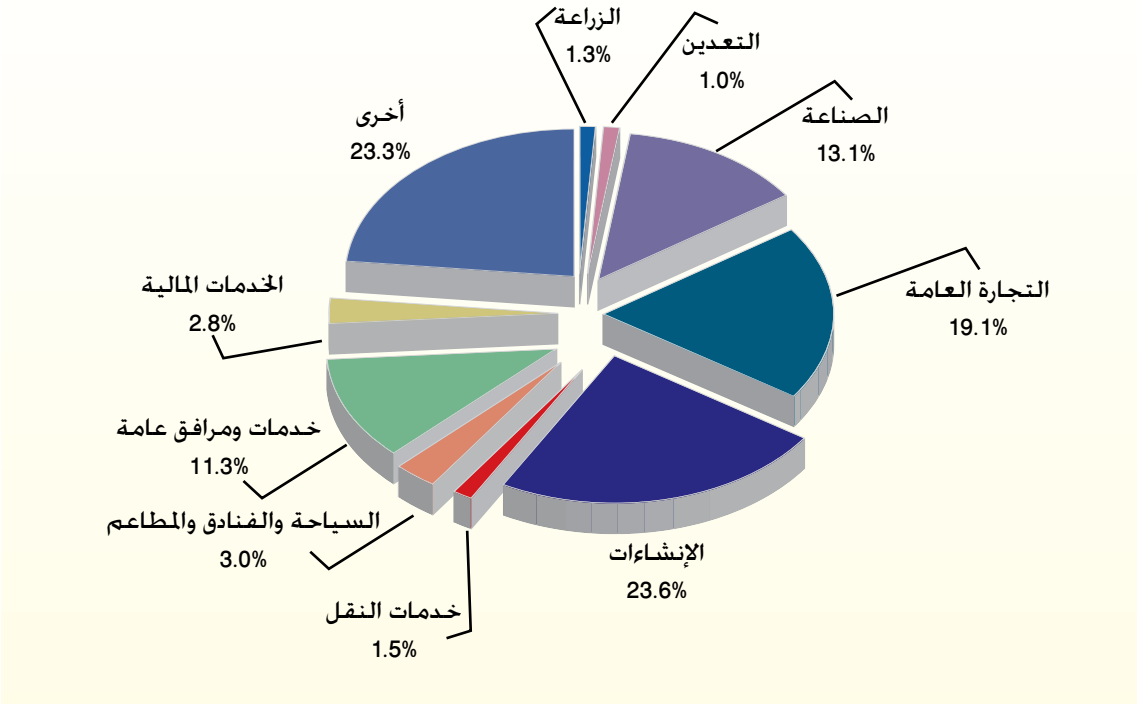

أ. بطاقات الائتمان

أصدرت البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٤ حوالي ١٥٩,٣٢ ألف بطاقة ائتمان. ومن أهم أنواع البطاقات التي تصدرها البنوك في الأردن بطاقات الفيزا بأنواعها وبطاقات الماستر كارد بأنواعها. والجدول التالي يتضمن أهم المعلومات التي تخص سوق البطاقات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٩)

بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٤

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة ٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
البنك العربي	فيزا	١٦٢٨٥	(صفر-١٠٠) دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	تحويل راتب / بدون تحويل راتب	٤٠٠ دينار	٣٠٠-٥٠ ألف
	ماستر كارد	٤٤٧٨	(٥٠-١٠٠) دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	تحويل راتب / بدون تحويل راتب	٤٠٠ دينار	٣٠٠-٥٠ ألف
البنك الأهلي الأردني	فيزا كارد	٥٣٧٦	معفاة للسنة الأولى ٢٥ دينار للعادية ٥٠ دينار للذهبية ٧٥ دينار للبلاتينية	١,٧٥٪	٤٪	غير مشروط	٢٠٠ دينار	ابتداء من ٣ أضعاف الراتب
	ماستر كارد							

تابع جدول رقم (٩) / بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٤

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة ٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك القاهرة عمان	بطاقات فيزا دوارة Revolving	٣٦٣٧٣	(١٥-٧٥) دينار	١,٧٥٪	٣,٤٪ دنانير	ـــ	ـــ	ـــ
	بطاقات مدفوعة مسبقا Prepaid	١٠٨٣	(٧) دينار	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
	بطاقات ويب سيرفر Web Surfer	٧٣	(٢٤) دولار	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
بنك الأردن	فيزا كارد	٦٣٤٤	رسوم الإصدار مجانية للبطاقات الفضية و الذهبية ، أما رسوم إصدار البطاقة البلاتينية هو ٧٥ دينار ومجانا لعملاء الباقات المصرفية	١,٧٥٪	٤٪ من المبلغ المسحوب و بحد أدنى ٤ دنانير	مشروط مع إمكانية المنح بدون تحويل الراتب لبعض الشرائح	٢٥٠ دينار	تصل إلى ٥ أضعاف الراتب لبعض الشرائح
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	فيزا كلاسيكية	٤٥٥٧	٣٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٢ دينار	غير مشروط	٢٥٠ ينار	٣٥٠٠ دينار
	فيزا الذهبية	٤٤٥	٦٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٢ دينار	غير مشروط	٧٠٠ دينار	٧٠٠٠ دينار
	فيزا البلاتينية	٢٤٢	٨٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٢ دينار	غير مشروط	١٤٠٠ دينار	-
	ماستركارد الأساسية	١٠٩٨٥	٣٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٢ دينار	غير مشروط	٢٥٠ دينار	٣٥٠٠ دينار
	ماستركارد الذهبية	٦٩٥	٦٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٢ دينار	غير مشروط	٧٠٠ دينار	٧٠٠٠ دينار
	ماستركارد البلاتينية	٧٢٤	٨٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٢ دينار	غير مشروط	١٤٠٠ دينار	-
البنك الأردني الكويتي	فيزا كارد	١٣٦١	تبدأ من ١٥ دينار وحسب نوع البطاقة	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دينار	غير مشروط	٢٥٠ دينار	٢-٥ أضعاف الراتب
	ماستر كارد	٢١٦٨	تبدأ من ١٥ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دينار	غير مشروط	٢٥٠ دينار	٢-٥ أضعاف الراتب
	امكس	٥٨	تبدأ من ٩٥ دولار	-	٤٪ بحد أدنى ٤ دينار	غير مشروط	خاصة بذوي الدخول المرتفعة	خاصة بذوي الدخول المرتفعة
بنك الاستثمار العربي الأردني	فيزا الكترون	١٥٣٠٣	-	-	-	-	-	حسب رصيد الحساب
	ماستر كارد Debits	٧٩٦٦	-	-	-	-	-	حسب رصيد الحساب
البنك التجاري الأردني	ماستر كارد	٦٠٠٠	(٢٥-٥٠) دينار	١,٧٥٪	٤٪	غير مشروط	٣٠٠ دينار	٢٠ ألف دينار
البنك الاستثماري	فيزا Signature	٥٢١	٢٠٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	لا ترتبط بالراتب- مرتبطة بنوع الحساب	لا ترتبط بالراتب- مرتبطة بنوع الحساب	١٠٠ ألف
	فيزا بلاتينية	١٢٢٦	١٢٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	غير مشروط	٤٠٠ دينار خارج عمان و ٥٠٠ داخل عمان	٣٥ ألف
	فيزا الذهبية	٢٧٥٨	٥٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	غير مشروط	٤٠٠ دينار خارج عمان و ٥٠٠ داخل عمان	٢٥ ألف

تابع جدول رقم (٩) / بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٤

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة ٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك ABC	فيزا	٤٦١	معفى	١,٧٥٪	٤٪	-	٥٠٠ دينار	١٥ ألف دينار
بنك الاتحاد	البطاقة الكلاسكية	٢٩٨١	مجاناً	١,٧٥٪	٣٪ (بحد أدنى ٤ دينار)	غير مشروط	٣٠٠ دينار عملاء رواتب، ١،٠٠٠ دينار عملاء المهنيين وأصحاب الأعمال الحرة	الحد الأعلى لسقف البطاقة ٥ آلاف دينار
	البطاقة الذهبية	٢١٣	٣٥ دينار	١,٧٥٪	٣٪ (بحد أدنى ٤ دينار)	غير مشروط	٣٠٠ دينار عملاء رواتب، ١،٠٠٠ دينار عملاء المهنيين وأصحاب الأعمال الحرة	الحد الأعلى لسقف البطاقة ٥٠ ألف دينار
	البطاقة البلاتينية	٥٨٠	٧٠ دينار	١,٧٥٪	٣٪ (بحد أدنى ٤ دينار)	غير مشروط	٣٠٠ دينار عملاء رواتب، ١،٠٠٠ دينار عملاء المهنيين وأصحاب الأعمال الحرة	الحد الأعلى لسقف البطاقة ٥٠ ألف دينار
	بطاقة شركات الأعمال	٦٦	مجاناً للسنة الأولى و٢٥ دينار للسنوات اللاحقة	١,٥٠٪	لا يمكن استخدامها لإتمام حركات السحب النقدي	غير مشروط	٣٠٠ دينار عملاء رواتب، ١،٠٠٠ دينار عملاء المهنيين وأصحاب الأعمال الحرة	الحد الأعلى لسقف البطاقة ٥٠ ألف دينار
	بطاقة تاج الذهبية	٨	٣٥ دينار	١,٧٥٪	٣٪ (بحد أدنى ٤ دينار)	غير مشروط	٣٠٠ دينار عملاء رواتب، ١،٠٠٠ دينار عملاء المهنيين وأصحاب الأعمال الحرة	الحد الأعلى لسقف البطاقة ٥٠ ألف دينار
	بطاقة تاج البلاتينية	١٦	٧٠ دينار	١,٧٥٪	٣٪ (بحد أدنى ٤ دينار)	غير مشروط	٣٠٠ دينار عملاء رواتب، ١،٠٠٠ دينار عملاء المهنيين وأصحاب الأعمال الحرة	الحد الأعلى لسقف البطاقة ٥٠ ألف دينار
بنك سوسيته جنرال - الأردن	فيزا كارد الكلاسيكية المدفوعة مسبقا (بالدينار)	٢٥	٣٥ دينار	١,٧٥٪	دينارين للصرافات التابعة لبنك سوسيته جنرال، و٤ دنانير للصرافات التابعة لبنوك لأخرى	يشترط تحويل الراتب اذا كان موظف، اذا كان صاحب عمل يتم منحه بدون ضمانات	٢٠٠ دينار لموظفي القطاع العام، ٣٥٠ لموظفي القطاع الخاص، ٥٠٠ لأصحاب الأعمال	٢٠٠ دينار الحد الأدنى، الحد الأعلى حسب الوضع المالي للعميل
	فيزا كارد الذهبية المدفوعة مسبقا (بالدينار)	٩٨	٥٠ دينار	١,٧٥٪				
	ماستر كارد الكلاسيكية المدفوعة مسبقا (بالدينار)	٥	٣٥ دينار	١,٧٥٪				
	ماستر كارد تيتانيوم المدفوعة مسبقا (بالدينار)	٢٨	٥٠ دينار	١,٧٥٪				
	ماستر كارد المدفوعة مسبقا (بالدولار)	٦٣	٦٠ دينار	١,٧٥٪				
	ماستر كارد المدفوعة مسبقا (باليورو)	٢٧	٤٠ دينار	١,٧٥٪				
	ماستر كارد الائتمانية الكلاسيكية (بالدينار)	٥٨٥	٣٥ دينار	١,٧٥٪				
	ماستر كارد الائتمانية تيتانيوم (بالدينار)	٣٣	٥٠ دينار	١,٧٥٪				
	بطاقات مؤسسة نهر الأردن	١١	٣٥ دينار	١,٧٥٪				
	بطاقات الانترنت E-surf	٨٨	مجانا	صفر	صفر	غير مشروط	غير مشروط	غير مشروط
	بطاقات ATM/ Saving	٦٠٤٢	مجانا	صفر	١ دينار ضمن شبكة CSC ٣ دنانير للشبكات الأخرى	حسب طلب العميل عند فتح الحساب	الحد الأدنى لفتح حساب التوفير+ ١٠٠ دينار لمنحه البطاقة	٥٠٠ دينار سحب نقدي، ٥٠٠ دينار مشتريات

تابع جدول رقم (٩) / بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٤

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة ٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك المال الأردني	بطاقات الفيزا	٢٨٠١	صفر	١,٧٥٪	٤٪	مشروط أو تأمين نقدي	٥٠٠ دينار	٥٠ ألف دينار
	بطاقات ماستر	١٠٥	صفر	١,٧٥٪	٤٪	مشروط أو تأمين نقدي	٥٠٠ دينار	٥٠ ألف دينار
البنك الإسلامي الأردني	ماستر كارد ذهبية	٢٣٠	٥٠ دينار	لا يوجد نسبة مرابحة	طبقا لنظام الشرائح (حسب فئة المبلغ المحسوب)	غير مشروط	حسب سقف البطاقة المطلوب	حسب الوضع المالي والاجتماعي للعميل (ملاءة العميل)
	فيزا كارد ذهبية	٥٣٩	٥٠ دينار					
	فيزا كارد عادية (فضية)	١٦٣٩	٢٥ دينار					٢٠٠٠ دينار
	فيزا كارد محلية	١٠٤٧	١٥ دينار					١٠٠ دينار
البنك العربي الإسلامي الدولي	بطاقات الفيزا المقسطة	٧٩٥٧	٢٥ دينار	–	٤	مشروط	٢٠٠ دينار	(٢٥٠-١٠٠٠) دينار
	بطاقات الانترنت فيزا المقسطة	٥٨٣	١٠ دنانير	–	–	مشروط	٢٠٠ دينار	(٥٠-٧٥٠) دولار
	بطاقات فيزا الذهبية	٢٣٠	٥٠ دينار	–	١.٩٦ + ٢٪	غير مشروط	١٤٠٠ دينار	(١٠٠١ – ٥٠ ألف) دينار
بنك الأردن دبي الإسلامي	فيزا كارد	كلاسيكية ١٦٦ الذهبية ١٧٩	البطاقة الكلاسيكية: ٢٥ دينار البطاقة الذهبية: ٥٠ دينار	---	٤ ٪	تحويل راتب أو تامين نقدي	٣٠٠ دينار للبطاقة الكلاسيكية ٢٥٠٠ دينار للبطاقة الذهبية	٣٠٠٠ دينار للبطاقة الكلاسيكية ١٥ ألف دينار للبطاقة الذهبية
مصرف الراجحي	فيزا كارد- البطاقات الائتمانية (بلاتينية)	–	٦٥ دينار	٠	٤	تحويل راتب /تأمين نقدي	١٠٠٠٠ دينار	غير محدود
	فيزا كارد- البطاقات الائتمانية (ذهبية)	–	٥٠ دينار	٠	٤	تحويل راتب /تأمين نقدي	٢٠٠٠ دينار	٥٠٠٠ دينار
	فيزا كارد- البطاقات الائتمانية (عادية)	–	٣٥ دينار	٠	٤	تحويل راتب /تأمين نقدي	٥٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار
	فيزا كارد- البطاقات المدفوعة مسبق	–	١٠ دنانير	٠	٠	غير مشروط	غير محدد	٢٠٠٠ دينار شهري
البنك العقاري المصري العربي	فيزا كارد	٩٥٣	٥٠ دينار ذهبية ٢٥ دينار فضية	١.٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	مشروط	٣٠٠ دينار	٥٠ ألف دينار
مصرف الرافدين	لا يوجد							
سيتي بنك	لا يوجد							

تابع جدول رقم (٩) / بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٤

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك ستاندرد تشارترد	فيزا كلاسيك	٢٧٤	٢٥ دينار	١,٧٥٪	٤٪	مشروط	٥٠٠ دينار	٣ أضعاف
	فيزا جولد	٤٤	٥٠ دينار	١,٧٥٪	٤٪	مشروط	١٠٠٠ دينار	٣ أضعاف
	فيزا بلاتينيوم	٢١٢	٧٥ دينار	١,٦٥٪	٤٪	مشروط	٢٤٠٠ دينار	٤ أضعاف
بنك عودة	فيزا كارد	٢٦٩٥	٢٥ دينار	١,٧٥٪	٤٪	غير مشروط	٣٥٠ شهريا كحد أدنى	أن لا يتعدى عبئ الدين مع قروض أخرى ٥٥٪ من الراتب
	ماستر كارد	١٠٦٨	٢٥ دينار	١,٧٥٪	٤٪	غير مشروط	٣٥٠ شهريا كحد أدنى	أن لا يتعدى عبئ الدين مع قروض أخرى ٥٥٪ من الراتب
بنك الكويت الوطني – الأردن	فيزا كارد	٤٢	–	١,٧٥٪	٤٪	–	–	–
بنك لبنان والمهجر	ماستر كارد كلاسيكية	٨٩٦	٣٥ دينار	١,٥ ٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	غير مشروط	٥٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار
	ماستر كارد تيتانيوم	٣٨٠	٣٥ دينار	١,٥ ٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	غير مشروط	٥٠٠ دينار	(١٠٠٠ – ٧٠٠٠) دينار
	ماستر كارد بلاتينيوم	٢١٠	٧٥ دينار	١,٥ ٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	غير مشروط	٥٠٠ دينار	(٧٠٠٠ – ٣٠ ألف) دينار
بنك أبو ظبي الوطني – الأردن	فيزا	١٠٦٠	فضية ٣٥ دينار ذهبية ٦٥ دينار Infinite مجاناً	١,٧٥٪	٤٪ بحد أدنى ٤ دنانير	–	٦٠٠ دينار	٥٠ ألف دينار

– غير متوفر

ب. القروض الشخصية

منحت البنوك العاملة في الأردن ما يقارب من ١٦٥ ألف قرض شخصي خلال عام ٢٠١٤، بلغت قيمتها حوالي ١,٦١ مليار دينار، وبمعدل سعر فائدة تراوح ما بين ٤٪ إلى ١٣,٥٪، وبعمولة تراوحت ما بين صفر إلى ١٪، وبفترة سداد تراوحت ما بين ٦ أشهر إلى ٨ سنوات. وقد اشترطت معظم البنوك تحويل الراتب لمنح القروض الشخصية.

جدول رقم (١٠)
القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٤

البنك	عدد طلبات القروض الشخصية المقدمة للبنك خلال عام 2014	عدد القروض الشخصية الممنوحة خلال عام 2014	قيمة القروض الممنوحة خلال عام 2014 (دينار)
البنك العربي	47,277	18,943	171,123,949
البنك الأهلي الأردني	11,716	10,345	111,335,490
بنك القاهرة عمان	-	-	-
بنك الأردن	_	11,862	114,300,000
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	_	27,639	180,669,207
البنك الأردني الكويتي	4,564	3,572	26,900,000
بنك الاستثمار العربي الأردني	1,437	1,252	19,625,279
البنك التجاري الأردني	11,410	5,815	70,400,000
البنك الاستثماري	1,748	894	21,014,448
بنك ABC	9,296	8,203	49,652,798
بنك الاتحاد	3,552	2,193	34,656,524
بنك سوسيته جنرال - الأردن	2,101	1,189	10,215,740
بنك المال الأردني	1,908	1,098	16,015,780
البنك الإسلامي الأردني *	47,033	46,639	381,100,000
البنك العربي الإسلامي الدولي *	18,530	16,309	184,140,000
بنك الأردن دبي الإسلامي *	1,032	971	10,046,000
مصرف الراجحي *	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	632	527	4,242,900
مصرف الرافدين	-	-	-
سيتي بنك	14	14	142,708
بنك ستاندرد تشارترد	530	472	9,241,495
بنك عودة	3,596	2,412	31,930,032
بنك الكويت الوطني - الأردن	88	28	614,469
بنك لبنان والمهجر	3,172	1,498	33,200,000
بنك أبو ظبي الوطني	249	245	12,818,000
المجموع	169,885	164,682	1,608,650,386

- غير متوفر

* تمثل التمويلات الشخصية للأفراد

جدول رقم (١١)
شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٤

البنك	تحويل الراتب	الضمانات المطلوبة	الحد الأقصى للقرض	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪	العمولة السنوية ٪	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	يشترط تحويل الراتب / حساب بنكي	تحويل راتب / تعامل مع البنك	٧٠ ألف دينار	٧,٥٪ - ٨٪	١٪ للسنة الأولى	بحد أدنى ٦ شهور وبحد أقصى ٨ سنوات
البنك الأهلي الأردني	مشروط	تحويل الراتب	٧٠ ألف دينار	٩٪ - ١١,٥٪	١٪ مقطوعة للسنة الأولى	٨ سنوات
بنك القاهرة عمان	-	-	-	-	-	-
بنك الأردن	مشروط	___	٧٠ ألف دينار	٩,٧٥٪ - ١٢,٩٩٪ متناقص حسب الشريحة	١٪ لمرة واحدة	لغاية ٧ سنوات
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	غير مشروط	مختلفة ___راتب / عقاري / نقدي / ملاءة مالية / كفيل)	غير محدد	٩,٥٪ - ١٠,٥٪	١٪ للسنة الأولى فقط	تصل لغاية ٨ سنوات
البنك الأردني الكويتي	مشروط	الاكتفاء بتحويل الراتب	٣٠ ضعف الراتب	١٠٪ - ١٢٪	١٪ للسنة الأولى فقط	٨ سنوات
بنك الاستثمار العربي الأردني	مشروط	تحويل راتب	٦٠ ألف دينار	متوسط ٩٪	١٪ عن السنة الأولى	الحد الأقصى ٨ سنوات
البنك التجاري الأردني	مشروط	غير مشروط	٧٧ ألف دينار	١٠٪	١٪	٨ سنوات
البنك الاستثماري	مشروط	تحويل الرتب	٧٥ ألف دينار	١٠٪	١٪ للسنة الأولى فقط	تصل الى ٨ سنوات
بنك ABC	مشروط في القروض مقابل تحويل راتب	تحويل راتب	٥٠ ألف دينار	٩,٥٪ - ١٠,٧٥٪	١ ٪ لمرة واحدة	٨ سنوات
بنك الاتحاد	مشروط لعملاء الرواتب	كفالة شخصية أو تحويل راتب	٥٥ ألف دينار	٩,٢٥٪ - ١٠٪	١٪ من قيمة القرض للسنة الأولى	لغاية ٨ سنوات
بنك سوسيته جنرال - الأردن	مشروط	تحويل راتب / كفيل / ضمان عيني	٣٥ ألف دينار	١٠,٤٥٪ وفي حال فتح حساب مكاسب يتم استيفاء فائدة ٩,٤٥٪	للسنة الاولى فقط ١٪ وفي حال فتح حساب مكاسب يتم استيفاء عمولة ٠,٥٪	لغاية ٨ سنوات
بنك المال الأردني	مشروط	كفيل للشركات الغير معتمدة، شيكات تحصيل لغير الموظفين	٧٠ ألف دينار	اقل سعر ٩,٧٥٪ متناقص	١٪	الحد الأقصى ٨ سنوات
البنك الإسلامي الأردني	يعتمد على طبيعة المتعامل	تعتمد على طبيعة عمل المتعامل	ان لا يزيد مجموع الأقساط القائمة والجديدة عن ٥٠٪ من الدخل المثبت	٦٪ سنويا	٠	بحد أقصى ٧ سنوات لتمويلات المرابحة، وبحد أقصى ٢٠ سنة لتمويلات التأجير المنتهي بالتمليك
البنك العربي الإسلامي الدولي	مشروط	تحويل الراتب في حال كان جهة تحويل الراتب معتمدة لغاية (١٠ آلاف دينار) تقديم ضمانة عينية و / أو كفيل في حال زادت قيمة التمويل عن (١٠ آلاف دينار) او كانت جهة تحويل الراتب غير معتمدة	القيمة القصوى للقرض الشخصي الذي يستطيع العميل الحصول علية (أن لا يزيد قسط التمويل عن ٤٥٪ من دخل العميل)	٤٪ فما فوق	٣٠ دينار مقطوعة لمرة واحدة	١-٨ سنوات

تابع جدول رقم (١١) / شروط وخصائص الشروط الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٤

البنك	تحويل الراتب	الضمانات المطلوبة	الحد الأقصى للقرض	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪	العمولة السنوية ٪	فترة السداد بالسنة
بنك الأردن دبي الإسلامي	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
مصرف الراجحي	-	-	-	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	تحويل أو اقتطاع	- كفالات شخصية - رهونات عقارية - تحويل راتب أو اقتطاع	٧٥ ألف دينار	١٢٪ - ١٣,٥٪	١٪	٨ سنوات
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-	-
سيتي بنك	مشروط	تحويل راتب	- عشرة أضعاف الراتب الأساسي كحد أعلى ٢٥ ألف دينار لمن عمل من الموظفين لستة أشهر - خمسة عشر ضعف الراتب الأساسي كحد أعلى ٢٥ ألف دينار لمن عمل من الموظفين لمدة سنة	٤,٥٪	ـــ	٤ سنوات
بنك ستاندرد تشارترد	مشروط	الاكتفاء بتحويل الراتب	٦٠ ألف دينار	٩,٥٪	١٪	٥ سنوات
بنك عودة	مشروط	الراتب وكفيل	٤٠ ألف دينار	١٠٪	١٪	٦ سنوات
بنك الكويت الوطني	تحويل راتب	كفالة شخصية وبدون ضمانات عينية	٤٠ ألف دينار	٩٪-١٢٪	١ ٪ لسنة الأولى	٥ سنوات
بنك لبنان والمهجر	مشروط	- كفالات شخصية - رهونات (عقار / سيارة)	٣٠ ألف دينار ٢٥٠ ألف دينار قروض شخصية بضمان رهن	١١٪	١٪ لمرة واحدة	١-٨ سنوات
بنك أبو ظبي الوطني	مشروط	رهن عقاري لقروض الإسكان	ـــ	شخصي ١٠,٤٢٥٪ إسكان ٧,٧٥٪	١٪	شخصي ٦ سنوات الإسكان ٢٠ سنة

- غير متوفر

ت. قروض السيارات

منحت البنوك العاملة في المملكة خلال عام ٢٠١٤ حوالي ٤٢ ألف قرض لتمويل شراء السيارات تجاوزت قيمتها الإجمالية ٤٤٥ مليون دينار، وبمتوسط مبلغ تمويل بلغ ١٠٦١٢ دينار تقريباً للسيارة الواحدة، وتراوح سعر الفائدة ما بين ٤,٥٪ إلى ١٢,٠٪، وبعمولة تراوحت بين صفر و ١٪، وبفترة سداد تراوحت ما بين سنة إلى ١٠ سنوات ، بالإضافة إلى اشتراط اغلب البنوك رهن السيارة.

جدول رقم (١٢)
قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٤

البنك	عدد طلبات قروض السيارات المقدمة للبنك خلال عام 2014	عدد قروض السيارات المقبولة خلال عام 2014	قيمة قروض السيارات الممنوحة خلال 2014 (بالدينار)
البنك العربي	966	244	4,177,475
البنك الأهلي الأردني	83	43	914,710
بنك القاهرة عمان	-	-	-
بنك الأردن	_	316	4,700,000
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	452	425	6,425,502
البنك الأردني الكويتي	677	450	7,500,000
بنك الاستثمار العربي الأردني	17	17	182,240
البنك التجاري الأردني	39	39	708,000
البنك الاستثماري	38	14	386,650
بنك ABC	6	4	93,100
بنك الاتحاد	688	319	7,976,875
بنك سوسيته جنرال - الأردن	367	212	3,458,347
بنك المال الأردني	1236	937	8,903,626
البنك الإسلامي الأردني	22676	22512	236,900,000
البنك العربي الإسلامي الدولي	8426	7415	63,520,000
بنك الأردن دبي الإسلامي	2995	2079	24,706,000
مصرف الراجحي	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	33	27	752,975
مصرف الرافدين	-	-	-
سيتي بنك	4	4	50,632
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	0
بنك عودة	1660	933	12,779,515
بنك الكويت الوطني - الأردن	1	1	21,500
بنك لبنان والمهجر	18299	5985	61,300,000
بنك أبو ظبي الوطني	0	0	0
المجموع	58,663	41,976	445,457,147

- غير متوفر

جدول رقم (١٣)
شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٤

البنك	شروط القرض	نسبة التمويل من قيمة السيارة (الجديدة والمستعملة)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪ (الجديدة والمستعملة)	العمولة السنوية ٪	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	رهن السيارة	السيارة الجديدة من ٨٠٪ الى ١٠٠٪ السيارة المستعملة من ٦٥٪ الى ٩٠٪	جديدة ٥٪ ثابتة مستعملة ٥،٥٪	للسنة الأولى ١٪	من سنة الى ٦ سنوات
البنك الأهلي الأردني	تحويل راتب ورهن السيارة بقيمة ١٠٠٪ من قيمة القرض	الموظفين جديدة: ١٠٠٪ مستعملة ٨٠٪ المهنيين وأصحاب الأعمال: جديدة ٨٠٪ مستعملة ٦٠٪	١١٪ للموظفين ١٢٪ للمهنيين وأصحاب الأعمال	ـــــ	٧ سنوات للموظفين ٥ سنوات للمهنيين وأصحاب الأعمال
بنك القاهرة عمان	-	-	-	-	-
بنك الأردن	- رهن السيارة - تحويل الراتب (بعض الشرائح بدون تحويل راتب)	تصل لغاية ٩٥٪	٨،٤٩٪ - ١٠،٩٩٪ متناقص حسب الشريحة	١٪ لمرة واحدة	لغاية ٦ سنوات
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	رهن السيارة والتأمين الشامل	لغاية ١٠٠٪ لأصحاب الرواتب المحولة. باقي شرائح العملاء ٩٠٪ للسيارات الجديدة و ٨٠٪ للسيارات المستعملة	٤،٥٪ flat للرواتب المحولة 5% flat لباقي شرائح العملاء	بدون عمولة	تصل لغاية ٨ سنوات
البنك الأردني الكويتي	رهن السيارة	تصل الى ١٠٠٪ الجديدة والمستعملة	٩٪ متناقصة الجديدة وكالة ١٠،٥٪ متناقصة مستعملة	١٪ للسنة الأولى فقط	٨ سنوات
بنك الاستثمار العربي الأردني	رهن السيارة	٨٠٪	٧٪	١٪ عن السنة الأولى	٦ سنوات
البنك التجاري الأردني	رهن السيارة	لغاية ١٠٠٪	٥،٥٪	لا يوجد	٨ سنوات
البنك الاستثماري	لا يشترط تحويل الراتب، يشترط رهن السيارة	تصل لغاية ١٠٠٪ للسيارات الجديدة و٨٥٪ للسيارات المستعملة	الجديدة ١٠٪ المستعملة ١١٪	١٪ للسنة الأولى فقط	تصل الى ٦ سنوات
بنك ABC	رهن السيارة	٧٠٪ - ٩٠٪ للسيارات الجديدة ٥٠٪ - ٨٠٪ للسيارات المستعملة	٩٪ - ١٠،٥٪ للسيارات الجديدة تعتمد على نسبة التمويل ٩٪ - ٩،٥٪ للسيارات المستعملة	بدون عمولة	تصل الى ٧ سنوات للسيارات الجديدة تصل الى ١٠ سنوات مع عمر السيارة المستعملة
بنك الاتحاد	رهن السيارة	لغاية ١٠٠ ٪	٩٪ - ١٠٪	١٪ من قيمة القرض	لغاية ٨ سنوات
بنك سوسيته جنرال - الأردن	رهن السيارة + التامين الشامل المجير لصالح البنك + إمكانية طلب تحويل الراتب أو استيفاء شيكات برسم التحصيل (كمصدر سداد)	٨٠ ٪ مستعمل ٩٠ ٪ جديد	١٠ ٪ مستعمل ٨،٩٩٩٪ جديد	٠	لغاية ٧ سنوات
بنك المال الأردني	رهن السيارة + تحويل الراتب أو شيكات تحصيل	نسبة التمويل مختلفة حسب الشرائح المرتبطة بمصدر الدخل ومكان العمل وموديل السيارة حيث اقل نسبة تمويل ٥٠٪ واقصى نسبة تمويل ١٠٠٪ لكل من السيارات الجديدة والسيارات المستعملة وذلك حسب الشريحة	أقل فائدة ١٠٪	١٪	الحد الاقصى ٨ سنوات
البنك الإسلامي الأردني	تحويل الراتب، كفيل براتب محول، رهن السيارة	٨٠٪ - ١٠٠٪	٦ ٪ سنوياً	٠	بحد أقصى ٥ سنوات
البنك العربي الإسلامي الدولي	تحويل الراتب، في حال كان جهة تحويل الراتب معتمدة لغاية (١٠ آلاف دينار) تقديم ضمانة عينية و / أو كفيل في حال زادت قيمة التمويل عن (١٠آلاف دينار) + التامين الشامل لدى شركة تامين إسلامية أو كانت جهة تحويل الراتب غير معتمدة.	نسبة التمويل للسيارات: للشركات المعتمدة A 100% لغاية 12 ألف دينار وفي حار زادت عن 12 ألف تكون نسبة التمويل 85%. نسبة التمويل للسيارات: للشركات الغير معتمدة B 85% بغض النظر عن مبلغ التمويل		٣٠ دينار مقطوعة لمرة واحدة	١-٨ سنوات

تابع جدول رقم (١٣) / شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٤

البنك	شروط القرض	نسبة التمويل من قيمة السيارة (الجديدة والمستعملة)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة ٪ (الجديدة والمستعملة)	العمولة السنوية ٪	فترة السداد بالسنة
بنك الأردن دبي الإسلامي	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
مصرف الراجحي	-	-	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	رهن سيارات كفالات شخصية شيكات ضامنة بوالص تأمين	٥٠٪-٩٠٪	١٠٪ - ١٢٪	-	٧ سنوات
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-
سيتي بنك	- العمل من الموظفين لمدة ستة أشهر - عشرين ضعف الراتب وبحد أقصى ٤٠ ألف دينار - رهن السيارة	الجديدة ١٠٠٪ المستعملة ٨٥٪	٤.٥٪	-	٦ سنوات للسيارات الجديدة ٥ سنوات للسيارات المستخدمة
بنك ستاندرد تشارترد	-	-	-	-	-
بنك عودة	رهن السيارة	الجديدة ٩٠٪ المستعملة لغاية ٧٥٪	٥٪ - ٥.٧٥٪	-	٦ سنوات للجديدة و ٥ سنوات للمستعملة
بنك الكويت الوطني	رهن السيارة + كفالة شخصية	٥٠٪	١١.٥٪	١٪ لسنة الأولى	٤ سنوات
بنك لبنان والمهجر	رهن المركبة	مستعمل ٨٠٪ جديد ٨٥٪	٥٪	١٪ لمرة واحدة	١-٦ سنوات
بنك أبو ظبي الوطني	-	-	-	-	-

- غير متوفر

ث . القروض المصرفية المجمعة

شارك ١١ بنك من البنوك العاملة في المملكة في القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٤، وقد عملت تلك البنوك على منح ما يقارب ٢٨٣ مليون دينار. وقد استفاد من تلك القروض العديد من القطاعات الاقتصادية أهمها القطاع الحكومي وقطاع العقارات.

جدول رقم (١٤)
القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٤

البنك	عدد القروض المشارك بها البنك	القطاعات الاقتصادية المستفيدة	حجم المشاركة (مليون دينار)	نسبة مساهمة البنك في القروض التي شارك بها (٪)
البنك العربي	2	حكومي، عقاري	62	21,8%
بنك الأردن	1	حكومي	18	7,2%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	حكومي، عقاري	76,470	24,6%
البنك الأردني الكويتي	2	حكومي، عقاري	69	25%
بنك الاستثمار العربي الأردني	1	حكومي	14	5,6%
البنك التجاري الأردني	1	حكومي	2	0,8%
البنك الاستثماري	1	حكومي	5	2%
بنك الاتحاد	1	حكومي	14	5,6%
بنك سوسيته جنرال - الأردن	1	عقاري	3	8,6%
بنك المال الأردني	2	عقاري، حكومي	17,6	6,2%
بنك أبو ظبي الوطني	1	حكومي	2	0,8%

- البنوك التي تم إدراجها هي فقط البنوك التي شاركت بقروض مصرفية مجمعة خلال عام ٢٠١٤.

٧. الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٣٠,٢٦ مليار دينار، وبارتفاع مقداره ٢,٦٧ مليار دينار (٩,٧٪) عن رصيد الودائع في نهاية عام ٢٠١٣.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال عام ٢٠١٤ نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص بمقدار ٢,٢٠ مليار دينار (٨,٦٪)، وارتفاع ودائع القطاع العام بمبلغ ٤٦٤ مليون دينار (٢٣,١٪)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام ٢٠١٣.

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها ٥٦,٥٪ من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع نسبة ٥٦,٠٪ في عام ٢٠١٣. أما الودائع تحت الطلب فقد شكلت ما نسبته ٢٩,٧٪، وشكلت ودائع التوفير نسبة ١٣,٨٪ من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٤.

جدول رقم (١٥)
توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

نوع الوديعة	2013		2014		نسبة التغير
	مليون دينار	مليون دينار	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	٪
تحت الطلب	8237.9	29.9%	8987.3	29.7%	9.1%
توفير	3900.4	14.1%	4188.7	13.8%	7.4%
لأجل	15454.9	56.0%	17085.0	56.5%	10.5%
إجمالي الودائع	27593.2	100%	30261.0	100%	9.7%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٧)
توزيع الودائع حسب أنواعها في نهاية عام ٢٠١٤

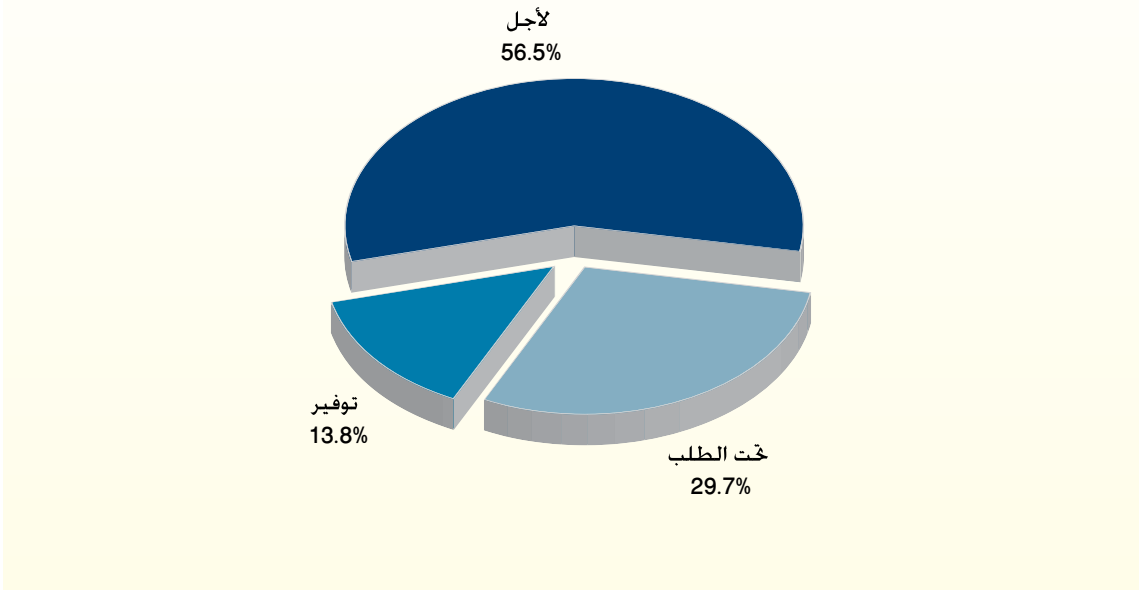

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام ٢٠١٤ وفقاً لنوع العملة، يلاحظ انخفاض بند الودائع بالعملات الأجنبية بحوالي ٣٤٢ مليون دينار والتي تشكل نسبة انخفاض ٥,٢٪ عن قيمتها في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل ارتفاع الودائع بالدينار الأردني بحوالي ٣,٠١ مليار دينار أو ما نسبته ١٤,٣٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٣.

جدول رقم (١٦)
توزيع الودائع حسب نوع العملة

نوع العملة	2013		2014		نسبة التغير
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	٪
الودائع بالدينار الأردني	21003.0	76.12%	24013.1	79.4%	14.3%
الودائع بالعملات الأجنبية	6590.2	23.88%	6247.9	20.6%	-5.2%
إجمالي الودائع	27593.2	100%	30261.0	100%	9.7%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٨)
توزيع الودائع حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠١٤

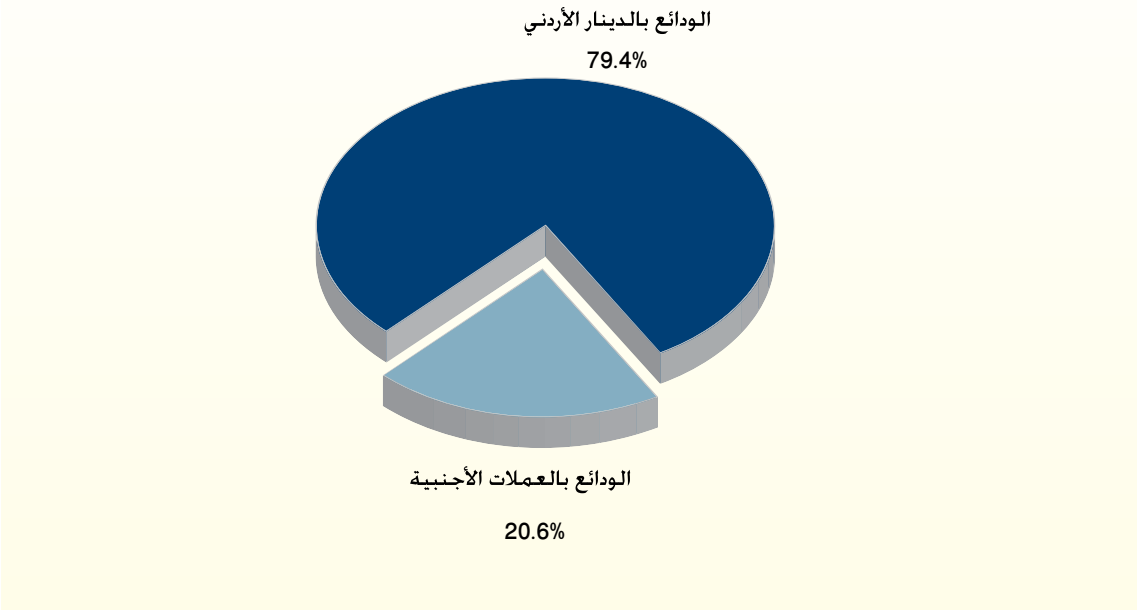

الفصل الرابع

تطور عدد البنوك والفروع

بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن ٢٥ بنكاً مع نهاية عام ٢٠١٤، تتوزع بواقع ١٦ بنكاً أردنياً (ثلاثة منها بنوك إسلامية)، وتسعة بنوك أجنبية (منها بنك واحد إسلامي). وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من ٧٧٠ فرعاً و ٧٦ مكتباً. وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام ٢٠١٤ نحو ٨٦٦٩ نسمة لكل فرع.

جدول رقم (١٧)
تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٦-٢٠١٤

السنة	عدد البنوك الوطنية		عدد البنوك الأجنبية		المجموع	عدد الفروع
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	بنوك تجارية	بنوك إسلامية		
2006	13	2	8	0	23	516
2007	13	2	8	0	23	559
2008	13	2	8	0	23	593
2009	13	2	8	0	23	619
2010	13	3	9	0	25	666
2011	13	3	9	1	26	702
2012	13	3	9	1	26	722
2013	13	3	9	1	26	742
2014	13	3	8	1	25	770

١. تطور عدد الفروع

أ. الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٤

حرصاً من البنوك على التواصل مع عملائها وتسهيلاً عليهم للحصول على أفضل الخدمات المصرفية، تقوم البنوك بشكل دائم بزيادة عدد فروعها لتكون منتشرة في مختلف أنحاء المملكة. حيث قام ١٢ بنكاً خلال عام ٢٠١٤ بافتتاح فروع جديدة داخل الأردن ليبلغ عدد الفروع الجديدة بنهاية عام ٢٠١٤ داخل الأردن ٣٠ فرعاً جديداً، بينما بلغ عدد الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٤ خارج الأردن ٧ فروع تم افتتاحها من قبل بنكين.

جدول رقم (١٨)
الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٤

أسم البنك	الفروع المفتتحة داخل الأردن			الفروع المفتتحة خارج الأردن		
	العدد	اسم الفرع	المدينة/ المحافظة	العدد	اسم الفرع	الدولة / المدينة
البنك العربي	0			6	فرع كايرو فيستيفال	مصر
					فرع مينا جاردن سيتي	مصر
					فرع سموحة	مصر
					فرع الشيخ زايد	مصر
					فرع عين سارة	فلسطين
					فرع القبة	الجزائر
البنك الأهلي الأردني	3	فرع تلاع العلي	العاصمة / عمان	0		
		فرع الجبيهة (فرع شارع الجامعة سابقا وتم نقله في عام ٢٠١٤)	العاصمة / عمان			
		المنطقة الصناعية (تم تحويله من مكتب إلى فرع وتغيير موقعه)	اربد			
بنك الأردن	3	فرع المدينة المنورة / تلاع العلي	العاصمة / عمان	0		
		فرع درة خلدا	العاصمة / عمان			
		فرع الجبل الشمالي	الزرقاء			
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	الفرع المتنقل	كافة المحافظات	1	فرع الماصيون	فلسطين / رام الله
		فرع اتوستراد الزرقاء	الزرقاء			
البنك الأردني الكويتي	2	فرع سمارا مول	البلقاء	0		
		فرع شارع الملك حسين / الزرقاء	الزرقاء			
بنك الاستثمار العربي الأردني	5	فرع مرج الحمام / شارع المطار	العاصمة / عمان	0		
		فرع الدوار الخامس	العاصمة / عمان			
		فرع عبدون	العاصمة / عمان			
		فرع دوار الداخلية	العاصمة / عمان			
		فرع شارع المدينة المنورة	العاصمة / عمان			

تابع جدول رقم (١٨) / الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٤

أسم البنك	الفروع المفتتحة داخل الأردن			الفروع المفتتحة خارج الأردن		
	العدد	اسم الفرع	المدينة/ المحافظة	العدد	اسم الفرع	الدولة / المدينة
بنك الاتحاد	3	فرع الهاشمي الشمالي	العاصمة / عمان	0		
		فرع طبربور	العاصمة / عمان			
		فرع سحاب	العاصمة / عمان			
بنك سوسيته جنرال - الأردن	2	فرع الفحيص	البلقاء	0		
		فرع البيبسي	العاصمة / عمان			
البنك الإسلامي الأردني	3	فرع الياسمين	العاصمة / عمان	0		
		فرع الشونة الجنوبية	البلقاء			
		فرع ماركا الجنوبية	العاصمة / عمان			
البنك العربي الإسلامي الدولي	2	فرع مؤتة	الكرك	0		
		فرع الخالدي	العاصمة / عمان			
بنك الأردن دبي الإسلامي	1	فرع اربد سيتي سنتر	اربد	0		
مصرف الراجحي	2	فرع الزرقاء	الزرقاء	0		
		فرع اربد	اربد			
بنك لبنان والمهجر	2	فرع طارق - طبربور	العاصمة / عمان	0		
		فرع خلدا	العاصمة / عمان			
المجموع	30			7		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح فروع جديدة داخل أو خارج الأردن خلال عام ٢٠١٤.

ب. عدد الفروع داخل وخارج الأردن

بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في الأردن ٧٧٠ فرع داخل الأردن منتشرة على مختلف مناطق المملكة و١٥٤ فرع خارج الأردن بنهاية عام ٢٠١٤.

جدول رقم (١٩)
عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٤

أسم البنك	عدد الفروع	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	74	111
البنك الأهلي الأردني	55	6
بنك القاهرة عمان	69	0
بنك الأردن	69	15
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	113	14
البنك الأردني الكويتي	56	3
بنك الاستثمار العربي الأردني	20	1
البنك التجاري الأردني	28	4
البنك الاستثماري	10	0
بنك ABC	27	0
بنك الاتحاد	37	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	16	0
بنك المال الأردني	12	0
البنك الإسلامي الأردني	70	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	40	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	16	0
مصرف الراجحي	6	0
البنك العقاري المصري العربي	9	0
مصرف الرافدين	2	0
سيتي بنك	2	0
بنك ستاندرد تشارترد	6	0
بنك عودة	13	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	3	0
بنك لبنان والمهجر	14	0
بنك أبو ظبي الوطني	3	0
المجموع	770	154

ت.التوزيع الجغرافي للفروع داخل الأردن

تنتشر فروع البنوك البالغ عددها ٧٧٠ فرع على مختلف محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٦١,٨٪ من إجمالي عدد الفروع لتأتي بعدها محافظة اربد التي تستحوذ على ما نسبته ٩,٩٪ من إجمالي الفروع تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٩,٦٪ من إجمالي الفروع، ليتبقى ما نسبة ١٨,٧٪ من إجمالي الفروع منتشرة على باقي المحافظات.

جدول رقم (٢٠)

توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٤

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق	المجموع
البنك العربي	49	4	7	5	1	1	1	2	1	1	1	1	74
البنك الأهلي الأردني	32	5	6	5	1	1	1	1	1	0	1	1	55
بنك القاهرة عمان	34	10	6	6	2	3	2	1	1	1	1	2	69
بنك الأردن	44	9	7	1	1	1	1	1	1	2	0	1	69
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	58	14	14	9	1	4	1	5	1	2	2	1	113*
البنك الأردني الكويتي	39	4	5	4	1	1	1	0	0	0	0	1	56
بنك الاستثمار العربي الأردني	16	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	20
البنك التجاري الأردني	18	3	2	1	1	1	1	0	0	0	0	1	28
البنك الاستثماري	7	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	10
بنك ABC	19	1	1	1	1	1	1	0	1	0	0	1	27
بنك الاتحاد	28	3	2	1	2	0	1	0	0	0	0	0	37
بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0	16
بنك المال الأردني	8	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	12
البنك الإسلامي الأردني	34	9	9	5	1	4	1	2	1	2	1	1	70
البنك العربي الإسلامي الدولي	21	3	5	2	1	2	1	1	1	1	1	1	40
بنك الأردن دبي الإسلامي	13	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	16
مصرف الراجحي	4	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6
البنك العقاري المصري العربي	5	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1	9
مصرف الرافدين	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
سيتي بنك	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
بنك ستاندرد تشارترد	4	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	6
بنك عودة	11	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	13
بنك الكويت الوطني - الأردن	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
بنك لبنان والمهجر	11	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	14
بنك أبو ظبي الوطني	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
المجموع	476	76	74	40	21	20	13	13	8	9	7	12	770

* منها فرع واحد متنقل

٢. تطور عدد المكاتب

أ. المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٤

بهدف إيصال خدماتها إلى اكبر عدد في المجتمع تقوم البنوك بافتتاح مكاتب لها بالأسواق التجارية والجامعات وغيرها لتقدم من خلالها عدة خدمات. حيث تم افتتاح ٨ مكاتب داخل الأردن من قبل ٣ بنوك خلال العام ٢٠١٤، بينما قام بنك واحد بافتتاح فرع واحد فقط خارج الأردن خلال العام ٢٠١٤.

جدول رقم (٢١)
المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٤

البنك	المكاتب المفتتحة داخل الأردن			المكاتب المفتتحة خارج الأردن		
	العدد	اسم المكتب	المحافظة	العدد	اسم المكتب	المدينة
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	مكتب شارع سليمان النابلسي	العاصمة / عمان	0		
		مكتب مجمع انطلاق السفريات الخارجية	العاصمة / عمان			
		مكتب المجمع الغربي / المفرق	المفرق			
بنك الاستثمار العربي الأردني	1	مكتب مطار الملك حسين الدولي	العقبة	0		
بنك المال الأردني	0			1	مكتب DIFC	دبي
البنك الإسلامي الأردني	4	مكتب البادية الشمالية	المفرق	0		
		مكتب الصبيحي / السلط	البلقاء			
		مكتب الشجرة / الرمثا	اربد			
		مكتب العقبة	العقبة			
المجموع	8			1		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح مكاتب جديدة داخل أو خارج الأردن خلال عام ٢٠١٤.

ب. عدد المكاتب داخل وخارج الأردن

بلغ عدد مكاتب البنوك المرخصة ٧٦ مكتب منتشرة بعدة مناطق داخل الأردن و٥ مكاتب خارج الأردن بنهاية عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٢٢)
عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٤

أسم البنك	المكاتب	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	0	0
البنك الأهلي الأردني	1	1
بنك القاهرة عمان	14	0
بنك الأردن	11	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	11	0
البنك الأردني الكويتي	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	15	1
البنك التجاري الأردني	2	1
البنك الاستثماري	0	0
بنك ABC	0	0
بنك الاتحاد	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0
بنك المال الأردني	0	1
البنك الإسلامي الأردني	16	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0
مصرف الراجحي	0	0
البنك العقاري المصري العربي	3	0
مصرف الرافدين	0	0
سيتي بنك	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0
بنك عودة	2	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	1	0
بنك لبنان والمهجر	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	0	0
المجموع	76	5

ت. التوزيع الجغرافي للمكاتب داخل الأردن

تنتشر مكاتب البنوك داخل الأردن والبالغ عددها ٧٦ مكتب في معظم محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٣٥,٥٪ من إجمالي عدد المكاتب، تليها محافظة اربد بما نسبته ٢٢,٤٪ من إجمالي عدد المكاتب، تليها محافظة العقبة بنسبة ١١,٨٪ من إجمالي عدد المكاتب، لتتوزع باقي المكاتب على باقي محافظات المملكة باستثناء محافظة مادبا التي لم تحتوي على أي مكتب خلال عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٢٣)

توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٤

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق	المجموع
البنك العربي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الأهلي الأردني	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
بنك القاهرة عمان	3	2	1	1	2	0	0	4	0	1	0	0	14
بنك الأردن	0	5	1	2	2	0	0	0	0	0	0	1	11
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5	3	0	0	1	0	0	1	0	0	0	1	11
البنك الأردني الكويتي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	2	1	0	2	0	0	0	0	0	0	0	15
البنك التجاري الأردني	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	2
البنك الاستثماري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ABC	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	3	3	3	1	1	1	0	1	1	0	1	1	16
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الراجحي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
بنك الكويت الوطني - الأردن	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
بنك لبنان والمهجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	**27**	**17**	**6**	**4**	**9**	**1**	**0**	**6**	**1**	**1**	**1**	**3**	**76**

٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي

أ. عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها على المحافظات

لمواكبة تطور قطاع الخدمات المالية واستيعاباً للعدد المتزايد من مستخدمي أجهزة الصراف الآلي، تقوم البنوك بزيادة أعداد أجهزة الصراف الآلي لديها، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ١٤٣٤ جهاز في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بـ ١٣٤٦ جهاز في نهاية عام ٢٠١٣. بحيث تنتشر هذه الأجهزة في جميع محافظات المملكة وبنسبٍ متفاوتة لتحصل العاصمة عمان على الحصة الأكبر وبنسبة ٦٥,٥٪ من إجمالي عدد الأجهزة، تأتي بعدها محافظة اربد بنسبة ١٠,٤٪ من إجمالي عدد الأجهزة، تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٧٪ من إجمالي عدد الأجهزة، وتنتشر باقي الأجهزة في باقي محافظات المملكة.

جدول رقم (٢٤)

توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١٤

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق	المجموع	منها في نفس مبنى فروع البنك
البنك العربي	112	9	9	3	3	1	4	1	1	1	1	1	146	85
البنك الأهلي الأردني	69	7	4	7	4	1	2	1	1	0	1	1	98	-
بنك القاهرة عمان	95	38	13	9	6	5	4	7	3	3	2	4	189	85
بنك الأردن	78	12	10	3	4	1	2	1	1	3	0	3	118	81
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	115	26	20	12	6	10	4	6	1	2	3	3	208	137
البنك الأردني الكويتي	57	5	5	6	3	1	1	0	0	0	0	1	79	58
بنك الاستثمار العربي الأردني	44	1	2	0	3	0	0	0	0	0	0	1	51	36
البنك التجاري الأردني	26	5	2	2	3	1	1	0	0	0	0	1	41	41
البنك الاستثماري	16	1	2	1	2	0	0	0	0	0	0	0	22	9
بنك ABC	39	3	2	1	3	1	2	0	1	0	0	1	53	27
بنك الاتحاد	41	5	2	1	2	0	1	0	0	0	0	0	52	39
بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0	17	-
بنك المال الأردني	22	4	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	30	12
البنك الإسلامي الأردني	73	19	14	6	6	6	2	5	4	4	4	4	147	108
البنك العربي الإسلامي الدولي	32	3	6	2	1	2	1	1	1	1	1	1	52	42
بنك الأردن دبي الإسلامي	27	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	30	16
مصرف الراجحي	24	3	4	0	0	0	0	0	1	0	0	0	32	10
البنك العقاري المصري العربي	9	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1	13	13
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	6	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	8	7
بنك عودة	20	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	23	15
بنك الكويت الوطني - الأردن	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7	4
بنك لبنان والمهجر	11	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	14	-
بنك أبو ظبي الوطني	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	-
المجموع	**939**	**149**	**101**	**53**	**53**	**30**	**25**	**22**	**14**	**14**	**12**	**22**	**1434**	**825**

- غير متوفر

ب. أنواع الأجهزة المستخدمة

تستخدم البنوك العاملة في الأردن عدة أنواع من أجهزة الصراف الآلي، إلا أن أغلب الأنواع المستخدمة في الأردن هي أجهزة من نوع (NCR)، كما أنه يتم استخدام نوع (Diebold) و (Wincor) وغيرها.

ت. أنظمة التشغيل المستخدمة

تعمل أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن بأنظمة تشغيل مختلفة، إلا أن أغلب أجهزة الصراف الآلي المستخدمة داخل المملكة تعمل على نظام (Windows) ونظام (Aptra) وغيرها.

ث. الخدمات التي تقدم من خلال أجهزة الصراف الآلي

تقدم أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن شريحة واسعة من الخدمات المصرفية وعلى مدار ٢٤ ساعة. حيث تتيح جميع الأجهزة للعملاء القيام بعملية السحب النقدي بالدينار الأردني والاستفسار عن الرصيد وخدمة تغير PIN بالإضافة إلى خدمات أخرى تتوفر في أغلب الأجهزة من أهمها الحصول على كشف حساب مختصر، وخدمة تقديم طلب دفتر شيكات، وغيرها من الخدمات المبينة بالجدول أدناه.

جدول رقم (٢٥)
الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠١٤

البنك	السحب النقدي بالدينار	السحب النقدي بعملات أخرى	الإيداع النقدي المباشر	الإيداع النقدي من خلال مغلف	إيداع الشيكات	الاستفسار عن الرصيد	الحصول على كشف حساب مختصر	دفع الفواتير (مياه، كهرباء، هاتف)	تحويل الأموال لحسابات داخل نفس البنك	تسديد البطاقات الائتمانية	تقديم طلب دفتر شيكات	تقديم طلب الحصول على قرض	طلب كشف حساب	تغيير PIN	بصمة العين	Anti Skimming[1]
البنك العربي	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√		√	√		
البنك الأهلي الأردني	√	√	√			√	√		√*		√		√	√		√
بنك القاهرة عمان	√	√	√	√		√	√	√	√		√	√	√	√	√	√
بنك الأردن	√		√	√	√	√	√	√	√		√		√	√		√
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
البنك الأردني الكويتي	√	√	√	√	√	√	√		√*		√		√	√		√
بنك الاستثمار العربي الأردني	√	√	√			√	√		√	√	√		√	√		√
البنك التجاري الأردني	√	√	√	√	√	√	√		√		√		√	√	√	√
البنك الاستثماري	√		√			√	√		√	√	√			√		
بنك ABC	√					√			√		√		√	√		√
بنك الاتحاد	√		√	√		√	√		√*		√		√	√		√
بنك سوسيته جنرال - الأردن	√					√	√						√	√		√
بنك المال الأردني	√		√	√	√	√	√		√		√		√	√		√
البنك الإسلامي الأردني	√					√	√		√		√		√	√		√
البنك العربي الإسلامي الدولي	√			√	√	√	√		√		√		√	√		√
بنك الأردن دبي الإسلامي	√					√	√							√		√
مصرف الراجحي	√					√	√							√		
البنك العقاري المصري العربي	√					√	√		√	√	√		√	√		√
مصرف الرافدين[2]																
سيتي بنك[2]																
بنك ستاندرد تشارترد	√			√	√	√	√			√	√		√	√		√
بنك عودة	√					√	√		√*					√		√
بنك الكويت الوطني	√					√	√		√					√		√
لبنان والمهجر	√					√								√		
بنك أبو ظبي الوطني	√			√	√	√								√		

(١) عبارة عن جزء إضافي يركب على قارئ البطاقة لحماية بيانات العميل أثناء استخدامه لجهاز الصراف الآلي.

(٢) لا يوجد لديها أجهزة صراف آلي.

* التحويل بين حسابات العميل نفسه

- ليس بالضرورة أن تكون جميع الأجهزة لدى البنك تقدم نفس الخدمات.

وإضافة للخدمات السابقة فان هنالك خدمات أخرى تقوم البنوك بتقديمها من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة لها كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم (٢٦)
خدمات إضافية تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي

البنك	خدمات إضافية تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي
البنك العربي	تسديد رسوم طلبة جامعة الزيتونة من خلال أجهزة الصراف الآلي – الإيداع الفوري وبدون بطاقة تعديل رقم هاتف العميل الاشتراك بخدمة البنك الناطق
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	تقديم طلب الحصول على البطاقات الائتمانية
البنك الأردني الكويتي	شحن بطاقات فيزا مدفوعة مسبقا طلب اشتراك البنك الناطق
بنك ستاندرد تشارترد	تحديد الرقم السري لبطاقة ال Debit card

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي البنوك التي تقدم خدمات إضافية من خلال أجهزة الصراف الآلي.

الفصل الخامس

أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٤

بلغ عدد البنوك المدرجة في بورصة عمان ١٥ بنكاً مع نهاية عام ٢٠١٤، تراوحت أسعار إغلاقها بين ٠,٩٥ دينار و ٩,١ دينار. وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها ١٥٩,٣ مليون سهم فيما بلغ حجم التداول لهذه الأسهم ٤٨٢,٨ مليون دينار. والجدول التالي يبين أبرز مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على البورصة خلال عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٢٧)

بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على بورصة عمان خلال عام ٢٠١٤

	البنك	الرمز	سعر الإغلاق (نهاية 2013)	أعلى سعر خلال 2014	أدنى سعر خلال 2014	سعر الإغلاق (نهاية 2014)	معدل السعر 2014	حجم التداول (دينار)	عدد الأسهم
1	البنك العربي	ARBK	7.83	10.5	6.5	7.1	8.31	232,385,435	27,954,392
2	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	THBK	8.7	9.25	8.7	9.1	8.99	2,287,448	254,377
3	بنك المال الأردني	EXFB	1.6	2.32	1.42	1.51	1.83	32,512,293	17,780,839
4	البنك الأهلي الأردني	AHLI	1.22	1.49	1.22	1.32	1.35	45,229,232	33,634,233
5	بنك الأردن	BOJX	2.5	2.81	2.36	2.65	2.58	19,377,143	7,523,098
6	بنك الإسلامي الأردني	JOIB	3.42	4.5	3.26	3.68	3.8	49,109,728	12,908,860
7	بنك الاستثمار العربي الاردني	AJIB	1.98	2.53	1.55	2.05	1.88	10,583,595	5,618,919
8	بنك القاهرة عمان	CABK	2.78	4.04	2.68	2.87	3.23	14,133,812	4,370,956
9	بنك الإتحاد	UBSI	1.65	2.01	1.54	1.8	1.76	9,894,853	5,622,820
10	بنك ABC	ABCO	1.1	1.29	0.99	1.09	1.19	11,996,133	10,065,152
11	البنك الأردني الكويتي	JOKB	3.89	4.35	3.59	4.29	3.98	3,644,222	914,851
12	البنك الاستثماري	INVB	1.2	1.7	1.2	1.22	1.43	5,731,963	4,018,227
13	بنك الأردن دبي الإسلامي	JDIB	0.84	1	0.76	0.95	0.89	24,055,621	26,917,825
14	البنك التجاري الأردني	JCBK	1.04	1.2	1.01	1.16	1.09	1,574,108	1,448,768
15	بنك سوسيته جنرال - الأردن	SGBJ	0.89	1.25	0.81	1.07	0.93	294,415	316,597

المصدر: بورصة عمان / النشرة السنوية

١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم

ارتفع الرقم القياسي (المرجح بالقيمة السوقية) لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان بحوالي ٣٣٧,٨ نقطة (٤,٢٪) ليصل إلى ٨٣٧٣ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤، أما الرقم القياسي للسوق بشكلٍ عام فقد تراجع بنسبة ٢,٣٪ خلال عام ٢٠١٤ مقارنة مع ٥,٦٪ خلال عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٢٨)

تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٤)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (نقطة)	
	البنوك	السوق
2006	10704.7	5518.1
2007	13886.7	7519.3
2008	11380.1	6243.1
2009	9368.0	5520.1
2010	8848.3	5318.0
2011	7542.3	4648.4
2012	7297.4	4593.9
2013	8035.2	4336.7
2014	8373.0	4237.6

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٩)

التطور السنوي لأسعار الاسهم (٢٠٠٦-٢٠١٤)

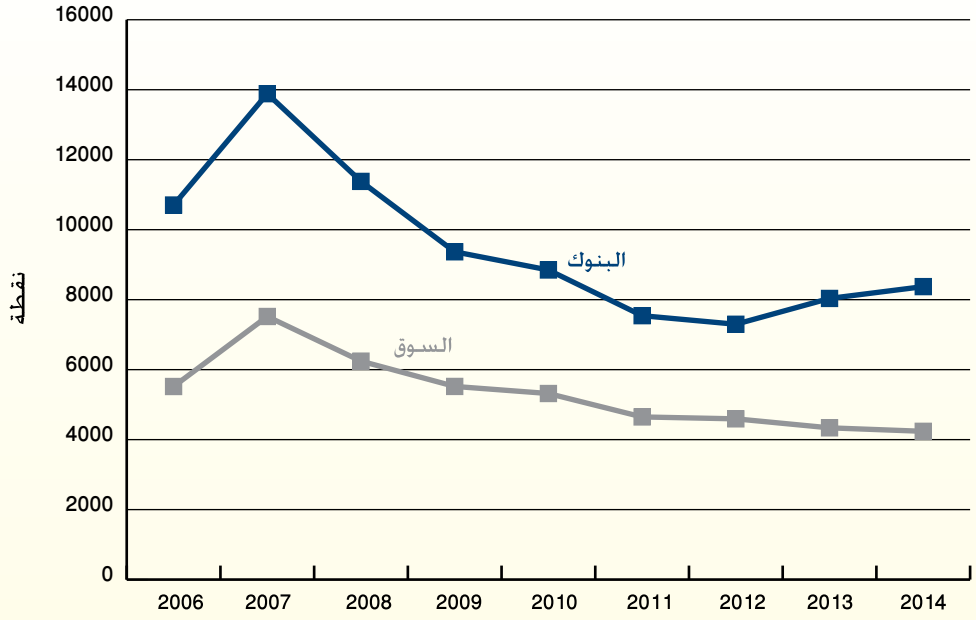

جدول رقم (٢٩)

التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٤

الشهر	الرقم القياسي لأسعار الأسهم (نقطة)	
	البنوك	السوق
كانون الثاني	9036.6	4655.0
شباط	9033.7	4540.2
آذار	8939.1	4528.2
نيسان	8970.6	4540.0
أيار	9200.7	4570.4
حزيران	8862.9	4458.0
تموز	8797.8	4475.8
آب	8534.1	4340.5
أيلول	8502.5	4287.6
تشرين الأول	8440.0	4260.5
تشرين الثاني	8327.2	4178.7
كانون الأول	8373.0	4237.6

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (١٠)

التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار الاسهم خلال عام ٢٠١٤

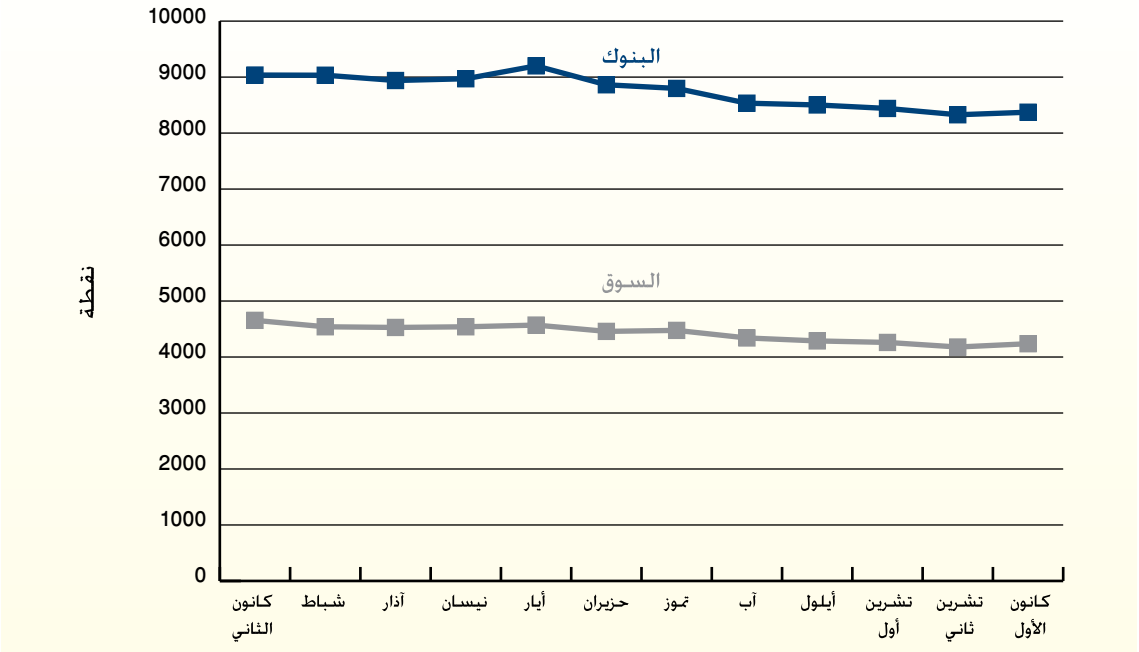

٢. حجم التداول

تحسن حجم التداول في أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٤ ليرتفع من ٢٨٩,٩ مليون دينار في عام ٢٠١٣ إلى ٤٦٢,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٤. فيما تراجع حجم التداول الكلي في بورصة عمان من ٢,٤٢٦ مليار دينار خلال عام ٢٠١٣ إلى ٢,١٨٦ مليار دينار في عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٣٠)

حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٤)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (٪)
2006	2,867.8	14,209.9	20.2
2007	2,460.8	12,348.1	19.9
2008	2,983.9	20,318.1	14.7
2009	826.5	9,134.2	9.0
2010	514.8	6,088.6	8.5
2011	405.8	2,762.7	14.7
2012	303.6	1,931.9	15.7
2013	289.9	2,425.5	11.9
2014	462.8	2,185.5	21.2

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية السنوية

شكل رقم (١١)

التطور السنوي لحجم التداول خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤)

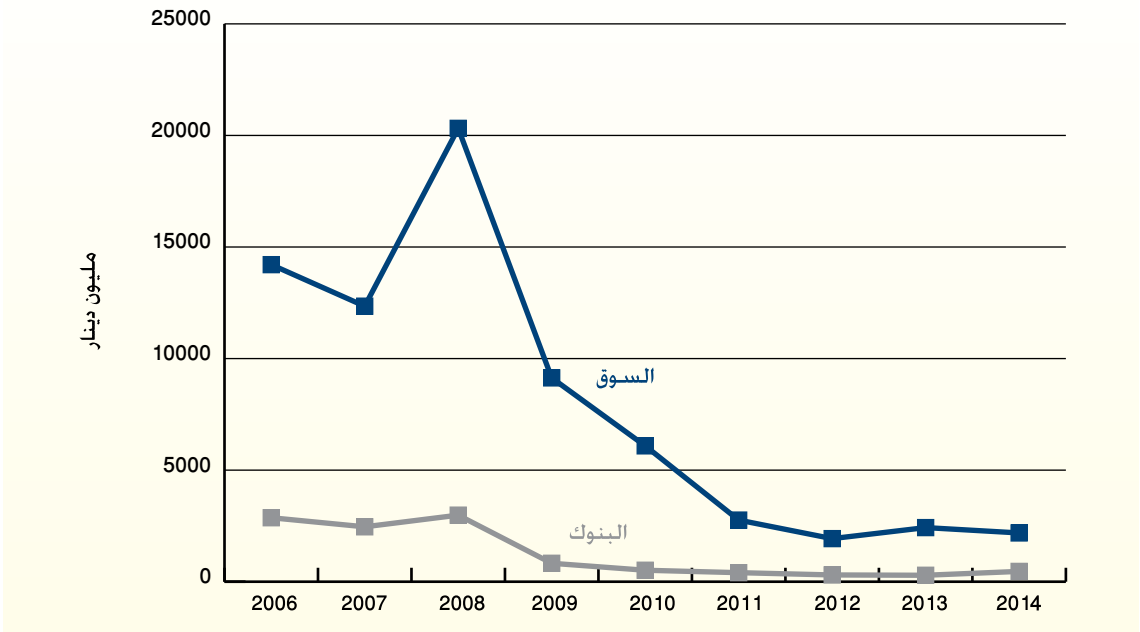

جدول رقم (٣١)

التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٤

الشهر	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق
كانون الثاني	80.41	309.40	26.0%
شباط	68.79	224.40	30.7%
آذار	29.24	203.57	14.4%
نيسان	35.55	200.28	17.8%
أيار	37.70	139.32	27.1%
حزيران	39.48	183.41	21.5%
تموز	17.55	102.49	17.1%
آب	32.46	122.23	26.6%
أيلول	39.80	157.64	25.3%
تشرين الأول	28.86	131.17	22.0%
تشرين الثاني	23.82	147.32	16.2%
كانون الأول	29.14	264.28	11.0%
المجموع	462.81	2,185.50	21.2%

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٢)

التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠١٤

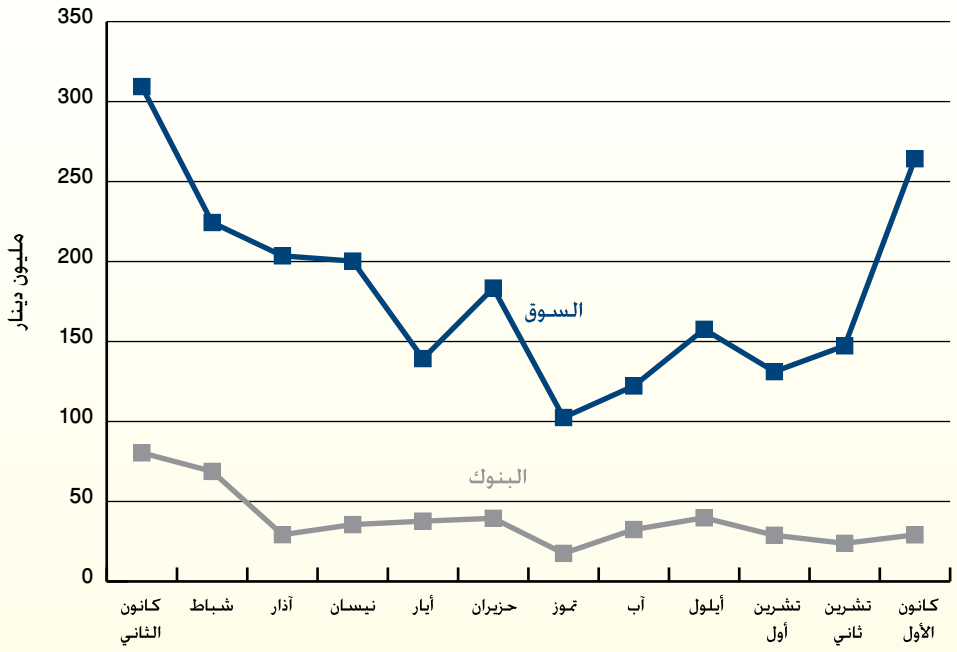

٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية

حققت نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية استقراراً واضحاً خلال السنوات الأخيرة، حتى خلال الأزمة المالية العالمية وما بعدها. ويأتي هذا كنتيجة للمؤشرات المالية الجيدة للجهاز المصرفي الأردني، ونظراً للقوة والمتانة المالية التي يتمتع بها، مما جعله محط أنظار المستثمرين من خارج المملكة. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة على بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ ما يقارب ٥٧،٦٪، ووصلت إلى ٦٠,٣٪ في عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٣٢)

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)

السنة	نسبة مساهمة غير الأردنيين ٪
2004	51.20
2005	54.70
2006	54.95
2007	57.35
2008	58.84
2009	58.25
2010	57.90
2011	59.40
2012	60.00
2013	61.00
2014	60.30

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٣)

نسبة مساهمة غير الاردنيين في ملكية اسهم البنوك (٢٠٠٤-٢٠١٤)

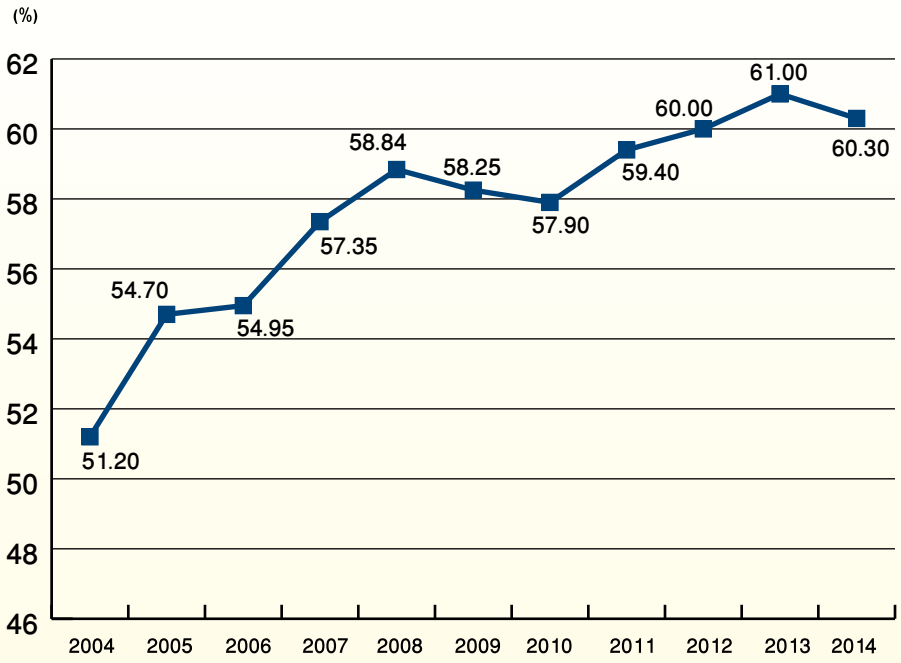

الفصل السادس

تقاص الشيكات

يتناول هذا الجزء موضوع تقاص الشيكات ويلقي الضوء على أهم نقاط التحول التاريخية التي مر بها في المملكة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التغيرات التي شهدتها الشيكات المقدمة للتقاص والشيكات المعادة خلال عام ٢٠١٤.

١ - لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات:

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانونه رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته في الفقرة ب من المادة (٣٧) .

وقد مر نظام مقاصة الشيكات بعدة مراحل حيث كانت البداية بالنظام اليدوي حتى شهر تموز من عام ١٩٩٧ لينتقل بعد ذلك العمل على نظام المقاصة الآلية حتى شهر تموز ٢٠٠٧ ثم انتقلت الخدمة نقلة نوعيه إلى التقاص الالكتروني حيث بدأ تطبيق تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك اعتبارا من ٢٠٠٧/١١/٤. وتعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (والتي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

حيث يتم تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك على النحو التالي:

- الشيكات التي تودع من قبل العملاء من الساعة ٨:٠٠ صباحاً ولغاية الساعة ١٢:٠٠ ظهراً تحصّل في نفس يوم العمل ويسمح للعميل بسحب مبلغ الشيك في يوم العمل التالي.
- الشيكات التي تودع بعد الساعة ١٢:٠٠ ظهراً تحصّل في جلسة يوم العمل التالي.

كما ويتم تقديم خدمة تقاص الشيكات من خلال المقاصة الالكترونية تحت غطاء قانوني لتشغيلها والمتمثل بقانون البنك المركزي الأردني، وقانون المعاملات الالكترونية، وأصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية.

وقد كان الهدف من المقاصة الالكترونية هو الانتقال من نظام المقاصة الآلي إلى نظام المقاصة الالكتروني للشيكات، والتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات حق نفس اليوم لكافة مناطق المملكة، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء، والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.

كما وقد حقق نظام المقاصة الالكترونية فوائد على المستويين: مستوى البنوك، ومستوى العملاء، فبالنسبة للبنوك تتمثل الفائدة بمعرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقاً، والتوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك، والحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع، والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من والى البنوك، وإمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال نظام المقاصة الالكترونية بسرعة وسهولة، ويعمل النظام على مدار ٢٤ ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها.

أما بالنسبة للعملاء فقد أصبح تحصيل الشيك يتم في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه، ومعرفة وضع الشيك مقبول أو مرفوض في نفس اليوم، كما ويقيد مبلغ الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم (إذا كان الإيداع قبل الساعة ١٢:٠٠ ظهراً) أو في يوم العمل التالي (إذا كان الإيداع بعد الساعة ١٢:٠٠٠ظهراً)، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

٢ - تطور تقاص الشيكات خلال عام ٢٠١٤:

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص ارتفاعاً من حيث العدد والقيمة في نهاية عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع نهاية عام ٢٠١٣، حيث ارتفع عدد

الشيكات المقدمة للتقاص من ١٠٨٥٦,٨ ألف شيك في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ١١٠٥١,٢ ألف شيك في نهاية عام ٢٠١٤، كما وارتفعت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص من ٤٢٨٥١,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٤٧٩٠٥,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٣٣)

الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية (٢٠١٣ – ٢٠١٤)

البيان	2013	2014	نسبة التغير ٪
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	10856.8	11051.2	1.79%
القيمة (مليون دينار)	42851.1	47905.7	11.80%
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	537.5	550.2	2.36%
القيمة (مليون دينار)	1524.3	1708.9	12.11%
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	4.95%	4.98%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	3.56%	3.57%	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	323.2	331.8	2.66%
القيمة (مليون دينار)	862.8	969.4	12.36%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (٪)	60.1%	60.3%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (٪)	56.6%	56.7%	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	214.3	218.5	1.96%
القيمة (مليون دينار)	661.5	739.6	11.81%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (٪)	39.9%	39.7%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (٪)	43.4%	43.3%	-

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

كما يلاحظ ارتفاع الشيكات المعادة في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي من حيث العدد والقيمة بنسبة ٢,٤٪ و ١٢,١٪ على التوالي. أما من ناحية نسبة عدد الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص فقد بلغت ٤,٩٨٪ في نهاية عام ٢٠١٤ حيث اشتملت على ما نسبته ٦٠,٣٪ شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد و ٣٩,٧٪ شيكات معادة لأسباب أخرى. كما أن نسبة قيمة الشيكات المعادة إلى قيمة الشكات المقدمة للتقاص قد بلغت ٣,٥٧٪ في نهاية عام ٢٠١٤ تُشكل منهم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته ٥٦,٧٪ و الشيكات المعادة لأسباب أخرى ما نسبته ٤٣,٣٪.

الفصل السابع

هيكل أسعار الفوائد

يستعرض هذا الفصل تطورات الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات الائتمانية بأصنافها المختلفة، بالإضافة إلى تطور هامش سعر الفائدة. كما يستعرض الفصل تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر).

١. تطور أسعار الفوائد على الودائع

شهدت أسعار الفوائد على الودائع بمختلف أشكالها تغييرات متفاوتة خلال عام ٢٠١٤ وذلك كما يلي:

- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية ٢٠١٤ بمقدار خمسة نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٣ ليبلغ ٠,٤٣٪.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام ٢٠١٤ بمقدار ٨ نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٣ ليبلغ ٠,٧٩٪.
- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام ٢٠١٤ بمقدار ٨٦ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٣ ليبلغ ٤,١١٪.

جدول رقم (٣٤)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٤

السنة	تحت الطلب (٪)	توفير (٪)	لأجل (٪)
2004	0.38	0.73	2.49
2005	0.47	0.83	3.52
2006	0.87	0.99	5.13
2007	0.94	1.10	5.56
2008	1.01	1.04	5.66
2009	0.67	0.84	4.23
2010	0.44	0.77	3.40
2011	0.43	0.70	3.46
2012	0.42	0.76	4.19
2013	0.38	0.87	4.97
2014	0.43	0.79	4.11

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٤)

الوسط المرجح لأسعار ا لفوائد على الودائع بأصنافها (٢٠٠٤-٢٠١٤)

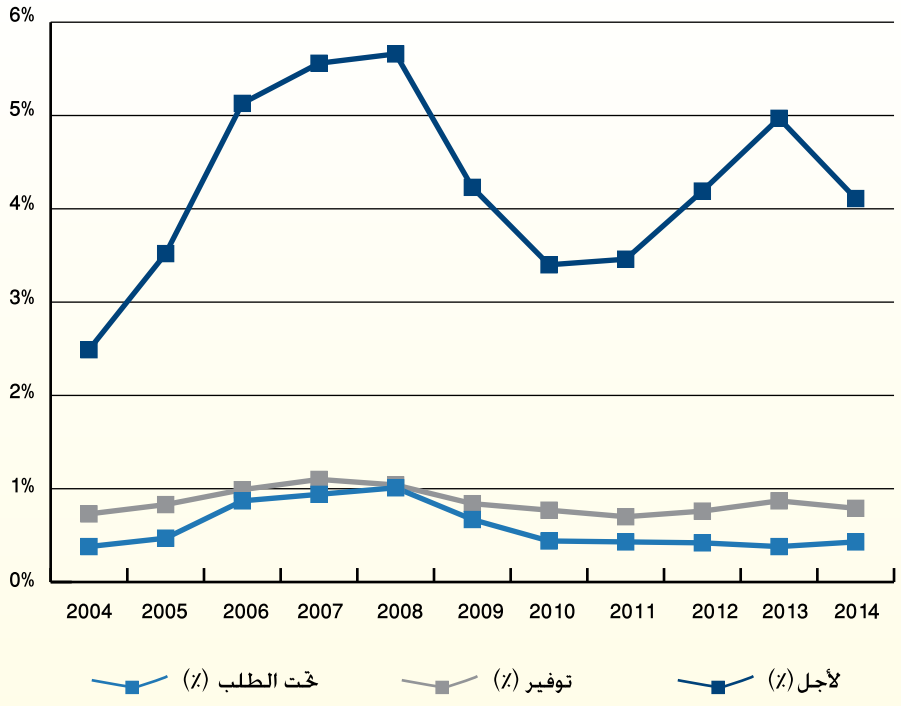

جدول رقم (٣٥)

الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٤

الشهر	تحت الطلب (٪)	توفير (٪)	لأجل (٪)
كانون الثاني	0.49	0.90	5.00
شباط	0.52	0.85	4.87
آذار	0.49	0.85	4.84
نيسان	0.52	0.92	4.73
أيار	0.54	0.83	4.71
حزيران	0.60	0.81	4.60
تموز	0.56	0.81	4.44
آب	0.55	0.82	4.33
أيلول	0.52	0.84	4.28
تشرين الأول	0.43	0.82	4.18
تشرين الثاني	0.42	0.82	4.14
كانون الأول	0.43	0.79	4.11
المعدل	0.51	0.84	4.52
أعلى سعر	0.60	0.92	5.00
أدنى سعر	0.42	0.79	4.11

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٥)

التطور الشهري لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٤

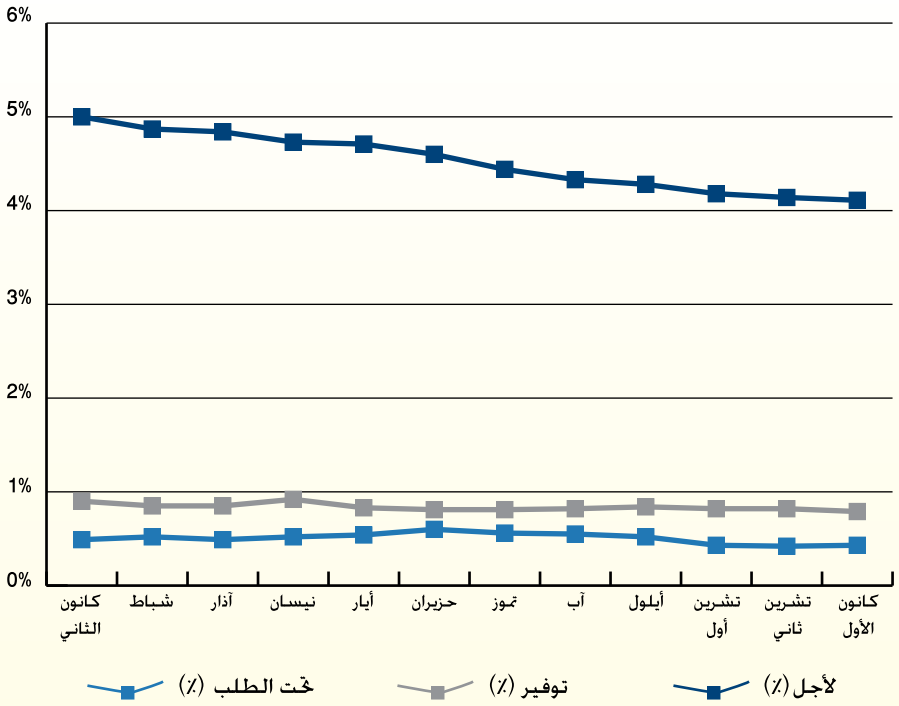

٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

شهدت أسعار الفائدة على التسهيلات بمختلف أشكالها انخفاض خلال عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام ٢٠١٤ بمقدار ٥ نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٣ ليبلغ ٩,١٥٪.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام ٢٠١٤ بمقدار ١٩ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٣ ليبلغ ٨,٨٤٪.
- الكمبيالات والإسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام ٢٠١٤ بمقدار ١٨ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٣ ليبلغ ٩,٩٥٪.
- سعر الفائدة لأفضل العملاء: انخفض سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية عام ٢٠١٤ بمقدار ١٣ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٨,٧٢٪.

جدول رقم (٣٦)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها ٢٠٠٤ – ٢٠١٤

السنة	جاري مدين (٪)	قروض وسلف (٪)	كمبيالات وإسناد مخصومة (٪)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (٪)
2004	8.79	7.59	8.98	6.00
2005	9.26	8.10	7.92	7.00
2006	9.23	8.56	8.72	7.50
2007	9.83	8.86	9.45	8.15
2008	9.31	9.48	8.89	8.45
2009	9.03	9.07	9.17	8.34
2010	9.12	9.01	9.41	8.20
2011	8.80	8.67	9.34	8.22
2012	9.28	8.95	9.59	8.68
2013	9.20	9.03	10.13	8.85
2014	9.15	8.84	9.95	8.72

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٦)

الوسط المرجح لأسعار ا لفوائد على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٤-٢٠١٤)

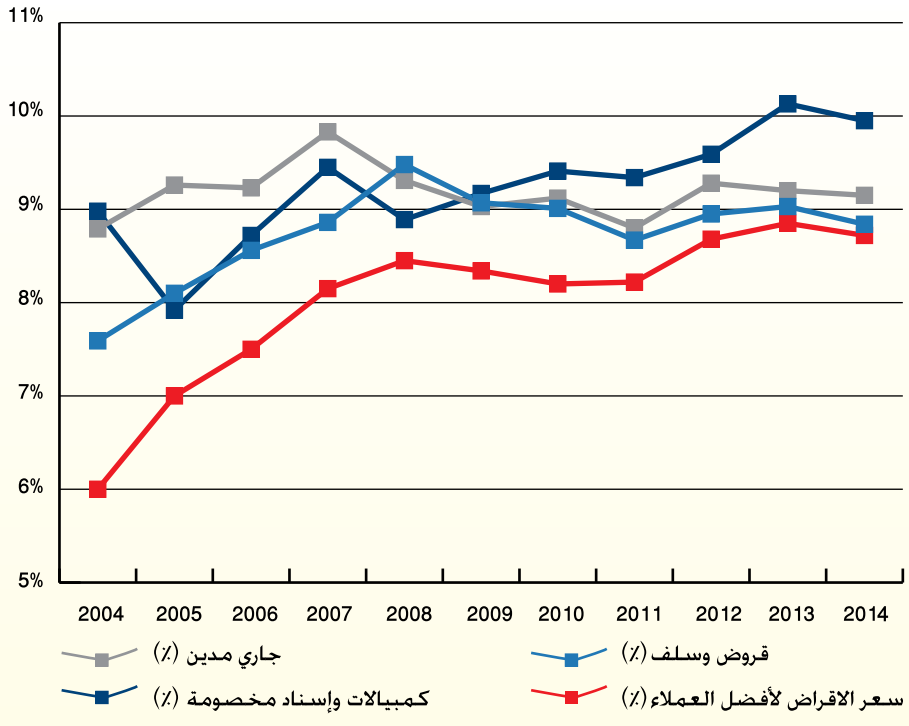

جدول رقم (٣٧)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٤

الشهر	جاري مدين (٪)	قروض وسلف (٪)	كمبيالات وإسناد مخصومة (٪)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (٪)
كانون الثاني	9.09%	8.99%	9.60%	8.79%
شباط	9.07%	8.98%	9.50%	8.79%
آذار	9.10%	9.05%	9.50%	8.79%
نيسان	9.05%	9.10%	9.53%	8.79%
أيار	8.98%	9.01%	9.67%	8.79%
حزيران	9.03%	9.03%	9.91%	8.74%
تموز	8.92%	8.99%	9.73%	8.74%
آب	8.77%	9.07%	10.17%	8.74%
أيلول	9.03%	8.98%	10.03%	8.74%
تشرين الأول	8.90%	8.96%	9.88%	8.74%
تشرين الثاني	9.04%	8.88%	9.96%	8.72%
كانون الأول	9.15%	8.84%	9.95%	8.72%
المعدل	9.01%	8.99%	9.79%	8.76%
أعلى سعر	9.15%	9.10%	10.17%	8.79%
أدنى سعر	8.77%	8.84%	9.50%	8.72%

شكل رقم (١٧)

التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال ٢٠١٤

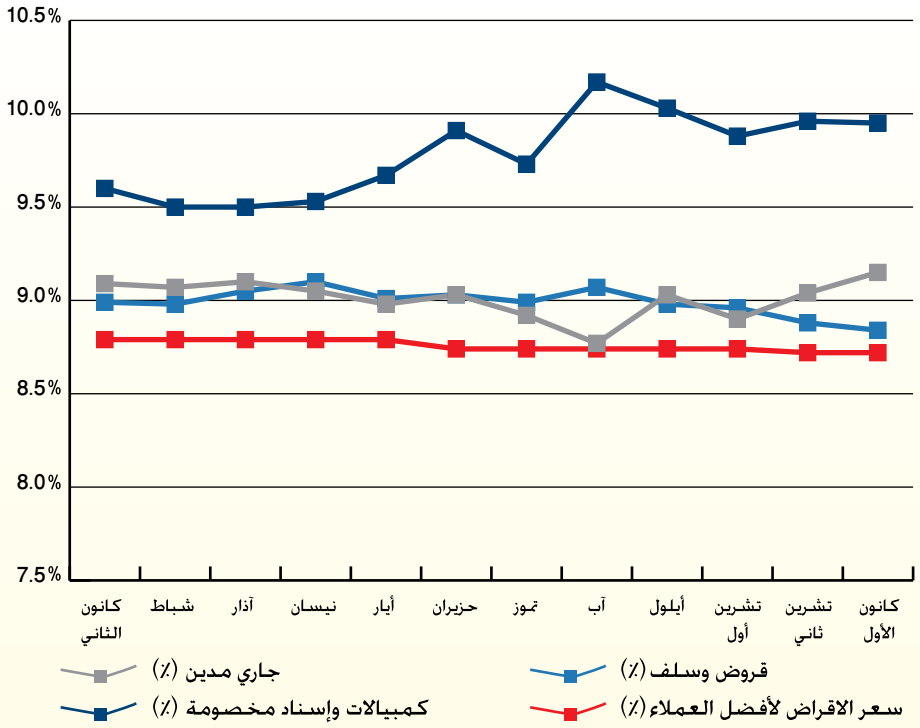

٣. هامش سعر الفائدة

يقاس هامش سعر الفائدة من خلال الفرق بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف وبين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل باعتبار أنهما أهم وأكبر أنواع التسهيلات والودائع.

وقد شهد هامش سعر الفائدة خلال عام ٢٠١٤ ارتفاعا بمقدار ٦٧ نقطة أساس ليصل إلى ٤,٧٣٪ بالمقارنة مع هامش مقداره ٤,٠٦٪ في عام ٢٠١٣.

شكل رقم (١٨)

التطور السنوي لهامش سعر الفائدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

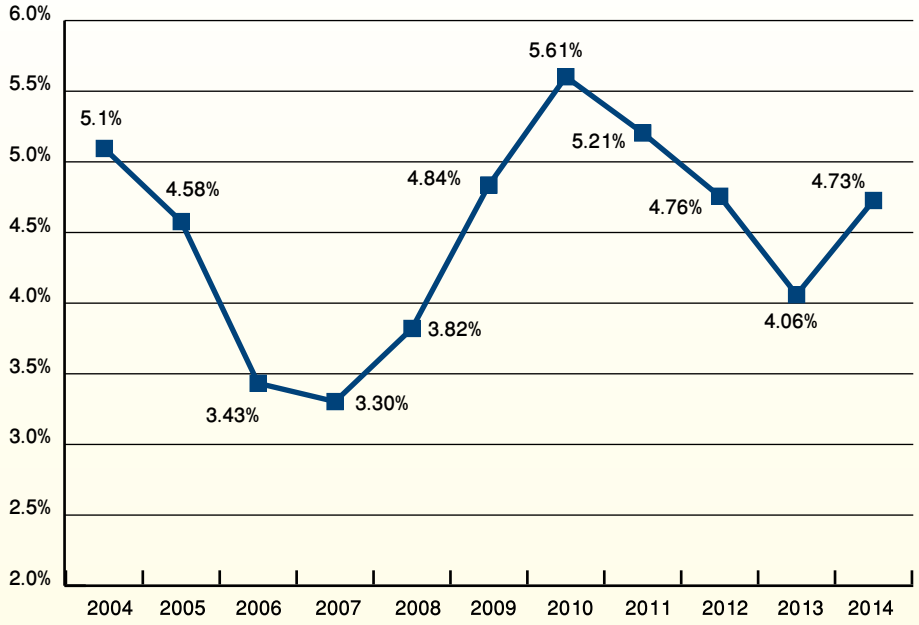

شكل رقم (١٩)

التطور الشهري لهامش سعر الفائدة خلال عام ٢٠١٤

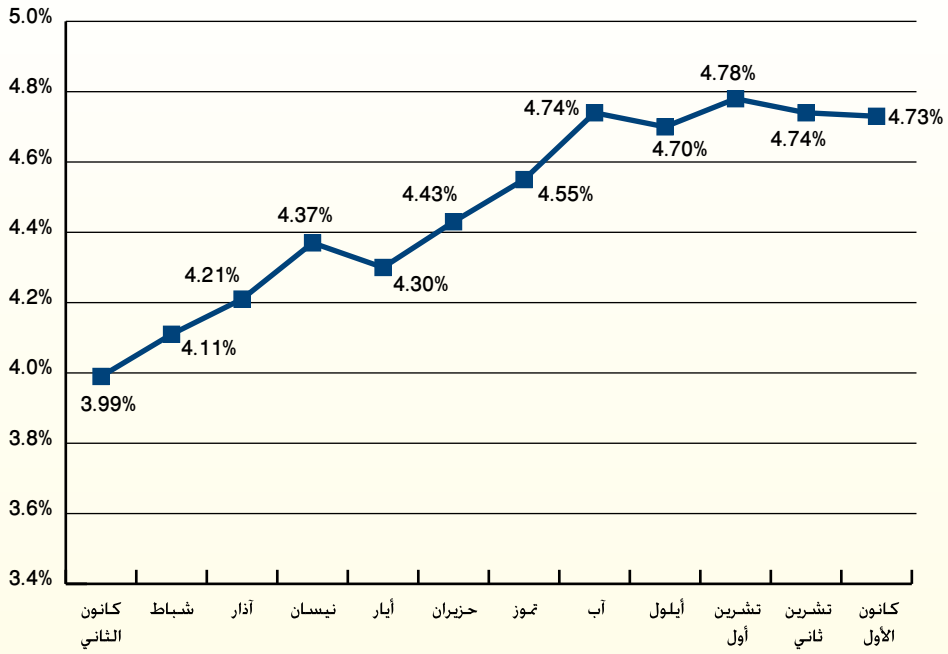

٤. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قام البنك المركزي الأردني بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٤ لتصبح كما يلي:

- سعر إعادة الخصم: تم تخفيضه بمقدار ٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٤,٢٥٪، بالمقارنة مع ٤,٥٠٪ في نهاية عام ٢٠١٣.
- سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: تم تخفيضه بمقدار ٢٥ نقطة أساس ليصبح ٤,٠٠٪ بدلاً من ٤,٢٥٪ في نهاية عام ٢٠١٣.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: تم تخفيضه مرتين خلال عام ٢٠١٤ وذلك بمقدار ٢٥ نقطة و٥٠ نقطة ليصبح ٢,٧٥٪ بدلاً من ٣,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٣٨)

التطور السنوي لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)

السنة	سعر إعادة الخصم (٪)	اتفاقيات إعادة الشراء (٪)	شهادات الإيداع		نافذة الإيداع لليلة واحدة (٪)
			ثلاثة شهور (٪)	ستة شهور (٪)	
2004	3.750	4.750	2.850	3.200	2.250
2005	6.500	7.500	6.200	6.950	4.500
2006	7.500	8.500	6.700	6.862	5.250
2007	7.000	6.750	5.750	5.867	4.750
2008	6.250	6.000	5.641	5.936	4.000
2009	4.750	4.500	–	–	2.500
2010	4.250	4.000	–	–	2.000
2011	4.500	4.250	–	–	2.250
2012	5.000	4.750	–	–	4.000
2013	4.500	4.250	–	–	3.500
2014	4.25	4.00	–	–	2.75

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

جدول رقم (٣٩)

التطور الشهري لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٤

الشهر	سعر إعادة الخصم (٪)	اتفاقيات إعادة الشراء (٪)	نافذة الإيداع لليلة واحدة (٪)
كانون الثاني	4.25	4.00	3.25
شباط	4.25	4.00	3.25
آذار	4.25	4.00	3.25
نيسان	4.25	4.00	3.25
أيار	4.25	4.00	3.25
حزيران	4.25	4.00	2.75
تموز	4.25	4.00	2.75
آب	4.25	4.00	2.75
أيلول	4.25	4.00	2.75
تشرين الأول	4.25	4.00	2.75
تشرين الثاني	4.25	4.00	2.75
كانون الأول	4.25	4.00	2.75

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

٥. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجوديبر)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١٤ إلى ما يلي :

- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة عام ٢٠١٤ مقارنةً مع عام ٢٠١٣ بمقدار ٨٧ نقطة ليبلغ (٣,٢٥٨٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع عام ٢٠١٤ مقارنةً مع عام ٢٠١٣ بمقدار ٧٩ نقطة ليبلغ (٣,٧٨٨٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد عام ٢٠١٤ مقارنةً مع عام ٢٠١٣ بمقدار ٥٩ نقطة ليبلغ (٤,٤٥٥٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر خلال العام ٢٠١٤ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠١٣ بمقدار ٥٤ نقطة ليصل إلى (٥,٠٣٥٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر خلال العام ٢٠١٤ مقارنة بمعدله لسنة ٢٠١٣ بمقدار ٥٠ نقطة ليصل إلى (٥,٥٧٣٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة خلال عام ٢٠١٤ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠١٣ بمقدار ٦٢ نقطة ليصل إلى (٦,٠٣٨٪) .

جدول رقم (٤٠)

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر- الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2006	5.552	5.885	6.372	6.814	7.364	7.780
2007	5.904	6.219	6.492	6.756	7.005	7.411
2008	5.066	5.419	5.748	6.107	6.397	6.939
2009	3.438	3.797	4.363	4.916	5.459	6.176
2010	2.236	2.409	2.783	3.257	3.745	4.414
2011	2.668	3.073	3.435	3.840	4.235	4.871
2012	3.658	4.126	4.498	4.812	5.229	5.762
2013	4.131	4.581	5.046	5.574	6.076	6.660
2014	3.258	3.788	4.455	5.035	5.573	6.038

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية

كما ويلاحظ من الجدول أدناه التطور الشهري على معدلات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك خلال عام ٢٠١٤، والذي يبين أن معدلات أسعار فائدة الإقراض لجميع الاستحقاقات قد سجلت أعلى المعدلات خلال أول شهر من السنة، وأدنى المعدلات خلال النصف الأخير من السنة.

جدول رقم (٤١)

أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر- الأسعار المعلنة) لعام ٢٠١٤

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
كانون الثاني	3.666	4.161	4.715	5.275	5.823	6.347
شباط	3.514	4.030	4.605	5.188	5.709	6.215
آذار	3.505	4.031	4.611	5.196	5.724	6.205
نيسان	3.500	4.019	4.618	5.196	5.724	6.183
أيار	3.500	4.008	4.618	5.189	5.691	6.149
حزيران	3.415	3.927	4.559	5.127	5.626	6.086
تموز	3.000	3.566	4.298	4.862	5.436	5.891
آب	3.000	3.549	4.292	4.866	5.432	5.877
أيلول	3.000	3.541	4.288	4.866	5.431	5.872
تشرين الأول	3.000	3.541	4.288	4.878	5.427	5.876
تشرين الثاني	3.000	3.541	4.288	4.885	5.425	5.878
كانون الأول	3.000	3.541	4.288	4.885	5.425	5.878
المعدل	3.258	3.788	4.455	5.035	5.573	6.038
أدنى سعر	3.000	3.541	4.288	4.862	5.425	5.872
أعلى سعر	3.666	4.161	4.715	5.275	5.823	6.347

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية

شكل رقم (٢٠)

التطور الشهري لأسعار فائدة الاقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١٤

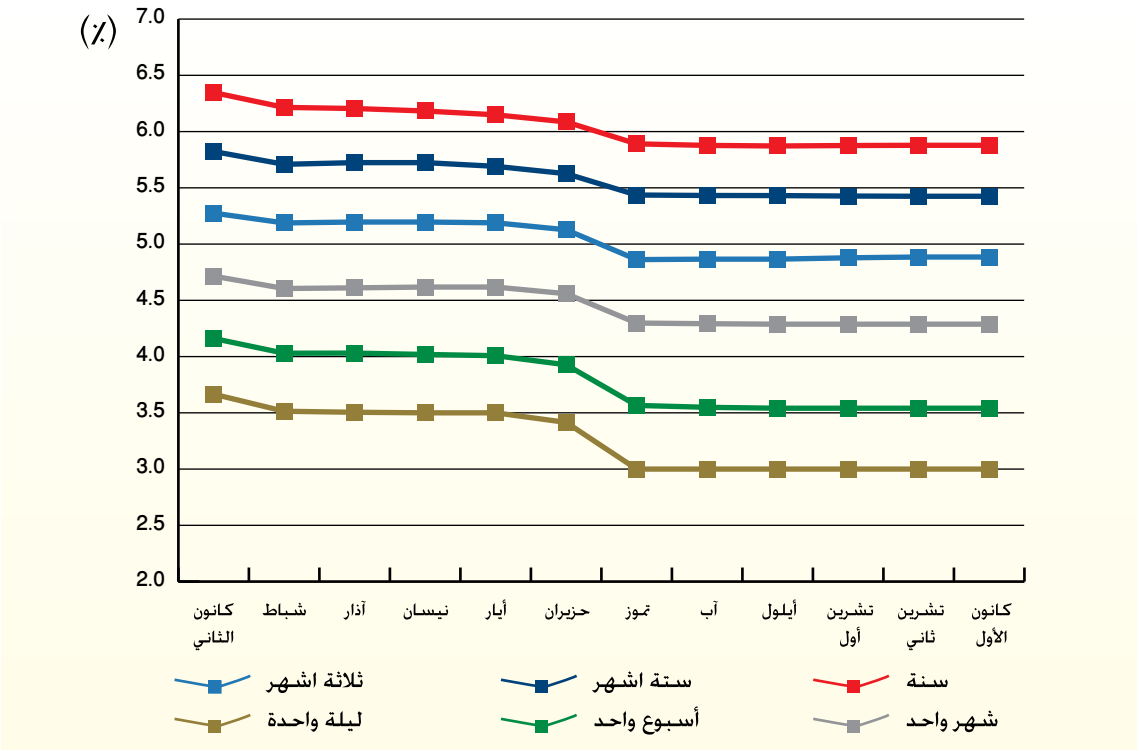

وفيما يتعلق بحجم نشاط سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٤ فقد شهد تذبذباً من حيث عدد العمليات المنفذة ومجموع المبالغ المقرضة، بالإضافة إلى تذبذب هامش التسعير (الفرق بين السعر الفعلي المعلن من البنك المركزي والسعر المعلن من الجمعية - الجوديبر) الذي سجل أدنى هامش في شهر شباط والبالغ ٠,٠٣٪ وأعلى هامش في شهر كانون الأول والبالغ ٠,٠٨٦٪.

جدول رقم (٤٢)

حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٤

الشهر	عدد العمليات	مجموع المبالغ المقرضة (مليون دينار)	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) *	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) **	هامش التسعير
كانون الثاني	335	2,264.10	3.666%	3.629%	-0.037%
شباط	358	2,334.40	3.514%	3.484%	-0.030%
آذار	309	2,024.85	3.505%	3.468%	-0.037%
نيسان	415	2,661.90	3.500%	3.457%	-0.043%
أيار	276	1,729.80	3.500%	3.467%	-0.033%
حزيران	307	2,196.00	3.411%	3.366%	-0.045%
تموز	228	1,679.30	3.000%	2.960%	-0.040%
آب	197	1,782.20	3.000%	2.952%	-0.048%
أيلول	158	1,182.10	3.000%	2.947%	-0.053%
تشرين الأول	161	1,181.48	3.000%	2.934%	-0.066%
تشرين الثاني	261	1,995.20	3.000%	2.952%	-0.048%
كانون الأول	330	2,495.50	3.000%	2.914%	-0.086%

(*) : المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) من نشرات الجودبير اليومية الصادرة عن الجمعية

(**) : المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) من النشرات اليومية لأسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة الصادرة عن البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٢١)

تطور عدد عمليات الاقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٤

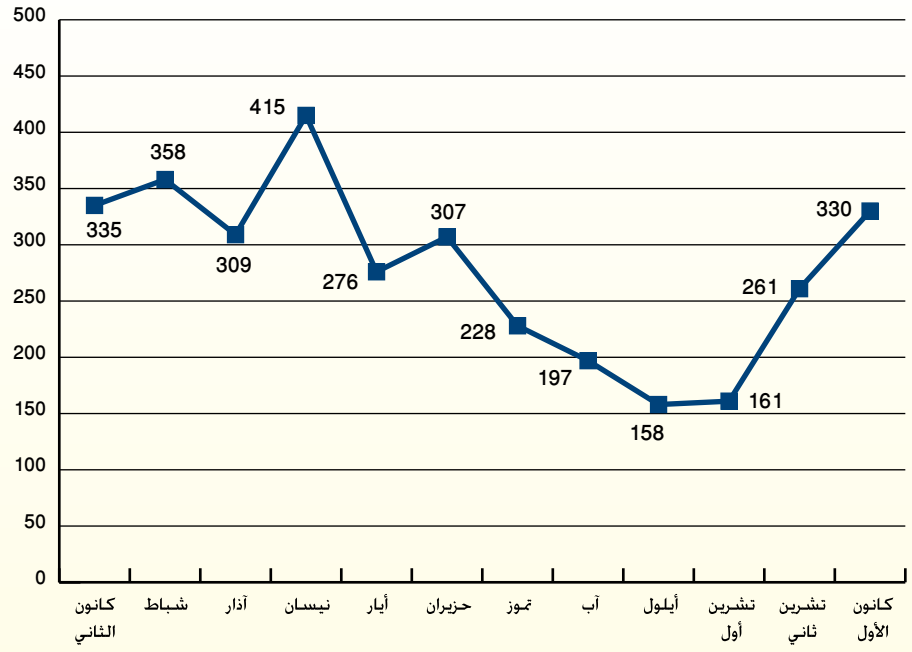

شكل رقم (٢٢)

تطور مجوع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٤

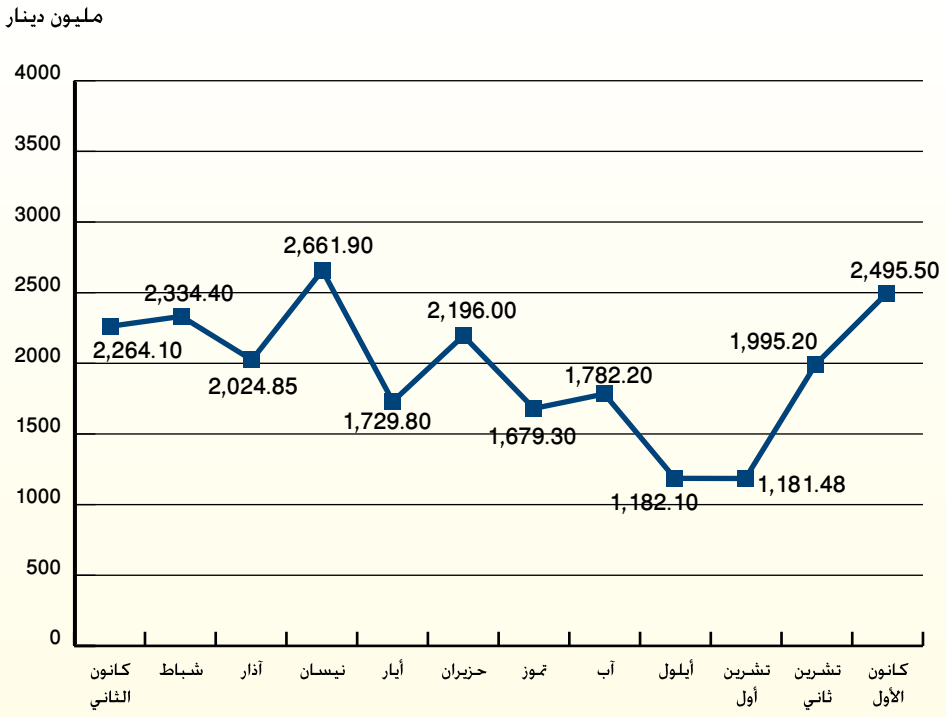

شكل رقم (٢٣)

أسعار فائدة الاقراض المرجح في ما بين البنوك (المعلنة والفعلية) لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٤

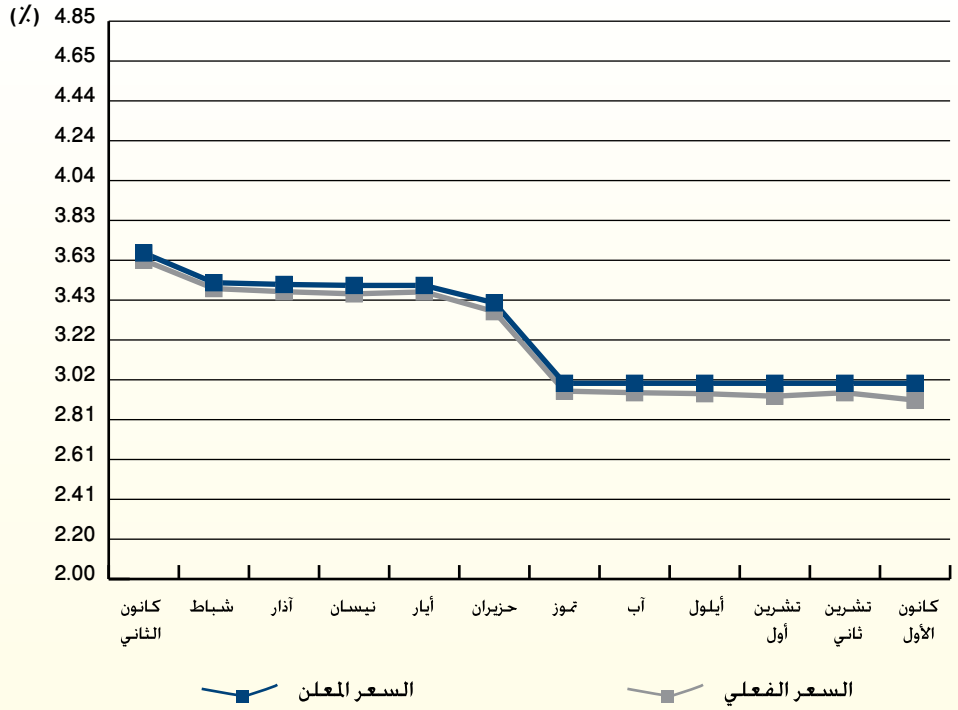

الفصل الثامن

تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٤

يتضمن هذا الفصل على تلخيصٍ وافٍ لمجمل التطورات التي شهدتها البنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١٤، حيث تناول الجزء الأول منها تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع في البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة إلى حقوق الملكية ورأس المال. أما الجزء الثاني فقد تضمن على أهم بنود قائمة الدخل للبنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١٤ والمتمثلة في الربح قبل الضريبة وصافي الربح بعد الضريبة. وتناول الجزء الثالث أهم مقاييس الربحية للبنوك العاملة في الأردن والتي تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك خلال العام ٢٠١٤. أما الجزء الرابع فقد استعرض مؤشرات التفرع المصرفي للبنوك في الأردن بما في ذلك عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي. أما الجزء الخامس والأخير فقد جاء ليعكس تطور وتوزيع حجم الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا راعينا ترتيب البنوك بشكلٍ تنازلي (من البنك الأعلى إلى البنك الأقل) حسب كل معيار من المعايير السابقة، بالإضافة إلى احتساب الأهمية النسبية لكل بنك بالنسبة لمجموع البنوك العاملة. كما راعينا تقسيم البنوك إلى ثلاثة فئات رئيسية لتشمل البنوك التجارية الأردنية، والبنوك الإسلامية، والبنوك الأجنبية. كذلك من المهم أن نشير هنا إلى أن البيانات التي يتضمنها هذا الفصل تخص فروع البنوك العاملة في الأردن فقط ولا تشمل بيانات الفروع الخارجية.

أولاً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي

أ. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات كما في نهاية عام ٢٠١٤

ارتفع إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ بنسبة ٦,٢١٪ عن قيمته في نهاية عام ٢٠١٣، ليصل إلى ٤٣,٣ مليار دينار، والتي تتوزع بواقع ٣٣ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٢٪ من إجمالي موجودات البنوك في الأردن)، و ٦,٤ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٤,٩٪ من إجمالي الموجودات) و ٣,٩ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٨,٩٪ من إجمالي الموجودات).

جدول رقم (٤٣)

إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014 ترتيب 2014	2014 الموجودات (مليون دينار)	2014 النسبة لإجمالي الموجودات (%)	2013 ترتيب 2013	2013 الموجودات (مليون دينار)	2013 النسبة لإجمالي الموجودات (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	8,726.00	20.16%	1	8,624.00	21.16%	1.18%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	6,508.60	15.04%	2	6,082.00	14.92%	7.01%
	البنك الأردني الكويتي	3	2,369.00	5.47%	3	2,484.20	6.10%	-4.64%
	بنك الاتحاد	4	2,239.69	5.17%	5	1,912.59	4.69%	17.10%
	البنك الأهلي الأردني	5	2,120.00	4.90%	4	1,971.00	4.84%	7.56%
	بنك القاهرة عمان	6	1,885.22	4.36%	6	1,774.00	4.35%	6.27%
	بنك الأردن	7	1,859.60	4.30%	7	1,729.60	4.24%	7.52%
	بنك المال الأردني	8	1,825.47	4.22%	8	1,594.44	3.91%	14.49%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	1,632.00	3.77%	9	1,060.00	2.60%	53.96%
	البنك التجاري الأردني	10	1,096.41	2.53%	10	989.98	2.43%	10.75%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	1,083.00	2.50%	11	939.00	2.30%	15.34%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	867.13	2.00%	13	642.00	1.58%	35.07%
	البنك الاستثماري	13	778.62	1.80%	12	767.70	1.88%	1.42%
	إجمالي موجودات البنوك التجارية الأردنية		32,990.74	76.22%		30,570.51	75.02%	7.92%

	البنك	ترتيب 2014	الموجودات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الموجودات (%)	ترتيب 2013	الموجودات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الموجودات (%)	نسبة التغير (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني *	1	3,855.20	8.91%	1	3,522.40	8.64%	9.45%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1,568.86	3.62%	2	1,348.24	3.31%	16.36%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	658.00	1.52%	3	529.00	1.30%	24.39%
	مصرف الراجحي * *	4	353.82	0.82%	4	346.87	0.85%	2.00%
	إجمالي موجودات البنوك الإسلامية		6,435.88	14.87%		5,746.51	14.10%	12.00%

	البنك	ترتيب 2014	الموجودات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الموجودات (%)	ترتيب 2013	الموجودات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الموجودات (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك عودة	1	1,013.09	2.34%	1	881.00	2.16%	14.99%
	بنك لبنان والمهجر	2	811.55	1.87%	3	745.92	1.83%	8.80%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	487.94	1.13%	4	513.52	1.26%	-4.98%
	البنك العقاري المصري العربي	4	399.00	0.92%	5	485.89	1.19%	-17.88%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	5	361.80	0.84%	7	288.90	0.71%	25.23%
	بنك أبو ظبي الوطني	6	339.08	0.78%	8	284.30	0.70%	19.27%
	سيتي بنك	7	311.07	0.72%	6	294.95	0.72%	5.47%
	مصرف الرافدين	8	133.00	0.31%	9	132.00	0.32%	0.76%
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني			2	808.00	1.98%	-
	إجمالي موجودات البنوك التجارية الأجنبية		3,856.53	8.91%		4,434.48	10.88%	-13.03%
	إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن		43,283.15	100.00%		40,751.50	100.00%	6.21%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* تشمل حسابات الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة.

** بنك أجنبي.

ب. ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية عام ٢٠١٤

ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ بنسبة ٤,٩٪ مقارنة مع عام ٢٠١٣ لتصل إلى ١٩,٢ مليار دينار، تتوزع بواقع ١٣,٧مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧١,٤٪ من إجمالي التسهيلات) و ٤,٢مليار دينار للبنوك الإسلامية (٢١,٨٪ من إجمالي التسهيلات) و ١,٣ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٦,٨٪ من إجمالي التسهيلات).

جدول رقم (٤٤)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014			2013			نسبة التغير (%)
		ترتيب 2014	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (%)	ترتيب 2013	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (%)	
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2,918.00	15.19%	1	2,912.00	15.91%	0.21%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	2,175.50	11.33%	2	2,200.00	12.02%	-1.11%
	بنك الاتحاد	3	1,299.17	6.76%	5	1,074.20	5.87%	20.94%
	البنك الأردني الكويتي	4	1,160.00	6.04%	3	1,191.30	6.51%	-2.63%
	البنك الأهلي الأردني	5	1,123.00	5.85%	4	1,140.00	6.23%	-1.49%
	بنك الاردن	6	1,041.60	5.42%	6	971.90	5.31%	7.17%
	بنك القاهرة عمان	7	841.96	4.38%	7	813.00	4.44%	3.56%
	بنك المال الأردني	8	740.61	3.86%	8	656.29	3.59%	12.85%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	629.90	3.28%	12	306.00	1.67%	105.85%
	البنك التجاري الأردني	10	511.47	2.66%	9	543.14	2.97%	-5.83%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن	11	480.00	2.50%	10	463.00	2.53%	3.67%
	البنك الاستثماري	12	452.21	2.35%	11	438.29	2.39%	3.18%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	337.99	1.76%	13	233.00	1.27%	45.06%
	إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية		13,711.41	71.38%		12,942.12	70.71%	5.94%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2014	التسهيلات (التوظيفات المالية) (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (%)	ترتيب 2013	التسهيلات (التوظيفات المالية) (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني*	1	2,630.00	13.69%	1	2,495.20	13.63%	5.40%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	819.17	4.26%	2	642.06	3.51%	27.58%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	498.00	2.59%	3	413.00	2.26%	20.58%
	مصرف الراجحي**	4	248.67	1.29%	4	284.42	1.55%	-12.57%
	إجمالي التسهيلات (التوظيفات) للبنوك الإسلامية		4,195.84	21.84%		3,834.68	20.95%	9.42%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2014	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (%)	ترتيب 2013	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة لإجمالي التسهيلات (%)	نسبة التغير (%)
	بنك عودة	1	411.00	2.14%	1	390.00	2.13%	5.38%
	بنك لبنان والمهجر	2	331.87	1.73%	2	320.74	1.75%	3.47%
	البنك العقاري المصري العربي	3	199.00	1.04%	4	215.59	1.18%	-7.70%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	152.75	0.80%	5	145.68	0.80%	4.85%
	بنك أبو ظبي الوطني	5	111.26	0.58%	6	88.50	0.48%	25.72%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	6	50.72	0.26%	7	55.70	0.30%	-8.94%
	سيتي بنك	7	45.09	0.23%	8	42.80	0.23%	5.35%
	مصرف الرافدين	8	0.15	0.00%	9	0.20	0.00%	-27.00%
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني			3	268.00	1.46%	-
	إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية الأجنبية		1,301.84	6.78%		1,527.21	8.34%	-14.76%
	إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن		19,209.09	100.00%		18,304.01	100.00%	4.94%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* تشمل حسابات الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة.

** بنك أجنبي.

ج. ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع كما في نهاية عام ٢٠١٤

ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ بنسبة ٩,٥٪ مقارنة مع عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٣١,٩ مليار دينار، تتوزع بواقع ٢٣,٧ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٤,٢٪ من إجمالي الودائع) و ٥,٦ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٧,٦٪ من إجمالي الودائع) و ٢,٦ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٨,٣٪ من إجمالي الودائع).

جدول رقم (٤٥)

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014 ترتيب 2014	2014 مجموع الودائع (مليون دينار)	2014 النسبة لإجمالي الودائع (%)	2013 ترتيب 2013	2013 مجموع الودائع (مليون دينار)	2013 النسبة لإجمالي الودائع (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	6,189.00	19.38%	1	5,832.00	20.00%	6.12%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	4,641.90	14.53%	2	4,359.00	14.95%	6.49%
	البنك الأردني الكويتي	3	1,887.00	5.91%	3	1,950.40	6.69%	-3.25%
	بنك الاتحاد	4	1,790.37	5.61%	5	1,205.59	4.13%	48.51%
	البنك الأهلي الأردني	5	1,377.00	4.31%	4	1,418.00	4.86%	-2.89%
	بنك الاردن	6	1,348.00	4.22%	6	1,160.10	3.98%	16.20%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	7	1,328.20	4.16%	9	784.00	2.69%	69.41%
	بنك القاهرة عمان	8	1,165.69	3.65%	7	1,009.00	3.46%	15.53%
	بنك المال الأردني	9	1,122.73	3.51%	8	981.45	3.37%	14.40%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	10	876.00	2.74%	10	735.00	2.52%	19.18%
	البنك التجاري الأردني	11	755.43	2.36%	11	695.54	2.39%	8.61%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	608.78	1.91%	13	397.00	1.36%	53.35%
	البنك الاستثماري	13	597.12	1.87%	12	613.05	2.10%	-2.60%
	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية		23,687.22	74.16%		21,140.13	72.50%	12.05%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2014	مجموع الودائع (الأوعية الادخارية) (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الودائع (%)	ترتيب 2013	مجموع الودائع (الأوعية الادخارية) (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الودائع (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني *	1	3,470.80	10.87%	1	2,957.50	10.14%	17.36%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1,368.00	4.28%	2	1,156.00	3.96%	18.34%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	484.00	1.52%	3	383.00	1.31%	26.37%
	مصرف الراجحي * *	4	295.96	0.93%	4	296.33	1.02%	-0.12%
	إجمالي الودائع (الأوعية الادخارية) لدى البنوك الإسلامية		5,618.76	17.59%		4,792.83	16.44%	17.23%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2014	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الودائع (%)	ترتيب 2013	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الودائع (%)	نسبة التغير (%)
	بنك عودة	1	881.00	2.76%	1	750.00	2.57%	17.47%
	بنك لبنان والمهجر	2	609.50	1.91%	3	537.77	1.84%	13.34%
	البنك العقاري المصري العربي	3	290.00	0.91%	4	366.43	1.26%	-20.86%
	بنك أبو ظبي الوطني	4	259.82	0.81%	7	160.40	0.55%	61.98%
	سيتي بنك	5	231.28	0.72%	6	216.91	0.74%	6.62%
	بنك ستاندرد تشارترد	6	176.84	0.55%	5	341.15	1.17%	-48.16%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	7	126.80	0.40%	8	128.30	0.44%	-1.17%
	مصرف الرافدين	8	61.00	0.19%	9	87.00	0.30%	-29.89%
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني			2	639.00	2.19%	-
	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية الأجنبية		2,636.24	8.25%		3,226.96	11.07%	-18.31%
	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن		31,942.22	100.00%		29,159.92	100.00%	9.54%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* تشمل حسابات الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة.

** بنك أجنبي.

د. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية في نهاية عام ٢٠١٤

ارتفع إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ بنسبة ٥,٦٪ مقارنة مع عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٥,٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣ والتي تتوزع بواقع ٤,٤ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٨,٩٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٥٩٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٠,٧٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٥٧٨ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٠,٤٪ من إجمالي حقوق الملكية).

جدول رقم (٤٦)

حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014			2013			نسبة التغير (%)
		ترتيب 2014	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	ترتيب 2013	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	936.00	16.89%	2	844.00	16.08%	10.90%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	906.20	16.35%	1	895.00	17.05%	1.25%
	البنك الأردني الكويتي	3	413.00	7.45%	3	383.70	7.31%	7.64%
	بنك الأردن	4	333.80	6.02%	4	315.80	6.02%	5.70%
	البنك الأهلي الأردني	5	298.00	5.38%	5	248.00	4.73%	20.16%
	بنك الاتحاد	6	266.02	4.80%	6	246.40	4.70%	7.96%
	بنك القاهرة عمان	7	258.53	4.66%	7	236.00	4.50%	9.55%
	بنك المال الأردني	8	257.12	4.64%	8	232.77	4.44%	10.46%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	190.90	3.44%	9	136.00	2.59%	40.37%
	البنك الاستثماري	10	138.01	2.49%	10	133.12	2.54%	3.67%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	137.00	2.47%	11	124.00	2.36%	10.48%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	121.04	2.18%	12	112.00	2.13%	8.07%
	البنك التجاري الأردني	13	117.99	2.13%	13	110.49	2.11%	6.79%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية		4,373.62	78.91%		4,017.28	76.55%	8.87%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2014	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	ترتيب 2013	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	282.20	5.09%	1	255.50	4.87%	10.45%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	130.49	2.35%	3	116.96	2.23%	11.56%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	130.00	2.35%	2	130.00	2.48%	0.00%
	مصرف الراجحي *	4	47.75	0.86%	4	46.07	0.88%	3.65%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك الإسلامية		590.44	10.65%		548.53	10.45%	7.64%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2014	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	ترتيب 2013	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	نسبة التغير (%)
	بنك عودة	1	96.62	1.74%	2	91.00	1.73%	6.17%
	بنك ستاندرد تشارترد	2	87.95	1.59%	3	85.23	1.62%	3.19%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	3	79.91	1.44%	4	75.60	1.44%	5.70%
	بنك لبنان والمهجر	4	74.97	1.35%	6	66.91	1.27%	12.04%
	مصرف الرافدين	5	66.00	1.19%	5	67.00	1.28%	-1.49%
	سيتي بنك	6	64.66	1.17%	7	64.81	1.23%	-0.24%
	البنك العقاري المصري العربي	7	54.58	0.98%	9	50.95	0.97%	7.12%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	53.92	0.97%	8	57.70	1.10%	-6.55%
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني			1	123.00	2.34%	-
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك التجارية الأجنبية		578.60	10.44%		682.20	13.00%	-15.19%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن		5,542.65	100.00%		5,248.01	100.00%	5.61%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

هـ. ترتيب البنوك حسب رأس المال كما في نهاية عام ٢٠١٤

ارتفع إجمالي رأس المال للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ بنسبة ٤,٢٪ مقارنة مع عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٣,٠٤ مليار دينار، والتي تتوزع بواقع ٢,٢٣ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٣,٣٪ من مجموع رأس المال) و ٤٠٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٣,٢٪ من مجموع رأس المال) و ٤١١ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٣,٥٪ من مجموع رأس المال).

جدول رقم (٤٧)

رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014 ترتيب 2014	2014 رأس المال (مليون دينار)	2014 النسبة لإجمالي رأس المال (%)	2013 ترتيب 2013	2013 رأس المال (مليون دينار)	2013 النسبة لإجمالي رأس المال (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	570.00	18.75%	1	534.00	18.30%	6.74%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	252.00	8.29%	2	252.00	8.64%	0.00%
	بنك المال الأردني	3	181.50	5.97%	3	165.00	5.66%	10.00%
	البنك الأهلي الأردني	4	175.00	5.76%	3	165.00	5.66%	6.06%
	بنك الأردن	5	155.10	5.10%	5	155.10	5.32%	0.00%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	6	150.00	4.93%	7	100.00	3.43%	50.00%
	بنك القاهرة عمان	7	125.00	4.11%	7	100.00	3.43%	25.00%
	بنك الاتحاد	8	110.00	3.62%	6	110.00	3.77%	0.00%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	8	110.00	3.62%	7	100.00	3.43%	10.00%
	البنك الأردني الكويتي	10	100.00	3.29%	7	100.00	3.43%	0.00%
	البنك التجاري الأردني	10	100.00	3.29%	7	100.00	3.43%	0.00%
	البنك الاستثماري	10	100.00	3.29%	7	100.00	3.43%	0.00%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	10	100.00	3.29%	7	100.00	3.43%	0.00%
	إجمالي رأس مال البنوك التجارية الأردنية		2,228.60	73.31%		2,081.10	71.36%	7.09%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2014	رأس المال (مليون دينار)	النسبة لإجمالي رأس المال (%)	ترتيب 2013	رأس المال (مليون دينار)	النسبة لإجمالي رأس المال (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	150.00	4.93%	1	125.00	4.28%	20.00%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	100.00	3.29%	2	100.00	3.43%	0.00%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	2	100.00	3.29%	2	100.00	3.43%	0.00%
	مصرف الراجحي*	4	50.00	1.64%	4	50.00	1.71%	0.00%
	إجمالي رأس مال البنوك الإسلامية		400.00	13.16%		375.00	12.85%	6.67%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2014	رأس المال (مليون دينار)	النسبة لإجمالي رأس المال (%)	ترتيب 2013	رأس المال (مليون دينار)	النسبة لإجمالي رأس المال (%)	نسبة التغير (%)
	بنك ستاندرد تشارترد	1	61.43	2.02%	1	61.43	2.11%	0.00%
	البنك العقاري المصري العربي	2	50.00	1.64%	2	50.00	1.71%	0.00%
	مصرف الرافدين	2	50.00	1.64%	2	50.00	1.71%	0.00%
	سيتي بنك	2	50.00	1.64%	2	50.00	1.71%	0.00%
	بنك عودة	2	50.00	1.64%	2	50.00	1.71%	0.00%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	2	50.00	1.64%	2	50.00	1.71%	0.00%
	بنك لبنان والمهجر	2	50.00	1.64%	2	50.00	1.71%	0.00%
	بنك أبو ظبي الوطني	2	50.00	1.64%	2	50.00	1.71%	0.00%
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني			2	50.00	1.71%	-
	إجمالي رأس مال البنوك التجارية الأجنبية		411.43	13.53%		461.43	15.79%	-10.84%
	إجمالي رأس مال البنوك العاملة في الأردن		3,040.03	100.00%		2,917.53	100.00%	4.20%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ثانياً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل

أ. ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة في عام ٢٠١٤

ارتفع إجمالي أرباح البنوك العاملة في الأردن قبل الضريبة في نهاية عام ٢٠١٤ بنسبة ٣,١٤٪ مقارنة مع عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٨٢١,١ مليون دينار، والتي تتوزع بواقع ٦٥٧,٣ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨٠٪ من مجموع الأرباح قبل الضريبة) و ٨٨,٤ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٠,٨٪ من مجموع الأرباح قبل الضريبة) و ٧٥,٥ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٩,٢٪ من مجموع الأرباح قبل الضريبة).

جدول رقم (٤٨)

الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014			2013			نسبة التغير (%)
		ترتيب 2014	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	ترتيب 2013	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	166.00	20.22%	1	134.00	18.66%	23.88%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	116.20	14.15%	2	110.00	15.32%	5.64%
	بنك الأردن	3	60.70	7.39%	3	56.10	7.81%	8.20%
	بنك المال الأردني	4	53.53	6.52%	6	36.52	5.09%	46.59%
	بنك القاهرة عمان	5	51.23	6.24%	5	48.00	6.68%	6.74%
	البنك الأردني الكويتي	6	47.70	5.81%	4	55.30	7.70%	-13.74%
	البنك الأهلي الأردني	7	42.00	5.11%	10	15.00	2.09%	180.00%
	بنك الاتحاد	8	34.45	4.20%	7	31.73	4.42%	8.58%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	30.80	3.75%	8	18.00	2.51%	71.11%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	10	18.00	2.19%	9	16.00	2.23%	12.50%
	البنك الاستثماري	11	13.34	1.62%	11	13.93	1.94%	-4.23%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	12.85	1.57%	12	10.00	1.39%	28.54%
	البنك التجاري الأردني	13	10.44	1.27%	13	2.21	0.31%	372.31%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك التجارية الأردنية		657.25	80.04%		546.79	76.14%	20.20%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2014	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	ترتيب 2013	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	64.00	7.79%	1	64.70	9.01%	-1.08%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	19.09	2.33%	2	22.51	3.13%	-15.18%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	2.70	0.33%	4	2.10	0.29%	28.57%
	مصرف الراجحي *	4	2.58	0.31%	3	2.34	0.33%	10.43%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك الإسلامية		88.38	10.76%		91.65	12.76%	-3.57%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2014	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	ترتيب 2013	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
	بنك عودة	1	19.38	2.36%	2	17.00	2.37%	13.98%
	بنك ستاندرد تشارترد	2	18.94	2.31%	3	16.74	2.33%	13.12%
	بنك لبنان والمهجر	3	16.50	2.01%	4	11.15	1.55%	48.00%
	سيتي بنك	4	7.48	0.91%	5	9.25	1.29%	-19.11%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	5	6.14	0.75%	6	6.40	0.89%	-4.06%
	البنك العقاري المصري العربي	6	2.50	0.30%	9	-10.56	-1.47%	-123.67%
	مصرف الرافدين	6	2.50	0.30%	8	3.00	0.42%	-16.67%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	2.07	0.25%	7	3.70	0.52%	-44.08%
	HSBC بنك	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني			1	23.00	3.20%	-
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك التجارية الأجنبية		75.51	9.20%		79.68	11.10%	-5.24%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن		821.13	100.00%		718.12	100.00%	14.34%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ب. ترتيب البنوك حسب صافي الربح بعد الضريبة في عام ٢٠١٤

ارتفع إجمالي أرباح البنوك العاملة في الأردن بعد الضريبة في نهاية عام ٢٠١٤ بنسبة ١٨,٨٪ مقارنة مع عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٥٩٦,٢ مليون دينار والتي تتوزع بواقع ٤٨٠,٥ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨٠,٦٪ من مجموع الأرباح بعد الضريبة) و ٦٢ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٠,٤٪ من مجموع الأرباح بعد الضريبة) و ٥٣,٧ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٩٪ من مجموع الأرباح بعد الضريبة).

جدول رقم (٤٩)

صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014 ترتيب 2014	2014 الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	2014 النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	2013 ترتيب 2013	2013 الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	2013 النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	118.00	19.79%	1	95.00	18.93%	24.21%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	87.20	14.63%	2	78.00	15.54%	11.79%
	بنك الأردن	3	45.10	7.56%	3	40.90	8.15%	10.27%
	بنك المال الأردني	4	41.56	6.97%	6	26.99	5.38%	53.99%
	بنك القاهرة عمان	5	35.87	6.02%	5	34.00	6.77%	5.51%
	البنك الأردني الكويتي	6	34.00	5.70%	4	38.68	7.71%	-12.10%
	البنك الأهلي الأردني	7	31.00	5.20%	11	10.00	1.99%	210.00%
	بنك الاتحاد	8	26.06	4.37%	7	22.25	4.43%	17.14%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	21.90	3.67%	8	13.00	2.59%	68.46%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	10	12.90	2.16%	9	12.00	2.39%	7.50%
	البنك الاستثماري	11	10.48	1.76%	10	10.18	2.03%	2.96%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	9.18	1.54%	12	7.00	1.39%	31.17%
	البنك التجاري الأردني	13	7.20	1.21%	13	2.21	0.44%	225.75%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك التجارية الأردنية		480.46	80.59%		390.21	77.74%	23.13%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2014	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	ترتيب 2013	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	45.10	7.56%	1	45.10	8.98%	0.00%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	13.36	2.24%	2	15.75	3.14%	-15.15%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	1.90	0.32%	4	1.50	0.30%	26.67%
	مصرف الراجحي *	4	1.68	0.28%	3	1.53	0.30%	9.80%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك الإسلامية		62.04	10.41%		63.88	12.73%	-2.87%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2014	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	ترتيب 2013	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
	بنك عودة	1	13.53	2.27%	1	12.00	2.39%	12.76%
	بنك ستاندرد تشارترد	2	12.05	2.02%	3	10.68	2.13%	12.87%
	بنك لبنان والمهجر	3	11.61	1.95%	4	7.96	1.59%	45.84%
	سيتي بنك	4	5.21	0.87%	5	6.35	1.27%	-17.94%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	5	4.33	0.73%	6	4.10	0.82%	5.71%
	البنك العقاري المصري العربي	6	3.60	0.60%	9	-9.71	-1.93%	-137.08%
	مصرف الرافدين	7	1.80	0.30%	8	2.00	0.40%	-10.00%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	1.54	0.26%	7	2.50	0.50%	-38.60%
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني			1	12.00	2.39%	-
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك التجارية الأجنبية		53.67	9.00%		47.88	9.54%	12.10%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن		596.18	100.00%		501.97	100.00%	18.77%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ثالثاً: ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية

أ. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات في عام ٢٠١٤

انخفض متوسط معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن من ١,٣١٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١,٢٧٪ في عام ٢٠١٤ وبانخفاض قدرة ٠,٠٣٪. وقد بلغ متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك التجارية الأردنية ١,٥٣٪، بينما بلغ المعدل ٠,٧٨٪ للبنوك الإسلامية، و١,٠٨٪ للبنوك التجارية الأجنبية.

جدول رقم (٥٠)

معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014		2013		الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
		ترتيب 2014	معدل العائد على الموجودات (%)	ترتيب 2013	معدل العائد على الموجودات (%)	
البنوك التجارية الأردنية	بنك الأردن	1	2.51%	1	2.50%	0.01%
	بنك المال الأردني	2	2.43%	3	1.77%	0.66%
	بنك القاهرة عمان	3	1.90%	2	2.00%	-0.10%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	4	1.63%	6	1.35%	0.28%
	البنك الأهلي الأردني	5	1.49%	12	0.49%	1.00%
	البنك الأردني الكويتي	6	1.40%	4	1.70%	-0.30%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	6	1.40%	8	1.30%	0.10%
	البنك الاستثماري	8	1.36%	5	1.39%	-0.03%
	البنك العربي	8	1.36%	11	1.10%	0.26%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	10	1.28%	7	1.33%	-0.05%
	بنك الاتحاد	11	1.26%	10	1.22%	0.04%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	1.22%	9	1.24%	-0.02%
	البنك التجاري الأردني	13	0.69%	13	0.25%	0.44%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك التجارية الأردنية		1.53%		1.36%	0.176%
	البنك	ترتيب 2014	معدل العائد على الموجودات (%)	ترتيب 2013	معدل العائد على الموجودات (%)	الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	1.32%	1	1.43%	-0.11%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1.00%	2	1.25%	-0.25%
	مصرف الراجحي *	3	0.48%	3	0.49%	-0.01%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	4	0.32%	4	0.30%	0.02%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية		0.78%		0.87%	-0.09%
	البنك	ترتيب 2014	معدل العائد على الموجودات (%)	ترتيب 2013	معدل العائد على الموجودات (%)	الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
البنوك التجارية الأجنبية	سيتي بنك	1	1.72%	2	2.30%	-0.58%
	بنك لبنان والمهجر	2	1.49%	7	1.10%	0.39%
	بنك عودة	3	1.43%	4	1.40%	0.03%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	4	1.30%	1	4.10%	-2.80%
	بنك ستاندرد تشارترد	5	1.00%	3	2.12%	-1.12%
	البنك العقاري المصري العربي	6	0.80%	9	-2.06%	2.86%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	0.50%	8	1.00%	-0.50%
	مصرف الرافدين	8	0.40%	4	1.40%	-1.00%
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني		6	1.33%	-
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك التجارية الأجنبية		1.08%		1.41%	-0.33%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن		1.27%		1.30%	-0.03%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١٤

ارتفع متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن من ٨,٢٠٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٩,٨٨٪ في عام ٢٠١٤ وبارتفاع قدرة ١,٧٪. وقد بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية ١٠,٩٧٪، بينما بلغ المعدل ٨,٢١٪ للبنوك الإسلامية، و ٨,٩٤٪ للبنوك التجارية الأجنبية.

جدول رقم (٥١)

معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014 ترتيب 2014	2014 معدل العائد على حقوق الملكية (%)	2013 ترتيب 2013	2013 معدل العائد على حقوق الملكية (%)	الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
البنوك التجارية الأردنية	بنك المال الأردني	1	16.97%	3	12.42%	4.55%
	بنك القاهرة عمان	2	14.00%	1	15.20%	-1.20%
	بنك الأردن	3	13.90%	2	14.00%	-0.10%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	4	13.52%	6	9.77%	3.75%
	البنك العربي	5	13.26%	4	11.60%	1.66%
	البنك الأهلي الأردني	6	10.73%	12	3.98%	6.75%
	بنك الاتحاد	7	10.17%	8	9.35%	0.82%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	8	9.85%	7	9.44%	0.41%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	9	9.70%	9	8.80%	0.90%
	البنك الأردني الكويتي	10	8.55%	5	10.50%	-1.95%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	7.89%	11	6.44%	1.45%
	البنك الاستثماري	12	7.73%	10	7.73%	0.00%
	البنك التجاري الأردني	13	6.30%	13	2.12%	4.18%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية		10.97%		9.33%	1.63%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2014	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	ترتيب 2013	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
	البنك الإسلامي الأردني	1	16.79%	1	18.63%	-1.84%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	11.00%	2	12.91%	-1.91%
	مصرف الراجحي *	3	3.58%	3	3.38%	0.20%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	4	1.48%	4	1.17%	0.31%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية		8.21%		9.02%	-0.81%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2014	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	ترتيب 2013	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
	بنك لبنان والمهجر	1	16.37%	3	11.76%	4.61%
	بنك عودة	2	14.40%	1	14.00%	0.40%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	14.00%	2	12.70%	1.30%
	سيتي بنك	4	8.05%	5	10.00%	-1.95%
	البنك العقاري المصري العربي	5	7.50%	9	-15.99%	23.49%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	6	5.60%	6	5.60%	0.00%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	2.80%	7	4.30%	-1.50%
	مصرف الرافدين	7	2.80%	8	3.19%	-0.39%
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني		4	10.32%	-
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأجنبية		8.94%		6.21%	2.73%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن		9.88%		8.20%	1.68%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

رابعاً: ترتيب البنوك حسب مؤشرات التفرع المصرفي

أ. ترتيب البنوك حسب عدد الفروع داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

ارتفع عدد فروع البنوك العاملة في الأردن من ٧٤٢ فرع في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٧٧٠ فرع في نهاية عام ٢٠١٤، وبنسبة ارتفاع بلغت ٣,٨٪. وقد بلغ عدد فروع البنوك التجارية الأردنية ٥٨٦ فرع (٧٦,١٪ من إجمالي عدد الفروع) و ١٣٢ فرع للبنوك الإسلامية (١٧,١٪ من إجمالي عدد الفروع) و ٥٢ فرعاً تابعاً للبنوك التجارية الأجنبية (٦,٨٪ من إجمالي عدد الفروع).

جدول رقم (٥٢)

عدد فروع البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014 ترتيب 2014	2014 عدد الفروع داخل الأردن	2014 النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	2013 ترتيب 2013	2013 عدد الفروع داخل الأردن	2013 النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	113	14.68%	1	111	14.96%	1.80%
	البنك العربي	2	74	9.61%	2	75	10.11%	-1.33%
	بنك القاهرة عمان	3	69	8.96%	3	70	9.43%	-1.43%
	بنك الأردن	3	69	8.96%	4	66	8.89%	4.55%
	البنك الأردني الكويتي	5	56	7.27%	6	47	6.33%	19.15%
	البنك الأهلي الأردني	6	55	7.14%	5	53	7.14%	3.77%
	بنك الاتحاد	7	37	4.81%	7	35	4.72%	5.71%
	البنك التجاري الأردني	8	28	3.64%	8	28	3.77%	0.00%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	9	27	3.51%	9	27	3.64%	0.00%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	10	20	2.60%	11	15	2.02%	33.33%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	16	2.08%	10	16	2.16%	0.00%
	بنك المال الأردني	12	12	1.56%	12	12	1.62%	0.00%
	البنك الاستثماري	13	10	1.30%	13	11	1.48%	-9.09%
	إجمالي عدد فروع البنوك التجارية الأردنية		586	76.10%		566	76.28%	3.53%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2014	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	ترتيب 2013	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	70	9.09%	1	67	9.03%	4.48%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	40	5.19%	2	37	4.99%	8.11%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	16	2.08%	3	15	2.02%	6.67%
	مصرف الراجحي*	4	6	0.78%	4	3	0.40%	100.00%
	إجمالي عدد فروع البنوك الإسلامية		132	17.14%		122	16.44%	8.20%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2014	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	ترتيب 2013	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	نسبة التغير (%)
	بنك لبنان والمهجر	1	14	1.82%	2	12	1.62%	16.67%
	بنك عودة	2	13	1.69%	1	13	1.75%	0.00%
	البنك العقاري المصري العربي	3	9	1.17%	3	9	1.21%	0.00%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	6	0.78%	4	6	0.81%	0.00%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	5	3	0.39%	6	3	0.40%	0.00%
	بنك أبو ظبي الوطني	5	3	0.39%	6	3	0.40%	0.00%
	مصرف الرافدين	7	2	0.26%	8	2	0.27%	0.00%
	سيتي بنك	7	2	0.26%	8	2	0.27%	0.00%
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني			5	4	0.54%	-
	إجمالي عدد فروع البنوك التجارية الأجنبية		52	6.75%		54	7.28%	-3.70%
	إجمالي عدد فروع البنوك العاملة في الأردن		770	100.00%		742	100.00%	3.77%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ب. ترتيب البنوك حسب عدد أجهزة الصراف الآلي داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك داخل الأردن من ١٣٤٦ جهاز في عام ٢٠١٣ إلى ١٤٣٤ جهاز في عام ٢٠١٤، وبنسبة ارتفاع بلغت ٦,٥٪. وقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك التجارية الأردنية ١١٠٤ جهازاً (٧٧٪ من إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي)، فيما بلغ عدد الأجهزة التابعة للبنوك الإسلامية ٢٦١ جهازاً (١٨,٢٪ من إجمالي عدد الأجهزة) وبلغ عدد الأجهزة التابعة للبنوك التجارية الأجنبية ٦٩ جهازاً (٤,٨٪ من إجمالي عدد الأجهزة).

جدول رقم (٥٣)

عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014 ترتيب 2014	2014 عدد أجهزة الصراف الآلي	2014 النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	2013 ترتيب 2013	2013 عدد أجهزة الصراف الآلي	2013 النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	208	14.50%	1	199	14.78%	4.52%
	بنك القاهرة عمان	2	189	13.18%	2	186	13.82%	1.61%
	البنك العربي	3	146	10.18%	3	144	10.70%	1.39%
	بنك الأردن	4	118	8.23%	4	109	8.10%	8.26%
	البنك الأهلي الأردني	5	98	6.83%	5	87	6.46%	12.64%
	البنك الأردني الكويتي	6	79	5.51%	6	76	5.65%	3.95%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	7	53	3.70%	7	53	3.94%	0.00%
	بنك الاتحاد	8	52	3.63%	8	46	3.42%	13.04%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	51	3.56%	10	33	2.45%	54.55%
	البنك التجاري الأردني	10	41	2.86%	9	36	2.67%	13.89%
	بنك المال الأردني	11	30	2.09%	11	30	2.23%	0.00%
	البنك الاستثماري	12	22	1.53%	12	19	1.41%	15.79%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	17	1.19%	13	17	1.26%	0.00%
	إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك التجارية الأردنية		1104	76.99%		1035	76.89%	6.67%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2014	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	ترتيب 2013	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	147	10.25%	1	134	9.96%	9.70%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	52	3.63%	2	47	3.49%	10.64%
	مصرف الراجحي*	3	32	2.23%	3	23	1.71%	39.13%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	4	30	2.09%	4	19	1.41%	57.89%
	إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك الإسلامية		261	18.20%		223	16.57%	17.04%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2014	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	ترتيب 2013	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	نسبة التغير (%)
	بنك عودة	1	23	1.60%	1	22	1.63%	4.55%
	بنك لبنان والمهجر	2	14	0.98%	3	13	0.97%	7.69%
	البنك العقاري المصري العربي	3	13	0.91%	3	13	0.97%	0.00%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	8	0.56%	5	8	0.59%	0.00%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	5	7	0.49%	6	7	0.52%	0.00%
	بنك أبو ظبي الوطني	6	4	0.28%	7	4	0.30%	0.00%
	مصرف الرافدين	7	0	0.00%	8	0	0.00%	-
	سيتي بنك	7	0	0.00%	8	0	0.00%	-
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني			2	21	1.56%	-
	إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك التجارية الأجنبية		69	4.81%		88	6.54%	-21.59%
	إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في الأردن		1434	100.00%		1346	100.00%	6.54%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

خامساً: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

أ. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين في نهاية عام ٢٠١٤

ارتفع عدد العاملين في جميع البنوك العاملة في الأردن من ١٨٤٢٣ موظفاً وموظفة في عام ٢٠١٣ إلى ١٩٤٣٣ موظفاً وموظفة في عام ٢٠١٤، وبنسبة ارتفاع مقدارها ٥,٥٪. وقد بلغ عدد العاملين في البنوك التجارية الأردنية ١٤٦٣٧ موظفاً وموظفة (٧٥,٣٪ من مجموع عدد العاملين)، فيما بلغ عدد العاملين في البنوك الإسلامية ٣٣٥٠ موظفاً وموظفة (١٧,٢٪ من مجموع عدد العاملين)، وفي البنوك التجارية الأجنبية ١٤٤٦ موظفاً وموظفة (٧,٤٪ من مجموع عدد العاملين).

جدول رقم (٥٤)

عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة مع عام ٢٠١٣

	البنك	2014			2013			نسبة التغير (%)
		ترتيب 2014	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	ترتيب 2013	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2826	14.54%	1	2817	15.29%	0.32%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	2260	11.63%	2	2199	11.94%	2.77%
	بنك القاهرة عمان	3	1587	8.17%	3	1546	8.39%	2.65%
	بنك الأردن	4	1508	7.76%	4	1422	7.72%	6.05%
	البنك الأهلي الأردني	5	1432	7.37%	5	1318	7.15%	8.65%
	البنك الأردني الكويتي	6	1002	5.16%	6	941	5.11%	6.48%
	بنك الاتحاد	7	848	4.36%	7	728	3.95%	16.48%
	البنك التجاري الأردني	8	769	3.96%	8	600	3.26%	28.17%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	746	3.84%	11	421	2.29%	77.20%
	بنك المال الأردني	10	557	2.87%	9	508	2.76%	9.65%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	489	2.52%	10	502	2.72%	-2.59%
	البنك الاستثماري	12	381	1.96%	12	399	2.17%	-4.51%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	232	1.19%	13	230	1.25%	0.87%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك التجارية الأردنية		14637	75.32%		13631	73.99%	7.38%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2014	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	ترتيب 2013	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	2051	10.55%	1	1979	10.74%	3.64%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	795	4.09%	2	758	4.11%	4.88%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	357	1.84%	3	333	1.81%	7.21%
	مصرف الراجحي*	4	147	0.76%	4	106	0.58%	38.68%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك الإسلامية		3350	17.24%		3176	17.24%	5.48%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2014	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	ترتيب 2013	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	نسبة التغير (%)
	بنك لبنان والمهجر	1	440	2.26%	1	387	2.10%	13.70%
	البنك العقاري المصري العربي	2	298	1.53%	2	291	1.58%	2.41%
	بنك عودة	3	261	1.34%	4	240	1.30%	8.75%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	220	1.13%	5	208	1.13%	5.77%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	5	92	0.47%	6	103	0.56%	-10.68%
	سيتي بنك	6	58	0.30%	7	56	0.30%	3.57%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	55	0.28%	8	55	0.30%	0.00%
	مصرف الرافدين	8	22	0.11%	9	27	0.15%	-18.52%
	بنك HSBC	تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الاستثمار العربي الأردني			3	249	1.35%	-
	إجمالي عدد العاملين في البنوك التجارية الأجنبية		1446	7.44%		1616	8.77%	-10.52%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن		19433	100.00%		18423	100.00%	5.48%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

سادساً: ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن

اجمالي الموجودات للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

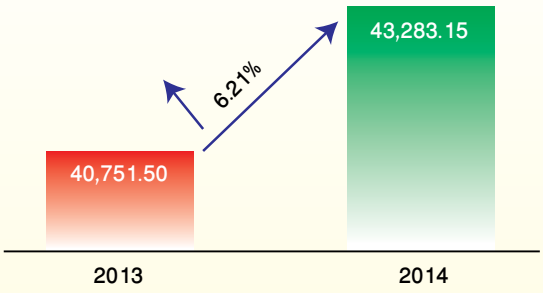

توزيع إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

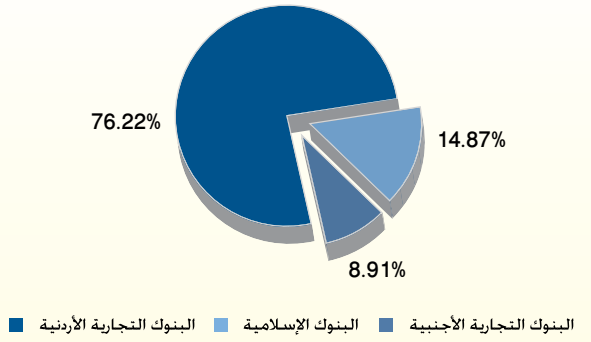

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

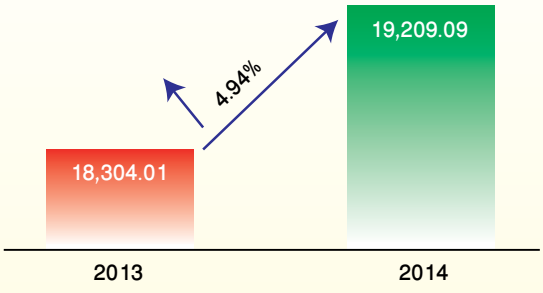

توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

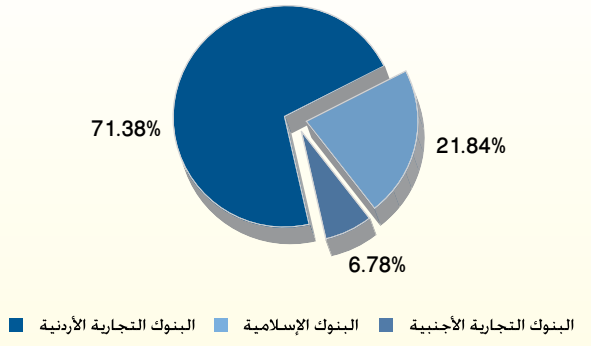

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

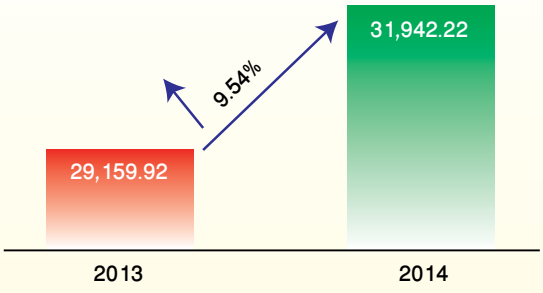

توزيع إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

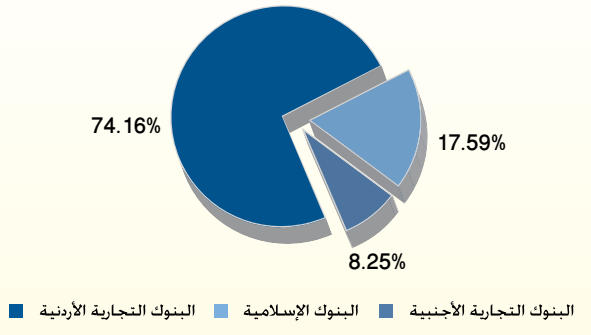

إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

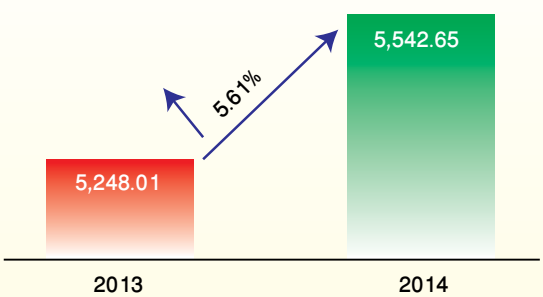

توزيع إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

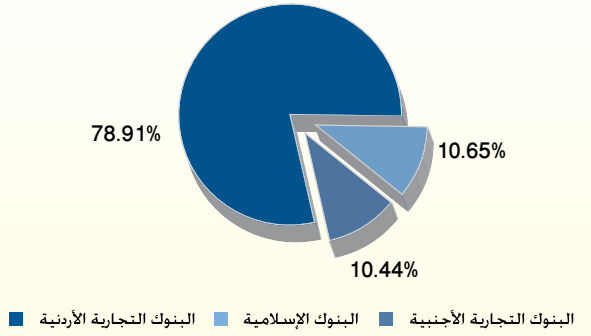

إجمالي رأس المال للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

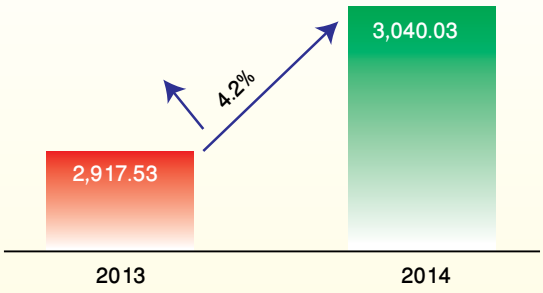

توزيع إجمالي رأس المال للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

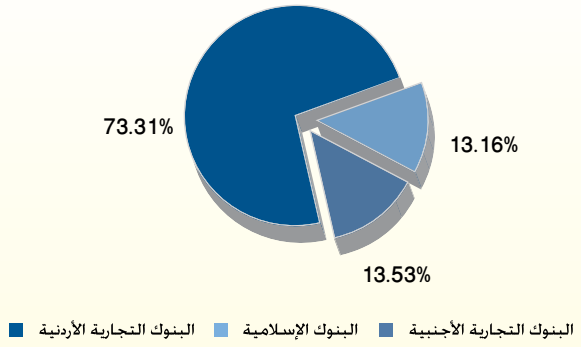

إجمالي الأرباح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

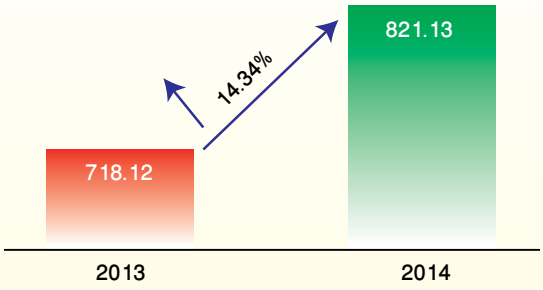

توزيع إجمالي الأرباح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

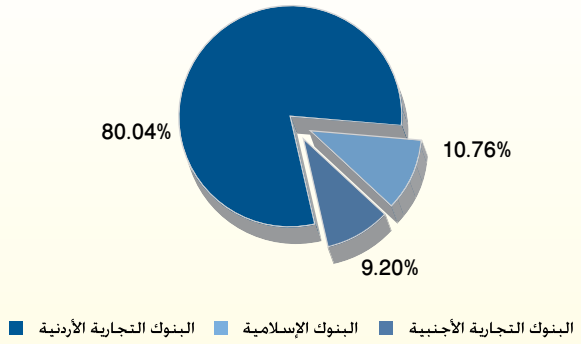

إجمالي الأرباح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

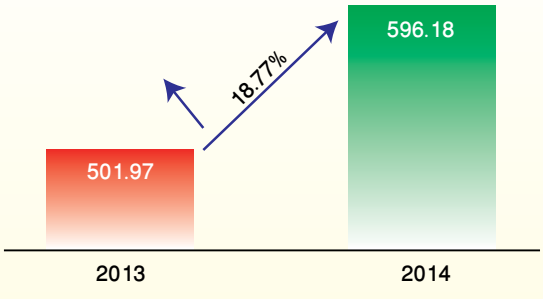

توزيع إجمالي الأرباح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

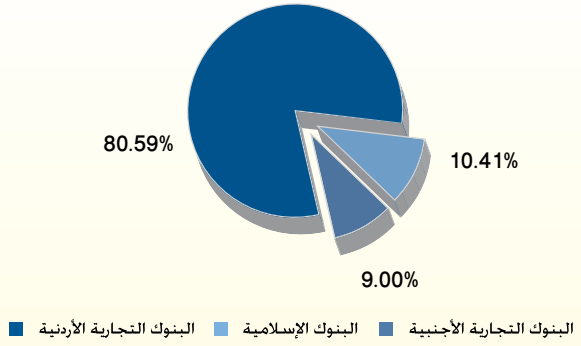

معدل العائد على الموجودات (ROA) للبنوك العاملة في الأردن
(%)

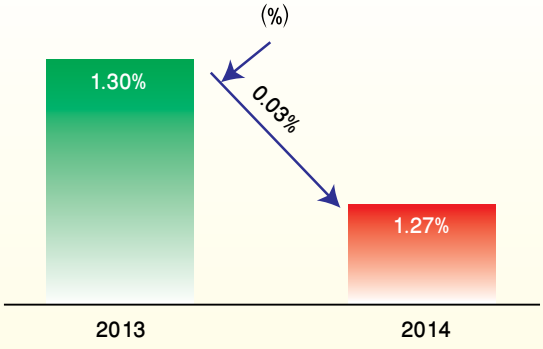

معدل العائد على الموجودات (ROA) للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

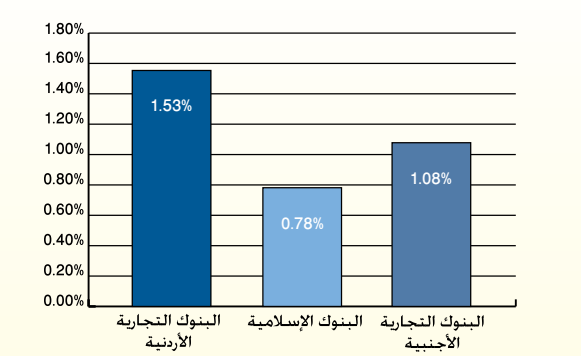

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك العاملة في الأردن (%)

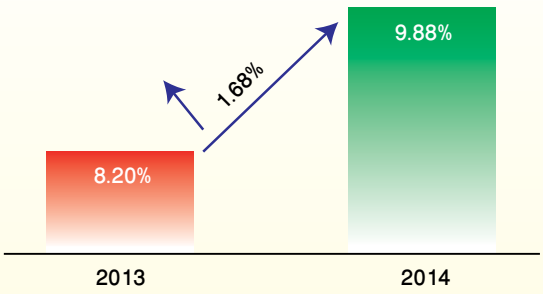

معدل العائد على الملكية (ROE) للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

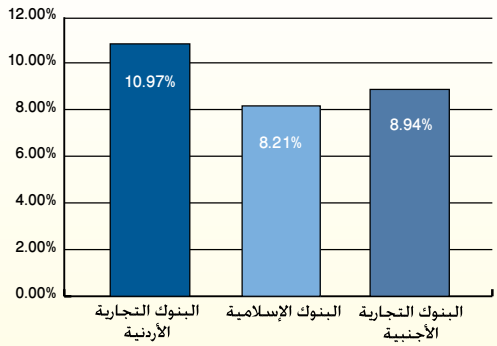

إجمالي عدد الفروع للبنوك العاملة في الأردن

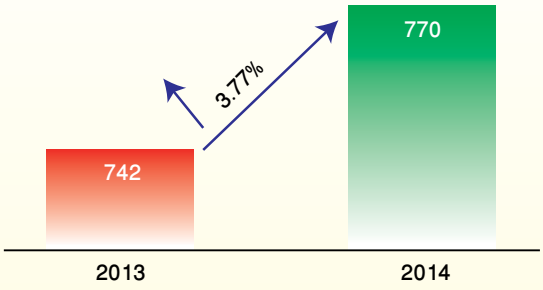

توزيع الفروع على البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

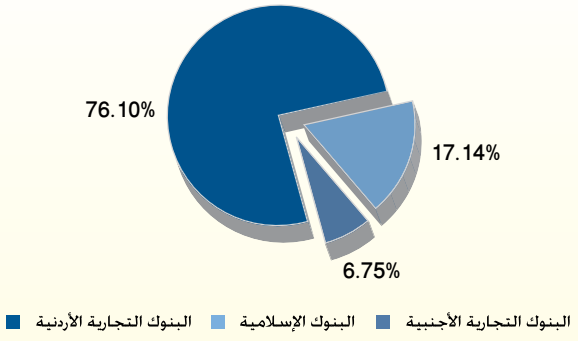

إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) التابعة للبنوك العاملة في الأردن

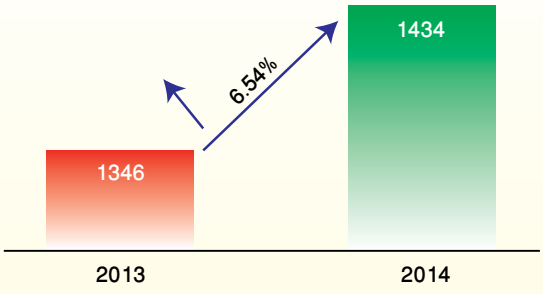

توزيع أجهزة الصراف الآلي على البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

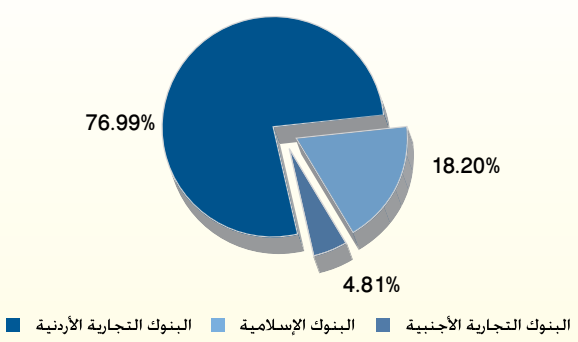

إجمالي عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن

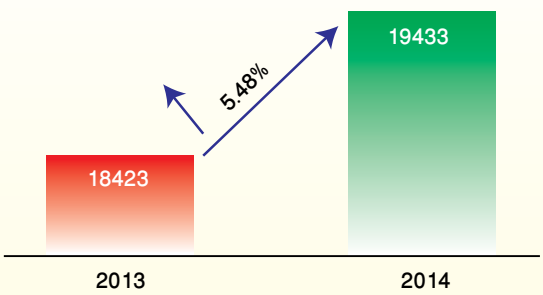

توزيع العاملين على البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٤

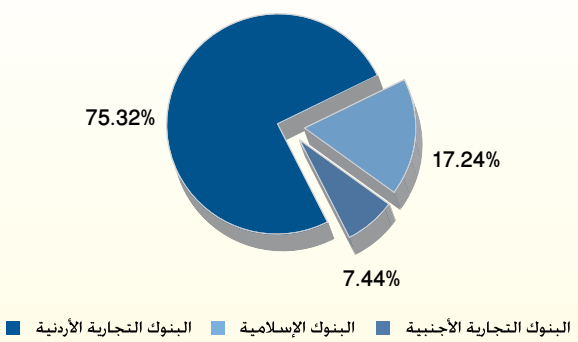

الفصل التاسع

الخدمات المصرفية الجديدة

في إطار سعيها الحثيث لتحسين وتطوير خدماتها ومواكبة كل ما هو جديد في عالم الخدمات المصرفية، قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخال مجموعة من الخدمات المصرفية الجديدة ضمن شرائح الخدمات التي تقدمها. والجدول التالي يبين أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٥٥)

الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٤

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك العربي	e-Fawateercom	توفير تسديد فوري لدفعات شركات الخدمات وعدد من الجهات التي لديها تحصيلات منتظمة من قبل المستفيدين من خدماتها.	البنك المركزي وشركة مدفوعاتكم
	Arabi Access	توفير إمكانيات الاطلاع على الأرصدة وتحويل الأموال فيما بين حسابات العميل الواحد ضمن مناطق البنك العربي (الأردن والإمارات وقطر والبحرين) من خلال خدمة عربي أون لاين وضمن اشتراك واحد لجميع المناطق.	
	باقات Bundles	يقدم هذا البرنامج ثلاثة باقات رئيسية: ستار بلوس، ستار، وآبر ماس. تم تصميم هذه الباقات بحيث تحتوي كل باقة على أكثر من نوع من التسهيلات. يهدف هذا المنتج لتقديم منافع ذات قيمة مضافة ومنتجات متعددة المزايا بهدف تلبية العمليات والأنشطة التجارية المتنوعة للشركات الصغيرة والمتوسطة.	تم تطويرها داخلياً
البنك الأهلي الأردني	خدمة بوابة الدفع الالكتروني	خدمة مصممة لتلبية جميع متطلبات أصحاب الأعمال في مختلف المجالات لقبول كافة الحركات المدفوعة عبر الانترنت من خلال مواقعهم الالكترونية لجميع أنواع البطاقات (بطاقات الخصم المباشر، بطاقات الائتمانية، البطاقات المدفوعة مسبقا) ضمن مستويات عالية من السرعة والأمان.	شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS
	بطاقة الأهلي صديقة للبيئة للتقسيط بصفر% كأول بنك في الأردن	وهي بطاقة ماستر كارد تمنح للعملاء بسقف ائتماني لتقسيط المنتجات الصديقة للبيئة بفائدة 0% من شبكة تجار معتمدة لهذا البرنامج، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كبطاقة ائتمانية عادية.	شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS
	بطاقات وورلد ماستر كارد World Elite Master Card	بطاقة ائتمانية لذوي الدخول المرتفعة، تحتوي على باقة مميزة من الخدمات العالمية والمحلية لتشمل عروض حصرية وخصومات لدى العديد من الفنادق والمحلات التجارية الفاخرة.	ماستر كارد العالمية
بنك القاهرة عمان	Aramex with CAB	- خدمة Shop and Ship - Shop the World - قسيمة أرامكس بقيمة 100 دولار	
	Med Service with CAB	إصدار جميع البطاقات الخاصة بالأطباء والجهات الطبية والاتصال معهم فور تسليم البطاقة، حيث يتم شحن مستحقاتهم من الشركة.	
	حملة الحسين بن طلال وبنك القاهرة عمان دفع رسوم الطلبة	تم توقيع ملحق اتفاقية لقبض رسوم الطلبة من خلال أمناء الصناديق مقابل رسوم مخفضة.	
	الهيئة الخيرية الهاشمية وبنك القاهرة عمان بطاقات دفع المستفيدين	يقوم البنك بإصدار بطاقات مدفوعة مسبقا وإعطائها إلى الهيئة لتقوم بتوزيعها على المستفيدين عوضا عن الأموال.	
	الاتفاق الحصري مع PayPal	منح عملاء البنك مزيد من خيارات عبر الانترنت.	
	E-Fawateercom	تسهيل وتسريع دفع الفواتير والمدفوعات الالكترونية.	
	التقسيط المسير من خلال بطاقة الائتمان	دون الحاجة إلى تقيم طلبات أو إجراء أي اتصالات.	

تابع جدول رقم (٥٥) / الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٤

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك الأردن	حساب توفير (Marathon)	حساب خاص بفئة معينة من العملاء يهدف إلى توعية العميل وتحفيزه على الادخار مقابل عائد بسيط و سحب على جوائز تقدم من خلال السحوبات الشهرية.	تم تطويرها داخليا
	(customer experience)	إجراء مكالمات ترحيبية مع العملاء الحاصلين على تسهيلات وخدمات من البنك وفقا لمعايير متفق عليها بهدف التأكد من سهولة تعامل العميل مع البنك و رضاه عن الموظفين والخدمات وعرض منتجات أخرى بما يتوافق ووضع العميل بالإضافة إلى بدء إجراء المكالمات الترحيبية مع العملاء المشتركين بالباقات المصرفية و حسابات ماراثون.	تم تطويرها داخليا
	إطلاق صفحة الفيسبوك الخاصة بالبنك	تماشيا مع التطور التكنولوجي في مجال مواقع التواصل الاجتماعي تم تطوير ادوات التواصل مع العملاء من خلال مواقع التواصل الاجتماعي لاستقبال ملاحظاتهم و استفساراتهم والرد عليها و الترويج لمنتجات وخدمات البنك و ابقاء العميل على اطلاع بآخر المستجدات	مزود خارجي
	حملة تحديث البيانات على مستوى الفروع و مركز الخدمة الهاتفية	العمل على تحديث بيانات العملاء بطرق متعددة بهدف الحصول على بيانات العملاء الشخصية المحدثة لتسهيل التواصل معهم و ضمان ايصال المعلومة لهم بالطرق المتاحة (ايميل ،رسالة نصية...)	تم تطويرها داخليا
	طرح الية التعامل مع طلبات العملاء	وذلك لتنسيق طلبات العملاء الواردة من الفروع مع كافة دوائر البنك لضمان سرعة تنفيذ طلبات العملاء.	تم تطويرها داخليا
	بنك الأردن موبايل Mobile Banking	هي عبارة عن خدمة تم إطلاقها من بنك الأردن تتيح للعملاء الاستعلام عن حساباتهم، والتحويل بين الحسابات أو حسابات خارج بنك الأردن بالإضافة للاستعلام و تسديد الفواتير.	BFSI
	JOMOPAY	هي خدمة أطلقها بنك الأردن كأول بنك في الأردن تتيح للعميل إنشاء محفظة مالية يستطيع من خلالها التحويل لمحافظ مالية أخرى بشكل فوري.	البنك المركزي
	تطبيق « نقاط وحسومات »	تطبيق يمكن تحميله على كل من أجهزة Android و I Phone ، الهدف الأساسي منه هو توعية العملاء ببرنامج النقاط والحسومات القائم على البطاقات الائتمانية ، حيث يقوم على إرسال رسائل تنبيهية للعملاء حول المتاجر التي تم التعاقد معها ضمن برنامج النقاط والخصومات بمجرد الاقتراب منها وتحديد مواقع تواجدها عن طريق الاستعانة بنظام GPS مع إمكانية تصفحها ومعرفة العروض المتوفرة عليها ، بالإضافة إلى التعرف على مواقع الفروع والصرافات الآلية الخاصة ببنك الأردن.	Access To Arabia
	برنامج التقسيط	هو أحد برامج الولاء المقدمة للعملاء حاملي البطاقات الائتمانية من بنك الأردن. حيث يتيح هذا البرنامج للعملاء تقسيط حركات المشتريات التي تم دفعها عن طريق البطاقة الائتمانية على شكل اقساط شهرية متساوية ولمدة محددة و بفائدة منافسة.	EMP
	Web Charge Electron Card	بطاقة الفيزا إلكترون – Web Charge Card تتيح هذه البطاقة للعملاء استخدامها بشكل أساسي عن طريق الانترنت بالإضافة إلى إمكانية استخدامها عن طريق المشتريات.	تم تطويره داخلياً
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	خدمة عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا «فواتيركم»	هي عبارة عن خدمة تقوم على أساس إتاحة الفرصة للعملاء بتسديد واستعراض الفواتير والمدفوعات المختلفة قيدا على الحساب بشكل ذاتي وفوري وعلى مدار الساعة بسهولة وأمان.	شركة مدفوعاتكم
بنك الاستثمار العربي الأردني	إصدار بطاقات ماستر كارد	قام البنك بإصدار بطاقات ماستر كارد بنوعيها المدينة والدائنة بحيث أصبح بإمكان العميل اختيار بطاقته المفضلة لتكون معه أينما ذهب.	EMP
	تسديد الفواتير الكترونيا	أتاح البنك خدمة تسديد الفواتير الالكترونية من خلال قناتين، الأولى من خلال موظف التلر والثانية من خلال الانترنت البنكي بحيث يستطيع العميل سداد فواتيره المستحقة بكل راحة ودون أي عناء.	EFAWATEERCOM ICSFS ACCESS TO ARABIA
	خدمة الإيداع النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي	أتاح البنك هذه الخدمة من خلال بعض صرافاته الآلية المنتشرة في كثير من الأماكن.	EMP/S2M
	تطوير برمجيات الانترنت البنكي	تم تطوير برمجيات الانترنت البنكي لتخدم عملاء البنك من الأفراد والشركات بحيث تمكنهم من انجاز الكثير من متطلباتهم من خلال هذه البرمجيات مثل الحوالات وبعض من أعمال الدائرة الأجنبية.	ICSFS

تابع جدول رقم (٥٥) / الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٤

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك التجاري الأردني	تجاري موبايل	عبارة عن خدمة يقدمها البنك لعملائه تتيح له الاستفسار عن أرصدة وحسابات العميل المختلفة وإمكانية إجراء تمويلات مالية بين حسابات العميل نفسه أو بين حسابات العميل والعملاء ضمن البنك نفسه، كما توفر الخدمة إمكانية دفع فواتير من خلال خدمة فواتيري وشراء بطاقات مدفوعة مسبقا وتحديد أقرب فرع وصراف تابع للبنك وغيرها من الخدمات الأخرى.	تم تطويرها داخلياً
	تجاري اوتو	هو قرض تمويل المركبات يتميز بالمرونة والمزايا المتعددة التي تمكن العميل من الحصول على سيارته المفضلة بشروط مرنه وتلبي كافة احتياجات شرائح المجتمع بما يتلائم مع معطياتهم.	تم تطويرها داخلياً
البنك الاستثماري	حساب رحلتي Travel Saving Account	حساب التوفير رحلتي يمكن العميل من استغلال قيمة ما يدخره من ما يلي: •في كل مرة يستخدم العميل فيها بطاقة فيزا الكترون ،سيتم تحويل النقود بشكل تلقائي وتقريب المبلغ الذي انفقه إلى أقرب 5 أو 10 دنانير، وسوف يقوم البنك بتحويل الفرق من حسابه الجاري إلى حساب التوفير . •إدارة حسابه في أي وقت ومكان من خلال خدمة iBank الانترنت المصرفي. •يمكنه تحديد السقف الأعلى لعملية التقريب بمبلغ أقصاه 50 ديناراً أو بمبلغ غير محدد. •سوف يحصل على الفائدة ربع سنوية والتي تعادل 1% من البنك عند تجميع 400 دينار فأكثر. •يمكنه فتح الحساب برصيد 50 ديناراً كحد أدنى.	
	بطاقات ائتمانية مشتركة، بالفئتين الذهبية والبلاتينية، مع Shop and Ship	بطاقات ائتمانية مشتركة، بالفئتين الذهبية والبلاتينية، مع Shop and Ship تمكن هذه البطاقات حامليها من التسوق عبر الإنترنت بتكاليف شحن أقل بالإضافة إلى الميزات التالية: •اشتراكين إلى أربع اشتراكات مجانية من Shop and Ship بقيمة 45 دولار أمريكي . •خصم يتراوح بين 10-15% على رسوم الشحن عند الدفع عبر الإنترنت مع بطاقة INVESTBANK الائتمانية. •خصم 15% على رسوم حماية Shop and Ship. •خصم يتراوح بين 10-30% على رسوم خدمات النقل الداخلي و الخارجي السريع من أرامكس (تطبق فقط عبر فروع أرامكس). •بطاقة ائتمانية إضافية لأحد أفراد العائلة ذوي القرابة المباشرة. •استرداد ما قيمته 2% من مجموع المشتريات المحلية والدولية من خلال برنامج Cash Rewards. •تقسيط المشتريات بفائدة 0% لمدة 6 أشهر عن طريق برنامج قسط على كيفك.	
	eFAWATEERCOM	حيث يمكن للعميل عبر خدمة الإنترنت المصرفي iBank عرض وتسديد الفواتير فور إصدارها إلكترونياً عن طريق نظام إي فواتيركم وبأسلوب آمن. يقوم نظام دفع إي فواتيركم الإلكتروني بعرض آني للفواتير الدورية، وإرسال إشعار عند وجود فواتير جديدة وتحصيلها إلكترونياً وبأسلوب آمن على مدار الساعة عبر قنوات الدفع المصرفية المتعددة	
بنك ABC	eFAWATEERCOM	تسديد الفواتير وبعض الخدمات بشكل مباشر	eFAWATEERCOM
بنك الاتحاد	الخدمة المصرفية عبر الانترنت(اتحاد اون لاين)	تم تطوير خدمة اتحاد اون لاين في هيئتها وطريقة الاشتراك، ومن أهم مميزاتها؛ إضافة خدمات التحويل المالية، وخدمات دفع الفواتير وخدمات البطاقات الالكترونية بالاضافة الى العديد من الخدمات المميزة لعملاء الشركات مثل الدفعات المتعددة وإمكانية إنشاء كفالات وإعتمادات وأوامر دفع.	Oracle
	خدمة الرسائل القصيرة	تم تطوير خدمة الرسائل القصيرة لتكون أسرع، وتم إضافة رسائل جديدة وتعديل النصوص لجميع أنواع الرسائل.	A2A
	خدمة تسديد الفواتير	تم إطلاق خدمة تسديد الفواتير من خلال التسجيل الذاتي في موقع المدفوعات، وذلك لتسديد الفواتير من خلال eFAWATEERcom وتحت إشراف البنك المركزي.	Palco-Oracle
	منتج عملاء النخبة Exquisite	تم اطلاق منتج عملاء النخبة والذي يقدم مزايا بنكية وغير بنكية لعملاء النخبة والتي تتناسب مع طبيعة حياتهم ومتطلباتهم	تم تطويرها داخلياً
	التأمين المصرفي	تم اطلاق برنامج التأمين المصرفي، والذي يقدم حلول تأمينية إدخارية لغايات التقاعد، التعليم، الزواج، وشراء منزل	المنتج مقدم بالتعاون مع MetLife Alico
	شروق	«شروق» هي عبارة عن مظلة تنضوي تحتها مجموعة شاملة من الحلول المصرفية (المالية وغير المالية) تهدف إلى تثقيف المرأة وتمكينها لتكون قادرة على تحقيق استقلاليتها وأمانها المادي.	تم تطويرها داخلياً
	اعادة اطلاق منتج الرواتب	تم إعادة اطلاق منتج الرواتب حيث تم أضافة مزايا بنكية و غير بنكية لخدمة العميل مثل صندوق الادخار والسلف على الراتب بالاضافة الى الجوائز الشهرية والسنوية	تم تطويرها داخلياً
	فترة سماح خاصة لإجازة الأمومة	تم اضافة ميزة فترة سماح للعملاء الاناث المقترضين خلال إجازة الامومة.	تم تطويرها داخلياً

تابع جدول رقم (٥٥) / الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٤

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك سوسيته جنرال – الأردن	حساب فوزي الفوري	– برامج ادخار تختلف بحسب قدرة العميل المالية: * برنامج 1: 500 دينار – 2499 دينار. * برنامج 2: 2500 دينار – بدون فائدة. – تاريخ استحقاق ثابت – حسبب بالدينار الأردني – فرصة الفوز بجوائز قيمة للبرنامجين من خلال سحوبات – جوائز مضمونة للمشتركين بالبرنامج رقم 2 – الاستفادة مجانا من الخدمة المصرفية عبر الانترنت eSCGJ يستفيد من حساب فوزي كل شخص تعدى الثامنة عشرة من العمر	تم تطويرها داخلياً
بنك المال الأردني	بطاقة ماستر كارد المدفوعة مسبقا	يمكن استخدام البطاقة للتسوق Online Shopping وعلى الصراف الآلي	شركة ماستر كارد
	Email Gateway	خدمة تمكن العميل من استقبال الرسائل القصيرة SMS على البريد الالكتروني.	A2A Company
	Capital Call Center مركز خدمة العملاء	الإجابة عن استفسارات العملاء وخدمات أخرى متعلقة بخدمة «بنكي» والخدمات الائتمانية.	من قبل البنك
	Lounges	تم تزويد العملاء حاملي البطاقات الائتمانية (بلاتينيوم – الأعمال) بخدمة الدخول المجاني على مرافق المطارات.	Veloce access Lounge
	Money Gram Promo Code	خصم ٢٥٪ من قيمة العمولة عند إصدار الحوالة من موظفي البنك والعملاء.	Money Gram
	بطاقات ماستر كارد	بفئاتها الثلاثة مع المزايا المعتادة: Classic. Gold and Platinum	شركة ماستر كارد العالمية
البنك الإسلامي الأردني	منتج شفاء	منتج لتمويل تكاليف العلاج والعمليات الجراحية	شركة فاكت
	منتج المساومة	منتج لتمويل المتعاملين لشراء السلع المنزلية الاستهلاكية والكهربائيات والأثاث بالسعر النقدي.	شركة فاكت
	منتج الاستصناع	منتج لتمويل الانشاءات والبناء والتعمير والعقارات / مقاولات.	شركة فاكت
	منتج السيارات الهجينة	منتج لتمويل شراء السيارات الهجينة والتي تدعم البيئة الخضراء وبعائد مرابحة تفضيلي.	شركة فاكت
	التوسع في شبكة الصرفات الآلية	بلغ عدد أجهزة الصرف الآلية (١٤٧) جهازا في نهاية عام ٢٠١٤، منتشرة في جميع أنحاء المملكة.	Diebold. NCR. Wincor
	اصتحداث وتطوير خدمات جديدة على نظام الانترنت البنكي I-Banking	حيث تم استحداث خدمات جديدة لعام ٢٠١٤ على نظام الصرف الآلي: • خدمة دفع الفواتير (مدفوعاتكم) • التحويل بين حسابات المتعاملين	A2A
	بطاقة ماستر كارد ستاندرد	بطاقة خصم فوري صممت بشكل مميز ويتم منح المتعاملين الفرصة للفوز باسترداد قيمة مشترياتهم من خلالها.	MEPS+HPS
	بطاقة ماستر كارد تيتانيوم	بطاقة خصم فوري صممت خصيصا للمتعاملين الذين ينشدون المزايا والعروض الخاصة من بطاقتهم.	MEPS+HPS
	خدمة استيفاء رسوم التسجيل للحج	استيفاء رسوم التسجيل من المواطنين الراغبين بالتقديم للحصول على فرصة الحج لهذا العام.	شركة فاكت
	برنامج ولاء المتعاملين	تقديم برامج لمكافأة المتعاملين وتقديم الهدايا والميزات للمتعاملين	دائرة البطاقات والخدمات الالكترونية

تابع جدول رقم (٥٥) / الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٤

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك العربي الإسلامي الدولي	منتج «جدد»	منتج موجه للعيادات الطبية والصيدليات والمختبرات الطبية بهدف تقديم التمويل اللازم لشراء الأجهزة والمعدات الطبية وأعمال التوسعة والتجديد وبدون أية ضمانات.	تم تطويرها داخلياً
	وكالة الاستثمار مع البنك المركزي الأردني SME	تهدف هذه الاتفاقية الى تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر ضمن شروط ميسرة وعوائد مخفضة دون التركيز على الضمانات.	بالتعاون مع البنك المركزي الأردني
	اتفاقية التمويل الصناعي والخدمات	تهدف هذه الاتفاقية لتقديم كفالات لتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة للاقتصاد الأردني من خلال تمويل الأصول الثابتة أو رأس المال بعدد من الصيغ المتنوعة.	بالتعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض
	بطاقة فيزا الكترون Chip and Pin	بهدف تقديم أفضل درجات الحماية لعملاء البنك والالتزام بمتطلبات فقد تم استحداث بطاقة فيزا الكترون بميزة Chip and Pin التي تعطي حماية عالمية ومحلية للعملاء .	VISA International
	efawateercom	خدمة تمكن العملاء من الاستفسار عن قيم فواتيرهم/أو مدفوعاتهم الأخرى وتسديدها من خلال القنوات المتاحة والالكترونية التي يوفرها البنك لهذه الغاية.	بالتعاون مع شركة مدفوعات بإشراف ورقابة البنك المركزي الأردني
بنك الأردن دبي الإسلامي	تقديم طلب الحصول على تمويل لمنتجات الأفراد من خلال موقع البنك الالكتروني.	يستطيع المتعامل من خلال هذه الخدمة أن يتقدم بطلب الحصول على أحدى منتجات البنك ويتم المتابعة من خلال موظف مركز الاتصال للمتابعة معهم.	تم تطويرها داخلياً
	حساب توفير الأطفال "كنزي"	حساب ادخار استثماري يقوم على أساس المضاربة الشرعية المطلقة. يتضمن الحساب توزيع عوائد أرباح، هدية ترحيبية، سحوبات على جوائز شهرية ونصف سنوية.	تم تطويرها داخلياً
	خدمة عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا من خلال خدمة Mobile Banking	خدمة تسهل على المتعاملين عرض و تحصيل الفواتير من جهات متعددة كشركات الاتصالات وشركة الخدمات (الكهرباء) وغيرها من الجهات الحكومية المختلفة من خلال تطبيق موجود على الهواتف النقالة.	(خارجي) الشركة العربية لخدمات الانترنت
مصرف الراجحي	تطبيق IBAN على الخدمات الالكترونية بالمصرف (IVR ، Online)	تعديل جميع الخدمات الالكترونية لاستقبال و إرسال الحولات عن طريق IBAN	بنك الراجحي بناء على طلب البنك المركزي
	منتج تمويل سلعة	منتج متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهو منتج يقوم بمنح العميل شراء سلع (اثاث و كهربائيات) عن طريق المصرف	تم تطويرها داخلياً
	خدمة الدفع الالكتروني على IVR	دفع الفواتير عن طريق خدمات الالكترونية للمصرف وتم تطبيقها حاليا علىIVR	شركة مدفوعاتكم و بنك الراجحي
	خدمة السداد الجزئي	خدمة السداد الجزئي للتمويل السكني على صيغة الإيجار حيث تمكن للعميل سداد جزء من قيمة التمويل الممنوح من قبل المصرف	تم تطويرها داخلياً
	منتج التمويل الإضافي	منتج متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث يقوم بمنح العميل تمويل شخصي إضافي (زيت نخيل) وذلك بعد دراسة جميع التزاماته لدى المصرف مع إمكانية ترتيب الأقساط بحيث تتناسب مع عبء الدين لراتب العميل	تم تطويرها داخلياً
	تنفيذ تمويل شخصي عن طريق شركة وساطة (طرف ثالث)	إدخال شركة وساطة مالية في آلية تنفيذ التمويل شخصي كطرف ثالث حيث تقوم بتقديم الوساطة المالية مقابل عمولات وبدلات تحدد بموجب عقود تبرم مع العملاء بهذا الخصوص وهي مرخصة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها، ومن غاياتها تقديم خدمة بيع الأسهم و/أو السلع بالأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وحاليا الشركة الوسيطة التي يتم التعامل معها من قبل المصرف هي شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية.	تم تطويرها داخلياً
	الاستثمار المشترك	منتج متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، هي الحسابات المفتوحة لتلقي المبالغ من المودعين على أساس المضاربة المشتركة، ويفوض أصحابُها المصرف باستثمارها في أعماله التمويلية والاستثمارية مطلقاً دون الربط بمشروع أو برنامج استثماري معين ، وتشارك هذه الحسابات في الأرباح والخسائر بحسب نتيجة أعمال المصرف تكون مدة الاستثمار المتاحة في حساب الاستثمار المشترك: - (١) شهر، تتجدد تلقائيا لمدة أو مدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في التجديد - ثلاث (٣) شهور، تتجدد تلقائيا لمدة أو مدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في التجديد. - ستة (٦) شهور، تتجدد تلقائيا لمدة أو مدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في التجديد. سنة واحدة (١٢) شهر، تتجدد تلقائيا لمدة أو مدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في التجديد الحد الأدنى لمبلغ الاستثمار حسب العملة كما يلي: ١- الدينار : ٣,٠٠٠ ٢- الدولار : ٥,٠٠٠ ٣- اليورو : ٥,٠٠٠	تم تطويرها داخلياً
	خدمة السحب النقدي الدولي	خدمة تمكن عملاء مصرف الراجحي فروع الكويت و السعودية من السحب من حساباتهم عن طريق بنك الراجحي فروع الأردن.	تم تطويرها داخلياً

تابع جدول رقم (٥٥) / الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٤

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك العقاري المصري العربي	خدمة كشف الحساب الالكتروني	الحصول على كشوفات الحساب الكترونيا.	Access 2 Arabia
	خدمة فواتيركم	تسديد الفواتير والاشتراكات من خلال خدمة فواتيركم من خلال قنوات الانترنت بنك والموبايل بنك.	Access 2 Arabia
مصرف الرافدين	كي كارد	سحب رواتب متقاعدين العراقيين عن طريق دائرة التقاعد بالعراق.	الشركة العالمية للبطاقة الذكية
سيتي بنك	Mass-Payment	هي خدمة توفر للعملاء إمكانية تحميل عدة معاملات مالية (حوالات) في ملف واحد يتضمن مجموع مبالغ هذه الحوالات كافة. بحيث يمكن للعميل تتبع جميع هذه الحوالات من خلال ملف واحد فقط عن طريق النظام الالكتروني لسيتي بنك. و هذه الخدمة متاحة فقط للحوالات المحلية.	تم تطويرها داخل البنك
	Late Cash Collection	يقدم سيتي بنك خدمة تحصيل / جمع النقود من العملاء خلال عطلة نهاية الأسبوع / العطل الرسمية أو بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية عن طريق شركة برنكس –الشركة الرسمية المعتمدة لدى سيتي بنك	يتم تقديمها من خلال مزود خارجي (شركة برنكس) Third party
بنك ستاندرد تشارترد	eFawateercom	دفع الفواتير الكترونيا.	مدفوعاتكم – متطلب بنك مركزي
بنك الكويت الوطني – الأردن	خدمة عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا eFawateercom	نظام مركزي تكاملي يهدف لتوفير خدمة عرض وتحصيل الفواتير والمدفوعات الاخرى الكترونيا للاشخاص (عملا البنك).	خارجي – شركة مدفوعاتكم
بنك لبنان والمهجر	برنامج الزواج	برنامج يمكن المقبلين على الزواج من الحصول على تسهيلات ائتمانية أو فتح حسابات توفير تؤهل المشتركين بالدخول إلى سحوبات لجوائز قيمة والحصول على خصومات من الشركات المساهمة.	
بنك أبو ظبي الوطني	خدمة فواتيركم	يستطيع العميل دفع فواتيره عن طريق البنك	البنك المركزي

الفصل العاشر

الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

يستعرض هذا الفصل مجموعة مختارة من مؤشرات الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن بما فيها تطور عدد العاملين موزعاً حسب الجنس إلى ذكور وإناث، وتوزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي، وتوزيع العاملين حسب الفئة العمرية، وتوزيع العاملين حسب الحالة الاجتماعية، وتوزيع العاملين حسب المنطقة الجغرافية، وعدد الموظفين الملتحقين بالدورات التدريبية وحسب البنك، والاستقالات والتعيينات.

١. عدد العاملين

ارتفع عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن عام ٢٠١٤ بما نسبته ٥,٥٪ عن العام ٢٠١٣ ليبلغ ١٩٤٣٣ موظفاً وموظفة.

جدول رقم (٥٦)

توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس ٢٠٠٦-٢٠١٤

السنة	ذكور	التوزيع النسبي (٪)	إناث	التوزيع النسبي (٪)	المجموع	نسبة التغير (٪)
2006	9701	68.5	4464	31.5	14165	7.5
2007	10160	67.44	4905	32.56	15065	6.4
2008	10611	66.83	5267	33.17	15878	5.4
2009	10406	65.90	5384	34.10	15790	-0.6
2010	10938	65.84	5675	34.16	16613	5.2
2011	11434	65.91	5913	34.09	17347	4.4
2012	11765	65.85	6101	34.15	17866	3.0
2013	12188	66.16	6235	33.84	18423	3.1
2014	12816	65.95	6617	34.05	19433	5.5

المصدر : بيانات البنوك

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في البنوك حسب الجنس فقد انخفضت نسبة الذكور من ٦٨,٥٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٦٥,٩٥٪ في نهاية عام ٢٠١٤. لترتفع بذلك نسبة الإناث من ٣١,٥٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٤,٠٥٪ في نهاية عام ٢٠١٤. وتدل هذه الإحصائيات على الارتفاع المستمر في نسبة المشاركة بين الجنسين في القطاع المصرفي الأردني لتكون من أعلى النسب في القطاعات الاقتصادية الأردنية.

٢. توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي

استمر المستوى التعليمي للعاملين في البنوك بالتحسن حيث سجلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس ودبلوم عالي) ما نسبته ٧٣,٧٪ من إجمالي عدد الموظفين بنهاية عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع نسبة ٥٩,٧٪ في عام ٢٠٠٦. في حين تراجعت نسبة العاملين من حملة الدبلوم/معهد لتصل إلى ١٢,٨٪ بنهاية عام ٢٠١٤، إضافة إلى انخفاض نسبة العاملين من حملة التوجيهي ودون التوجيهي لتصل إلى ١٣,٤٪ بنهاية عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٥٧)

توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي ٢٠٠٦-٢٠١٤

السنة	دكتوراه		ماجستير		دبلوم عالي و بكالوريوس		دبلوم/ معهد		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
2006	24	0.2	781	5.5	7654	54.0	2841	20.1	1347	9.5	1518	10.7	14165
2007	26	0.2	834	5.5	8638	57.3	2844	18.9	1268	8.4	1455	9.7	15065
2008	32	0.2	904	5.7	9402	59.2	2761	17.4	1224	7.7	1555	9.8	15878
2009	33	0.2	938	5.9	9304	58.9	2803	17.8	1206	7.6	1506	9.5	15790
2010	38	0.2	1043	6.3	10125	60.9	2677	16.1	1113	6.7	1617	9.7	16613
2011	38	0.2	1103	6.3	10781	62.2	2607	15.0	1119	6.5	1699	9.8	17347
2012	36	0.2	1146	6.4	11372	63.7	2595	14.5	1059	5.9	1658	9.3	17866
2013	42	0.2	1189	6.5	12035	65.3	2535	13.8	1046	5.7	1576	8.6	18423
2014	47	0.2	1247	6.4	13035	67.1	2486	12.8	1037	5.3	1581	8.1	19433

المصدر : بيانات البنوك

٣. توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية

ارتفعت نسبة الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة من ١٢,١٪ عام ٢٠١٣ إلى ١٣٪ عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و٣٩ سنة من ٦١,١٪ عام ٢٠١٣ إلى ٦١,٤٪ عام ٢٠١٤، بينما انخفضت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة من ٢٦,٤٪ عام ٢٠١٣ إلى ٢٥,٢٪ عام ٢٠١٤، ونسبة العاملين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً من ٠,٥٪ عام ٢٠١٣ إلى ٠,٤٪ عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٥٨)

توزيع العاملين حسب الفئة العمرية ٢٠٠٦-٢٠١٤

السنة	اقل من ٢٥ سنة		٢٥-٣٩ سنة		٤٠-٥٩ سنة		أكثر من ٦٠ سنة		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
2006	2305	16.3	7812	55.1	3949	27.9	99	0.7	14165
2007	2541	16.9	8196	54.4	4251	28.2	77	0.5	15065
2008	2747	17.3	8944	56.3	4107	25.9	80	0.5	15878
2009	2277	14.4	9316	59.0	4089	25.9	108	0.7	15790
2010	2218	13.4	9956	59.9	4340	26.1	99	0.6	16613
2011	2431	14.0	10295	59.3	4534	26.1	87	0.5	17347
2012	2426	13.6	10687	59.8	4668	26.1	85	0.5	17866
2013	2232	12.1	11252	61.1	4856	26.4	83	0.5	18423
2014	2532	13.0	11930	61.4	4890	25.2	81	0.4	19433

المصدر : بيانات البنوك

٤. الوضع الاجتماعي للعاملين

ارتفعت نسبة العاملين العازبين من إجمالي عدد الموظفين في عام ٢٠١٤ إلى ٣٨,٣٪ مقابل ٣٧,٥٪ عام ٢٠١٣، بينما انخفضت نسبة العاملين المتزوجين من إجمالي عدد الموظفين في عام ٢٠١٤ إلى ٦١,٧٪ مقابل ٦٢,٥٪ عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٥٩)

توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي ٢٠٠٦-٢٠١٤

السنة	عازبون		متزوجون		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	
2006	6376	45.0	7789	55.0	14165
2007	6364	42.2	8701	57.8	15065
2008	6762	42.6	9116	57.4	15878
2009	6174	39.1	9616	60.9	15790
2010	6703	40.3	9910	59.7	16613
2011	6708	38.7	10639	61.3	17347
2012	6788	38.0	11078	62.0	17866
2013	6901	37.5	11522	62.5	18423
2014	7434	38.3	11999	61.7	19433

المصدر : بيانات البنوك

٥. التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة

بلغ عدد موظفي البنوك في محافظة العاصمة ١٦٣٠١ موظفاً وموظفة أي ما نسبته ٨٣,٩٪ من مجموع موظفي البنوك، في حين استحوذت محافظة اربد على نسبة ٤,٧٪ من مجموع موظفي البنوك ومحافظة الزرقاء على نسبة ٣,٧٪ ومحافظة البلقاء على نسبة ١,٧٪ ومحافظة الكرك على نسبة ١,٣٪ ومحافظة العقبة على نسبة ١,٢٪ ، أما باقي محافظات المملكة فلم تتجاوز النسبة في كل منها ١٪.

جدول رقم (٦٠)

التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠١٤

المحافظة	عدد العاملين	التركز الجغرافي للعاملين (٪)
محافظة العاصمة	16301	83.88%
محافظة اربد	911	4.69%
محافظة الزرقاء	713	3.67%
محافظة البلقاء	329	1.69%
محافظة العقبة	239	1.23%
محافظة الكرك	255	1.31%
محافظة مادبا	144	0.74%
محافظة معان	122	0.63%
محافظة جرش	108	0.56%
محافظة عجلون	94	0.48%
محافظة الطفيلة	69	0.36%
محافظة المفرق	148	0.76%
المجموع	19433	100.00%

المصدر : بيانات البنوك

* التركز الجغرافي للعاملين لكل محافظة = (عدد موظفي البنوك بالمحافظة / إجمالي عدد موظفي البنوك)×١٠٠٪

جدول رقم (٦١)

توزيع العاملين لدى البنوك حسب المحافظة والبنك لعام ٢٠١٤

اسم البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	العقبة	البلقاء	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	2634	37	61	17	26	9	8	10	5	5	7	7
البنك الأهلي الأردني	1188	58	52	19	48	12	11	12	10	0	13	9
بنك القاهرة عمان	1227	108	43	28	46	29	20	24	16	13	9	24
بنك الأردن	1287	87	50	11	18	8	10	7	10	9	0	11
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1768	162	105	18	39	65	13	22	12	20	8	28
البنك الأردني الكويتي	884	28	41	13	19	5	7	0	0	0	0	5
بنك الاستثمار العربي الأردني	701	14	18	13	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	654	34	11	13	23	11	14	0	0	0	0	9
البنك الاستثماري	363	6	6	6	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ABC	440	7	6	6	5	7	6	0	6	0	0	6
بنك الاتحاد	789	25	15	12	0	0	7	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	208	5	6	5	0	4	4	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	530	5	15	7	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	1233	228	189	28	80	88	35	39	37	39	24	31
البنك العربي الإسلامي الدولي	629	35	39	11	13	17	9	8	9	8	8	9
بنك الأردن دبي الإسلامي	300	21	24	0	9	0	0	0	3	0	0	0
مصرف الراجحي	127	10	10	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	262	9	10	8	0	0	0	0	0	0	0	9
مصرف الرافدين	22	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	58	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	207	7	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	247	9	0	5	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	92	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	401	15	11	13	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	50	1	1	0	3	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	16301	911	713	239	329	255	144	122	108	94	69	148

المصدر : بيانات البنوك

٦. الدورات التدريبية

بهدف تحسين مهارات موظفي البنوك وتطوير قدراتهم وكفاءتهم، نظمت البنوك العاملة في الأردن عدداً من الدورات التدريبية لموظفيها خلال عام ٢٠١٤، حيث بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب تابعة للبنك ٣٧٠٧٠ موظف وموظفة، كما بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب محلية ٥٧٤٢ موظف وموظفة، في حين بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب خارج الأردن ٥٢٠ موظف وموظفة .

جدول رقم (٦٢)

عدد الموظفين الذين اشتركوا في دورات تدريبيه عام ٢٠١٤

أسم البنك	في مركز التدريب التابع للبنك		في مراكز تدريب محلية		في مراكز تدريب خارج الأردن	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
البنك العربي	3024	2226	402	130	17	2
البنك الأهلي الأردني	2113	1018	198	85	116	54
بنك القاهرة عمان	1707	1240	501	290	9	6
بنك الأردن	5530	3392	59	31	7	7
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1705	1033	339	122	48	4
البنك الأردني الكويتي	853	391	286	85	50	4
بنك الاستثمار العربي الأردني	86	43	167	95	0	0
البنك التجاري الأردني	958	650	312	176	28	3
البنك الاستثماري	55	41	43	14	19	1
بنك ABC	634	388	140	50	0	1
بنك الاتحاد	1540	950	193	138	28	8
بنك سوسيته جنرال - الأردن	142	78	51	17	1	1
بنك المال الأردني	184	109	237	111	14	2
البنك الإسلامي الأردني	2797	107	620	14	39	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	1232	356	122	44	19	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	48	65	23	84	0	0
مصرف الراجحي	75	21	84	18	2	0
البنك العقاري المصري العربي	15	17	77	50	2	3
مصرف الرافدين	0	0	3	1	0	0
سيتي بنك	824 *	702 *	0	9	3	5
بنك ستاندرد تشارترد	91	67	9	14	5	4
بنك عودة	75	70	30	20	5	3
بنك الكويت الوطني	0	0	36	18	0	0
بنك لبنان والمهجر	263	109	105	46	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	21	25	19	24	0	0
المجموع	23972	13098	4056	1686	412	108

* تتضمن على دورات online

- قد تتضمن الأرقام أعلاه على تكرار لنفس الموظفين الذين شاركوا بأكثر من دورة تدريبية.

المصدر : بيانات البنوك

٧. الاستقالات والتعيينات

قامت البنوك العاملة في الأردن بتعيين ٣٠١٤ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠١٤، مقابل ٢٧٠٦ في عام ٢٠١٣، فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب ٢٣٠١ موظفاً وموظفة عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ٢٠٢٤ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠١٣.

في حين ارتفع معدل دوران الموظفين في عام ٢٠١٤ والذي يمثل (مجموع الاستقالات/مجموع الموظفين × ١٠٠٪) حيث بلغ ١١,٨٤٪ في نهاية عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ١٠,٩٩٪ في عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٦٣)

الاستقالات والتعيينات ٢٠٠٦- ٢٠١٤

السنة	الاستقالات*	التعيينات	معدل دوران الموظفين (٪)
2006	1778	2761	12.55
2007	2131	3168	14.15
2008	2200	2857	13.86
2009	2229	2026	14.12
2010	2240	3202	13.48
2011	1909	2774	11.00
2012	1975	2426	11.05
2013	2024	2706	10.99
2014	2301	3014	11.84

* تشمل الاستقالات كافة الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب طوعاً أو التقاعد أو...الخ

المصدر : بيانات البنوك

الفصل الحادي عشر

نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٤

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٤ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٤ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٤ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام ٢٠١٤.

أ- اجتماعات لجان الجمعية

❖ اجتماعات لجنة أمن ومخاطر المعلومات لبحث الأنماط الجرمية في التحايل والقرصنة الالكترونية

عقدت لجنة أمن ومخاطر المعلومات بجمعية البنوك في الأردن اجتماعا يوم ٢١ تموز ٢٠١٤، لبحث مذكرة البنك المركزي الأردني المرسلة لمجلس إدارة الجمعية بخصوص طلب تدارس الأنماط الجرمية المتبعة لتزايد حالات الاحتيال والتزوير وعمليات القرصنة الإلكترونية (E-crime)، وقد أشار أعضاء اللجنة إلى ضرورة توضيح ماهية الحوادث الاحتيالية الواقعة المقصودة بكتاب المركزي.

وكان مدير عام الجمعية قد افتتح الاجتماع منوها إلى كتاب المركزي المتعلق بضرورة عمل آليه يتم من خلالها تداول حالات الاحتيال والتزوير وعمليات القرصنة الالكترونية للحد منها ايجاد الحلول الممكنة.

وذّكرَ أيمن غنوم بالمذكرة ومضمونها، فيما قام ممثل البنك المركزي الأردني نادر قاحوش بتوضيح الغاية من مذكرة البنك المركزي الاردني مدار البحث من حيث تدارس حالات التزوير والإحتيال الإلكتروني بين البنوك الأعضاء أو من خلال اللجنة المشكلة سابقا بمجال أمن ومخاطر المعلومات لدى جمعية البنوك الاردنية والتي تضم ممثلين عن البنوك الأعضاء.

واقترح قاحوش أن يتم تعديل آلية تبليغ البنوك الأردنية للبنك المركزي بخصوص حوادث الاحتيال وغيرها لتتم عبر نموذج معتمد يصار لاعتماده من البنك المركزي الاردني وتعميمه على البنوك الأردنية المرخصة، بحيث يتم وعند وقوع حادث الإبلاغ من خلال النموذج المعتمد للبنك المركزي والتي ترسل نسخة عنه للجنة أمن ومخاطر المعلومات لدى جمعية البنوك بعد إخفاء أية بيانات من شأنها المساس بالسرية المصرفية، وذلك لدراسة الحوادث وتحليلها التحليل اللازم والخروج بتوصيات للبنك المركزي لإجراء المناسب لديه أو التعميم بأية اقتراحات من خلال جمعية البنوك بحسب كل حادثة. واتفق المجتمعون أن يتم تشكيل فريق عمل يضم عبير بطاينة من بنك لبنان والمهجر ودانا طبيله من بنك المال ورأفت ابو عفيفه من البنك الاسلامي الاردني لغاية تصميم النموذج المتعلق بتعبئة حوادث، وعرضه على اللجنة للموافقة بعد التصميم. وأجمعوا على أن يتم تعديل دورية اجتماعات اللجنة لتصبح مرة واحدة شهريا نظرا لتوصيات ممثل البنك المركزي الاردني بما يخص تزايد حوادث الاحتيال المصرفي وتعددها.

كما عقدت لجنة أمن ومخاطر المعلومات اجتماعاً في جمعية البنوك يوم ٢٣ أيلول ٢٠١٤، لبحث ومراجعة النموذج الذي يتضمن التبليغ

عن حدث أمن المعلومات والاتفاق عليه بشكل نهائي، وإضافة تعليمات تبين شرح مبسط عن طريقة تعبئة النموذج لكي تسهل على الشخص المعني في تعبئته .

وبتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤ عقدت لجنة أمن ومخاطر المعلومات اجتماعاً آخر في جمعية البنوك، تم من خلاله بحث ومناقشة ردود البنوك الأعضاء على النموذج المقترح للتبليغ عن حدث أمن المعلومات. وقد تم خلال الاجتماع الأخذ بأهم الملاحظات الواردة من البنوك والتي تم الموافقة عليها من خلال التصويت بين أعضاء اللجنة.

هذا وقد قامت جمعية البنوك بمخاطبة البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢ كانون الأول لإعلامه بالآلية التي توصلت إليها البنوك للإبلاغ عن حالات الاحتيال والتزوير والقرصنة الالكترونية، والتي تتضمن نموذج تبليغ مقترح يسمى « نموذج تبليغ عن حادث امن معلومات»، بحيث يتم إرساله من قبل البنوك الاعضاء الى البنك المركزي الاردني والذي يقرر بدوره تعميم أي معلومات يوفرها ذلك النموذج على البنوك الاعضاء من خلال الجمعية لغايات التوعية الامنية،بالإضافة لتعليمات مقترحة من قبل اللجنة وممثل البنك المركزي الاردني لاستخدام نموذج التبليغ عن حادث امن معلومات.

❖ جمعية البنوك تشكل لجنة لدراسة ظاهرة الشيكات المزورة

شكلت جمعية البنوك في الأردن لجنة فنية متخصصة لمناقشة موضوع الشيكات المزورة بهدف وضع الحلول المناسبة لها. وضمت اللجنة البنك المركزي وجمعية البنوك في الأردن وشركة بروجرس سوفت والبنك العربي وبنك الاسكان للتجارة والتمويل والبنك الأردني الكويتي وبنك الأردن وبنك القاهرة عمان والبنك الاسلامي الأردني.

وكانت الجمعية وممثلي البنوك قد استمعوا إلى عرض تقديمي من شركة بروجرس سوفت حول الحلول المقترحة لظاهرة الشيكات المزورة.

وتهدف اللجنة إلى إعداد دراسة مفصلة حول ظاهرة الشيكات المزورة بكافة المراحل التي تمر بها الشيكات ووضع الحلول المناسبة لها، وذلك خلال فترة شهرين تمهيدا لرفعها إلى مجلس الادارة لمناقشتها بهدف إنشاء آلية و ٣٢ هيكلية مؤسسية للحد من مشاكل الشيكات المزورة في المملكة.

❖ اللجنة الفنية لدراسة ظاهرة تزوير الشيكات تخرج بدراسة تفصيلية حول الموضوع

عقدت جمعية البنوك في الاردن اجتماعات خاصة بلجنة دراسة ظاهرة تزوير الشيكات مع البنوك الاعضاء وشركة بروجرس سوفت، ضمت اللجنة صالح رجب حماد من بنك الاسكان وفراس القاضي من بنك الاردن وتيسير اليماني من بنك الاردن وحسام حرز الله من بنك الاسكان وجمال حمدان من البنك الاردني الكويتي ورائد عطا من البنك الاسلامي الاردني ويوسف ابو الهيجاء من بنك القاهرة عمان وخليل مقبل من البنك المركزي الاردني ورامي شاهين من جمعية البنوك ورامي طنوس من شركة بروجرس ورجا سعيد من شركة بروجرس وبشار ياسين من شركة بروجرس وفادي نصر من شركة بروجرس ويوسف زهران من شركة بروجرس.

وتم عقد عدة اجتماعات حيث تم عمل دراسة عينة واقع الشيكات في القطاع المصرفي ضمن معطيات اعتمدت على اجابة البنوك على الاستبيان الذي تم اعداده من اللجنة والفترة الزمنية بين عامي ٢٠١٢- ٢٠١٣، وتم استثناء حالات تركز الشيكات غير الطبيعي ضمن الحكم على العينة، وقام مندوبي شركة بروجرس سوفت باستعراض نتائج العينة حيث تركزت على حالات التزوير التي تمت فعلياً والإجراءات الرقابية للحد من تنفيذها. وقد أظهرت الدراسة بأن نسبة الشيكات المزورة من قبل الأفراد ٦٠٪، بينما كانت نسبة الشيكات المزورة من الشركات ٤٠٪.

كما تباينت طرق ووسائل التزوير، حيث أن ٤٨٪ من حالات التزوير كانت على أصل الشيك، و٢٥٪ من خلال التفقيط والترقيم، و١٢٪ للشيكات المسروقة، و ٩٪ لتزوير التوقيع، و٤٪ لتعديل بيانات الشيك، و٢٪ تقليد التوقيع. أما من حيث التوزيع الجغرافي للشيكات المزورة فقد كانت النسبة في عمان ٨٥٪، بينما كانت خارج عمان١٥٪.

وقد تم اقرار المحاور الاولية للدراسة والمتمثلة في القوانين والتعليمات الناظمة للشيكات، والعملاء، والإجراءات الداخلية للبنوك لصرف الشيكات، والأجراءات الناظمة لطباعة الشيكات، والأنظمة المساندة لعمليات صرف الشيكات، والممارسات الفضلى في منظومة صرف الشيكات للحد من مشكلة تزوير، ونتائج وتوصيات الدراسة.

وتم خلال الاجتماعات وضع هيكل الدراسة الذي يعتمد على النقاط الاتية: فرضيات الدراسة، وأهمية الدراسة، وهدف الدراسة، ومنهجية الدراسة، والواقع الحالي، ومشكلة تزوير الشيكات، والقوانين والتعليمات الناظمة للعمل بالشيكات، واجراءات البنوك الداخلية لصرف الشيكات، وإدارة طباعة الشيكات، والعملاء، والمقاصة الالكترونية والأنظمة المساندة، والممارسات الفضلى للتعامل مع الشيكات، والنتائج والتوصيات.

❖ اللجنة القانونية في جمعية البنوك تعتمد صيغة جديدة لحوالة الحق

ناقشت جمعية البنوك في الأردن وعدد من المختصين في البنوك ضمن اللجنة القانونية في الجمعية، موضوع (حوالات الحق) للخروج بصيغة موحدة ومقبولة لهذه الحوالات يتم اعتمادها من البنوك الأعضاء عند تعاملها مع مختلف الفعاليات الاقتصادية.

ورحب مدير عام الجمعية بأعضاء اللجنة، وقال إن المطلوب هو الاعتراف بحوالة الحق من قبل الحكومة وان تكون هذه الحوالة ملزمة بغض النظر عن التحويلات، وإيجاد نص قانوني عن حوالة الحق بحيث تستخدمه البنوك بطريقة موحدة على أن يتم اعتماده من قبل البنوك وملزما للأطراف كافة.

وقال الاستاذ رضوان سيف من البنك العربي إنه طالما أن القانون نظم حوالة الحق فإننا لا نريد من الجهات الحكومية سوى الاعتراف وقبول هذه الحوالة بما يتفق مع أحكام القانون المدني.

وقدم الأستاذ عبد الحليم قطيشات من بنك الاتحاد نموذجا يستخدمه البنك بخصوص حوالة الحق وأطلع عليها أعضاء اللجنة القانونية.

وأكد المشاركون أنه لما كان من آثار حوالة الحق الصحيحة النافذة في حوالة مستحقات المقاولين تجاه الجهات الحكومية للبنوك لقاء التسهيلات التي تمنحها لهم، انتقال تلك الحقوق للبنوك بحيث تصبح هي الدائن المباشر للجهات الحكومية، ولا يعود المقاول (المحيل) هو صاحب الحق في تلك المستخلصات، والفرض تبعا لذلك ان لا تكون تلك المستحقات محلا للحجز بعد الحوالة النافذة بخروجها من ذمة المقاول وانتقالها الى ذمة البنوك، وهذا يتطلب تراضي (اتفاق) الأطراف الثلاثة (البنوك والمقاولين والجهات الحكومية) على هذه الحوالة باعتبارها عقدا من العقود التي تتم بالتراضي غير المعلق على شروط.

وأشاروا أن صيغة القبول التي تحقق الغاية من الحوالة يتوجب ان تكون خالية من اي شروط تمس صحة انعقادها بما في ذلك التحفظات التي تدرجها الجهات الحكومية في حال ورود حجوزات على حقوق المقاولين تحت يدها باعتبار أن القانون حدد الآثار التي تترب على ذلك وبالتالي يفترض ان تترك للقضاء ليقوم كلمته فيها وليس إدراجها ضمن القبول .

وبعد التداول والمناقشة تم التوصل إلى صيغة قبول موحدة للحوالة تحقق التوازن بين أطراف العلاقة بما يتفق مع أحكام الحوالة في القانون المدني والتوصية باعتماد البنوك لهذه الصيغة.

ب – الاجتماعات الأخرى

❖ جمعية البنوك تناقش مستجدات قانون فاتكا

ناقشت جمعية البنوك في الأردن أخر التطورات في موضوع تطبيقات الامتثال لقانون الحسابات الخارجية الأميركية (فاتكا) شارك فيه مدراء الامتثال في البنوك العاملة في المملكة.

وتم خلال الاجتماع بحث مستجدات القانون ومدى الاستعدادات التي تمت لتطبيق القانون في المملكة من قبل البنوك والمؤسسات التي تتعامل مع حسابات للأميركيين.

❖ البنوك تدرس إنشاء شركة لتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية

تدارست جمعية البنوك في الأردن في الاجتماع الذي التأم يوم ١١ آب العروض التي قدمتها الشركات وأحدث التطورات حيال مشروع إنشاء شركة لتوليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية لاستخدامها من قبل البنوك.

وناقش الاجتماع تحديد الميزانية الأولية اللازمة للتعاقد مع المستشارين الماليين والقانونيين والفنيين كافة للبدء في إجراءات تأسيس المشروع، وتحديد آلية تسديد حصيلة الميزانية بين البنوك، وآلية اختيار المستشارين المطلوبين، وصولا إلى تأسيس شركة خاصة تمثل البنوك المشاركة في المشروع، وتحديد لجنة من أعضاء الإدارة والموظفين المعنيين (لجنة إدارية) من البنوك لاتخاذ القرارات اللازمة لتسيير عملية تأسيس المشروع.

وبين يزن حدادين من كابيتال انفيست في العرض التقديمي أن حسم موضوع الشركة يحتاج إلى الاستعجال والإسراع في التحرك لإنشاء المشروع لأن هناك مشروعات مطروحة من قطاع الفنادق والاتصالات بالإضافة إلى الحكومة. مضيفاً أنه يجب اتخاذ قرارات من قبل البنوك المهتمة بالمشروع، أولها تأكيد المشاركة في المشروع وتمويل الشركة بمبلغ حوالي ٥٠٠ ألف دينار للمرحلة المقبلة، والتي من خلالها سيتم تثبت الجدوى وعلى أساس هذا العمل سوف نقوم باتخاذ القرار بخصوص المباشرة في المشروع أو التخلي عنه.

وأضاف أن المشروع يستهدف إنتاج ٤٠ ميجا واط على أن يقام في محافظة المفرق بتكلفة تقدر بنحو ٦٨ مليون دينار، على أن تكون مدة المشروع ٢٥ سنة وفترة الاسترداد حوالي ٦ سنوات والعائد على الاستثمار (IRR) المتوقع حوالي ٢٠ بالمئة. وبين أن هناك اتفاق مبدئي مع شركة نبكو على تخصيص ٣٠ ميجا واط من السعة للمشروع في نفس الوقت يوجد مشروعات أخرى تنافس البنوك على هذه السعة.

وبين أن قائمة البنوك التي أبدت اهتمامها في المشاركة في المشروع حوالي ٩ من أصل ١٤ بنكا بما فيهم البنك العربي، حيث طلب البنك تمديد فترة الدراسة للمشروع ولم يقم بتثبيت الرغبة بالمشروع بعد.

وقال إن المطلوب من هذه البنوك التي وافقت على المشاركة في المشروع تأكيد اهتمامهم بالمشروع بالإضافة إلى قرار بتمويل الشركة للمباشرة في المشروع، لنمضي في الخطوة التالية للتأسيس بتعين المستشار الفني للمشروع والذي تبلغ تكلفته حوالي مليوني دينار موزعة على أربعة مراحل، تكلفة الأولى ٣٨٠ ألف دينار وهذه المرحلة تثبت الجدوى الفنية للمشروع وبناء على هذه الدراسة تستطيع البنوك أخذ قرار نهائي بخصوص الاستمرارية في المشروع وتمويل ٦٥ مليون دينار لإنشاء المشروع أو عدم المباشرة فيه. وأكد أنه لهذا السبب نطلب من البنوك تمويل ٥٠٠ ألف دينار تدفع منها مبلغ ٣٨٠ ألف بالإضافة إلى مصاريف أخرى تخص المشروع، والمرحلة الأولى للمشروع تستغرق ما بين ٦ إلى ٩ شهور، وبعد اتخاذ القرار في المباشرة في المشروع تستغرق عملية الإنشاء من سنة إلى سنة ونصف.

وأوضح أن العرض المقدم من شركة توتال يقدر بحوالي ٣٨٠ ألف دينار وسوف يتم استقبال عرض أخر من شركة صن اديسن وهي

شركة أميركية وشركة أخرى لامار وهي شركة ألمانية.

وبين أن مبلغ نصف مليون دينار يوزع بشكل متساوي بين البنوك، ونسبة الملكية لكل بنك في الشركة سوف تكون متساوية، وعند الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع وكان هناك قرار بالاستمرار في المشروع، وعندها سوف تكون نسبة التوزيع حسب الاستهلاك لكل بنك.

❖ جمعية البنوك تعقد اجتماعا لمناقشة المفاهيم الأساسية للتسويات خارج إطار المحاكم

نظمت جمعية البنوك في الأردن اجتماعا للبنوك الأعضاء يوم ٥ أيار ٢٠١٤، لمناقشة المفاهيم الأساسية للتسويات خارج إطار المحاكم، وذلك بحضور ممثلين لمؤسسة التمويل الدولية IFC وممثلي البنوك من الدوائر القانونية.

وبين بنك الإسكان أن التطبيق الصحيح لمبادئ التسويات ومتطلبات نجاحها يتطلب وجود جهة رقابية وراعية لتلك المبادئ للتأكد من مدى جدية الأطراف في سعيها للمصالحة، واقترح أن يتم تشكيل لجنة بالتعاون بين جمعية البنوك والبنك المركزي وغرفة تجارة الأردن والمجلس القضائي/ وزارة العدل، على أن يكون من بين أعضائها محامون أردنيين لديهم خبرة واسعة ومحترفة في مجال البنوك والأمور التجارية بشكل عام.

وطلب عدم إصدار هذه المبادئ على شكل تشريع وعدم منحها صفة الإلزامية بل أن تكون اختيارية، حيث أنها ستكون التجربة الأولى من نوعها في الأردن ومن المتوقع حصول ثغرات قانونية وممارسات خاطئة في تلك الحالة عند تطبيقها بشكل اختياري وسوف تتيح الفرصة لاكتشاف نقاط الضعف والثغرات التي من الممكن حلها بشكل أسرع دون تعقيد.

ودعا بنك الإسكان إلى ضرورة مراعاة أحكام السرية المصرفية والتأكد من أن الأطراف لن يستخدموا ما قد يناقش أو يثار خلال المباحثات لصالحها في المحكمة، وان هذا ممكن الحصول عليه من خلال توقيع اتفاقية تضمن هذه الحقوق جميعها قبل الدخول بأية مناقشات للحل. مؤكد على حق البنوك بالمباشرة باتخاذ أية إجراءات قانونية بحق العملاء دون أية مسؤولية على البنك، وضرورة الاتفاق على كيفية دفع أتعاب أعضاء اللجنة وتحديد آلية واضحة لتطبيقها، فيما طالبوا بعرض المسودة النهائية للمبادئ على البنوك ليتم الاطلاع عليها بعد تعديلها.

أما البنك التجاري الأردني فقد أكد أن المشروع لا ضوابط قانونية له، وإنه في حال وجود ضمانات على التسهيلات مثل الرهن العقاري، فإنه ليس من الضروري الرجوع إلى عملية التسوية، منوها إلى وجود ميزات للمشروع بأنه يحافظ على استمرارية عمل الشركات الكبرى وعدم تعثرها، وإنجاز الخلافات بين البنك والشركات، والزيادة في تقديم الضمانات.

وخلص البنك إلى أن هناك إجماع على أن مشروع التسوية خارج إطار المحاكم ممتاز ويخدم البنوك، لكن على أساس أن هذا المشروع هو مبدأ حسب القيمة بالتقابل من خلال الشركات إضافة إلى أنه لا يتناقض مع التشريعات والقوانين الأردنية وإنما هو اتفاق فيما بين البنك والعميل.

وقال ممثلو كابيتال بنك أن الأردن ليس بحاجة إلى هذه المبادئ لعدة أسباب أبرزها أن تعليمات البنك المركزي غطت هذا الجانب وهي تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، إلى جانب تناولها في قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦ في مواد عديدة منه، وكذلك النصوص المتعلقة بتسوية النزاع سنداً لنص المادة ١/١٢٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ وكذلك القانون المدني الذي نظمت أحكامه عقد الصلح بين أطراف النزاع. مشيرين إلى أن المبادئ موضوع الدراسة ترتكز على أساس ودي قائم على حسن النية ويخلو من صفة الإلزامية، مما يؤدي لصعوبة التطبيق على أرض الواقع.

وطالب ممثلو البنك العربي الإسلامي الدولي تشكيل لجنة من مجموع الدائنين، على أن يتم عمل دراسة شاملة للأوضاع المالية للشركة المتعثرة من كافة الجوانب من خلال جهة استشارية محايدة لاتخاذ القرار المناسب للسير بالتسوية خارج المحكمة أم لا. ودعوا لوضع خطة الهيكلة بالتنسيق مع الشركة المتعثرة، ووضع مراقب من الهيئة لمراقبة تطبيق خطة الهيكلة في كافة المراحل، وعمل تقرير شهري يوضح مدى الالتزام بالخطة والوقوف على أي انحراف إن وجد لتصويبه و/أو اتخاذ القرار المناسب بشأنه أولا بأول. وأكدوا أنه من المتوقع أن يكون هناك صعوبة في تطبيق هذا النهج في الأردن لعدة أسباب منها: عدم صبغة المنهج بصفة قانونية تعطيه عدم جدية الأطراف في التوصل لحلول ودية، ورغبة المدينين في استغلال وإطالة أمد المفاوضات لكسب مزيد من الوقت قبل التوجه إلى القضاء. وأشاروا إلى فشل عدة حالات من الواقع العملي على الرغم من توفير كل السبل لهيكلة تلك الشركات واستمرارها في النشاط الاقتصادي.

وقال مصرف الراجحي إن المشرع الأردني قد تبنى لذات الأهداف مثل هذه الآلية والمعروفة بالصلح الواقي من الإفلاس، والتي تقوم على ذات الأسس والمعايير والمبادئ التي يقوم عليها مشروع المبادئ المقترحة، ويكاد يكون وجه الخلاف الوحيد هو وجود الرقابة القضائية في الصلح الواقي من الإفلاس وغيابها في مشروع إعادة هيكلة ديون الشركات خارج المحاكم. وأضاف أن مبادئ عمان غير ملزمة للبنك الدائن ولا تستند إلى أي صيغة تشريعية ملزمة وإنما تنطوي على محض محاولة لتنسيق عملية التفاوض بين البنك والمدين المتعثر وتنظيم عملية المفاوضات، وهذه المسالة قد تحقق عدالة بالنسبة للشركات بمنحها الفرصة في إعادة هيكلة ديونها إلا أنها تشكل مخاطر بالنسبة للبنوك الدائنة. وبين أن أهم حسنات هذا المشروع للبنوك تتمثل في أن البنك الدائن يتمكن من الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول وضع الشركة وأسباب التعثر وبالتالي يتمكن من إصدار القرار بإبرام جدولة يطمئن لها البنك، والتخفيف من وطأة تزاحم الدائنين والتي غالبا ما نجد فيها طرفا أقوى من الأطراف الأخرى بسبب حق امتياز على عقار أو ما شابه ذلك، واختصار الوقت والجهد الذي قد يستغرقه أمد التقاضي خصوصا عندما تكون بصدد شركة متعثرة لدى أكثر من بنك. بينما تتمثل أهم مخاطر البنك في اعتماد المشروع على مبدأ حسن النية لدى الشركة المتعثرة بما تقدمه من معلومات للبنك الدائن، الأمر الذي قد يدفع الشركة لاستغلال حسن النية وتقديم معلومات مضللة للبنك، إلى جانب احتمال تهريب أموال الشركة قبل فترة التجميد وخلالها، وهو ما قد يتم اتخاذه ذريعة لإطالة أمد متابعة الشركة المتعثرة. وبخصوص حسنات المشروع للشركات فهي تكاد تنحصر في تفادي الشركة للإضرار بأعمالها أو سمعتها التجارية نتيجة الإجراءات القانونية التي قد يتم اتخاذها بحقها من قبل البنوك. ويرى مصرف الراجحي أن هذه الإجراءات المتاحة أمام الشركة لتفادي التعثر دون الحاجة إلى إتاحة خيارات أخرى أمام الشركة تسمح بتدخل البنك في شؤون عملية بشكل مباشر أو غير مباشر. وفضلا عن ذلك، قال البنك فإن وجود مثل هذا المشروع ولهذه الغايات يجب أن يناط بجهة رقابية تضمن تحقيق الحد الأدنى من التزام الأطراف ذوي العلاقة، وأن هذه الرقابة هي ما نظمه المشروع في الصلح الواقي من الإفلاس. كما يرى مصرف الراجحي أن الصلح الواقي من الإفلاس مع خضوعه لرقابة قضائية يعد أكثر حماية لمصالح جميع الأطراف لما ينطوي عليه من جدية الشركة التي تتقدم بطلب الصلح الواقي من الإفلاس.

وقال البنك العربي أن المبادئ المطروحة تمثل مبادئ عامة لا يختلف حولها اثنان ولعل الواقع العملي وما يجري عليه العمل في البنوك من أن باب التسوية خارج نطاق المحاكم متاح لأي مدين تتوافر لديه الجدية في تسوية المديونية ولعل التسويات التي تمت خارج المحاكم مع العديد من المدينين كانت أكثر نفعا للبنوك من الذهاب إلى المحاكم وانتظار صدور الأحكام بشأنها، إلا أن تنظيم أولويات البنوك والتنسيق بينها لتسوية مديونية احد المدينين هي لب هذا المشروع والتي قد تختلف حولها البنوك لاختلاف الضمانات المتوافرة لها في مواجهة المدين ولعل إجبار البنوك على عقد مثل التسويات هو المحور الأساس في إبداء ملاحظاتنا على هذا المشروع لأنه من المعروف انه لا يجوز إجبار الأطراف على التعاقد تطبيقا لمبدأ سلطان الإرادة ولمخالفة ذلك للمبادئ الدستورية التي تترك للأطراف حرية التعاقد. وأضاف أن ترك الأطراف لعقد التسويات دون ضوابط يفقد هذا المشروع أهميته وجدواه، ولعل ما أبداه الخبير الدولي لدى مؤسسة التمويل الدولية في الاجتماع الذي تم عقده في مقر الجمعية ما يجيب على التساؤل في كيفية جذب البنوك لعقد التسويات مع المدينين المتعثرين؛ فقد ذكر الخبير الدولي أنه قد يتضمن بلاغ صادر عن البنك المركزي الأردني مزايا معينة تعطى للبنوك التي تقبل بعقد هذه التسويات وهذا الأمر مقبول من الناحية

القانونية.وقال البنك إننا نرى انه لا يتوجب أن تصدر هذه المبادئ بموجب تعليمات صادرة عن البنك المركزي الأردني لأن هذه التعليمات إن صدرت فإنها ترقى لمرتبة التشريع وهذا التشريع قد يكون مخالفا للمبادئ الدستورية في حرية التعاقد. وأضاف البنك نرى أن يتم إصدار مثل هذه المبادئ عن جمعية البنوك باعتبارها توصيات للبنوك كميثاق شرف يتضمن الرغبة في عقد التسوية وان يتم إصدار بلاغ عن البنك المركزي بأنه في حال الأخذ بهذه المبادئ يتم منحها مزايا معينة ينص عليها هذا البلاغ وبذلك نتلافى صدور تشريع ملزم قد يخالف المبادئ الدستورية في حرية التعاقد.

❖ جمعية البنوك تعقد سلسة اجتماعات لمناقشة حوسبة عمليات الحجز وفك الحجز

عقدت جمعية البنوك في الأردن سلسلة من الاجتماعات لمناقشة موضوع حوسبة عمليات الحجز وفك الحجز بين البنوك و دائرة ضريبة لدخل والمبيعات.

حيث عقدت الجمعية الاجتماع الأول بتاريخ ١١ أيلول ٢٠١٤ وذلك بحضور ممثلين عن دائرة ضريبة لدخل والمبيعات وممثلين عن البنوك الاعضاء. وتم خلال الاجتماع الاستماع لوجهة نظر ممثلي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول موضوع حوسبة عمليات الحجز وفك الحجز بين البنوك ودائرة ضريبة لدخل والمبيعات من خلال نظام خاص بذلك.

وعقدت جمعية البنوك في الأردن الاجتماع الثاني لممثلي البنوك مع مستشاري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يوم الأول من تشرين الأول ٢٠١٤، وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بالتحضيرات لإبرام مذكرة تفاهم لتنظيم العلاقة بين البنوك ودائرة الضريبة فيما يتعلق بالحجز وفك الحجز.

حيث أشار ممثل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بشير الزعبي أن هذا الاجتماع يأتي امتداداً للاجتماع السابق مع ممثلي البنوك الذين يتعاملون بالحجز الورقي والمراسلات التي تتم عن طريق دائرة ضريبة الدخل. وبين أن الآلية الجديدة ستتم عن طريق الحاسب الآلي ومن خلال نظام في دائرة ضريبة الدخل، حيث يتم من خلاله إدخال بيانات الأشخاص أو الشركات المراد الحجز عليهم وفق نموذج خاص محوسب ومن ثم يقوم موظف البنك المعني بسحب هذا النموذج من خلال موقع مخصص في دائرة ضريبة الدخل وطباعة هذا النموذج وتفريغ المعلومات.

وقال إنه سيتم الطلب من البنوك تعين ضابط ارتباط بين ضريبة الدخل والبنوك بالإضافة إلى أنه سيتم تخصيص موظف من دائرة ضريبة الدخل لتسهيل العملية في الاستفسار عن الحجز وفك الحجز. وأشار إلى أن الآلية الورقية المقترحة هي ورقة محوسبة مرتبطة بقاعدة بيانات من ضمن نظام تم برمجته وتطويره لهاذ الغرض، تقود الضريبة من خلاله بتسجيل المعلومات الخاصة بالحجز وفك الحجز على النظام وأرشيف البيانات كاملة التي تخص الحجز وفك الحجز والحجز الجزئي بالإضافة إلى خانة بالملاحظات في حالة وجود تشابه بالأسماء او اي معلومة اخرى يمكن ان تدون فيها.

وأكد أنه تم إنشاء خدمة online متعلقة بالحجز وفك الحجز مع دائرة الأراضي والمساحة، ودائرة الترخيص، والجمارك الأردنية، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، بالإضافة إلى سوق عمان المالي.

وقال إنه نظرا للسرية المصرفية التي تعتمدها البنوك من خلال تعليمات البنك المركزي الأردني، فإنه لن يتم الدخول إلى قاعدة بيانات البنوك من خلال دائرة ضريبة الدخل، بل ستقوم الدائرة بالدخول إلى قاعدة بيانات مشتركة بين دائرة الضريبة والبنوك. وأضاف إنه سوف تتمكن البنوك من الدخول إلى قاعة البيانات من خلال user name & password ومن ثم الاطلاع على البيانات والمراسلات.

وبين أنه عند دخول موظف البنك على هذه البيانات سوف تتغير هذه العملية من ارسال كتاب الحجز الى قيد العمل أو التنفيذ، وبمجرد ما تم الحجز يقوم الموظف بعكس الاشارة على النظام اما بانه تم الحجز او بانه لا يوجد حساب للمجوز عليه بموجب الكتاب. وأشار إلى أنه

سيكون هناك أيقونة في النموذج المحوسب لطباعة كتاب الحجز للشركة او للشخص المحجوز عليه لأغراض تزويدها للعميل لأغراض مراجعة دائرة ضريبة الدخل، ويضم هذا الكتاب رقم الكتاب، وتاريخ الكتاب، وقيمة الحجز، والمديرية المعنية بالحجز، والاسم والرقم الوطني.

وبين أن العملية ستكون الكترونية بشكل كامل ومربوطة الكترونيا مع دائرة الاحوال المدنية وان دقة المعلومات المرسلة من دائرة الضريبة حوالي ٩٩ بالمئة.

هذا وقد عقدت الجمعية اجتماعاً آخر بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠١٤ ضم أعضاء اللجنة القانونية ومديري دوائر العمليات في البنوك الأعضاء ومندوبي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وذلك لمناقشة مسودة مذكرة التفاهم المقترحة من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والهادفة لقيام بإجراء الحجز وفك الحجز إلكترونياً.

وقد قام مندوبي دائرة الضريبة خلال الاجتماع بتقديم عرض يشرح كيفية استخدام النافذة الالكترونية التي ستخصصها الدائرة للبنوك للدخول من خلالها إلى النظام وتنفيذ الحجز أو فك الحجز الكترونياً. وبعد ذلك تم الاستماع إلى ملاحظات واقتراحات مندوبي البنوك حول النظام المقترح، بالإضافة لملاحظاتهم حول مسودة مذكرة التفاهم المقترحة. وقد تم الاتفاق أن تقوم البنوك بإرسال ملاحظاتها النهائية على النظام وعلى مذكرة التفاهم لجمعية البنوك لتقوم بتجميعها وإرسالها لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، والتي تعهدت بأن تأخذ ملاحظات البنوك بعين الاعتبار.

ج- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

١) ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٤ ورش العمل التالية:

❖ ورشة عمل لمناقشة تجارب تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

نظمت جمعية البنوك في الأردن وسند للتسهيلات التكنولوجية ورشة عمل بتاريخ ١٧ شباط ٢٠١٤ لعرض قصص النجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف بناء إستراتيجية للبنوك الأردنية وكيف يمكن ضمان نمو عمليات الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الأردنية، والخبرات الأردنية في هذا المجال والصعوبات التي تواجه تصميم منتجات لهذا النوع من المؤسسات.

وتم خلال الورشة عرض أفضل الممارسات الدولية في مجال إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقصص نجاح لهذا النوع من القروض، وتجربة بنوك اوزبكستان في الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، ودور المستثمرين في هذا التمويل. وتضمنت الورشة طاولة مستديرة تمت خلالها تلقى مجموعة من أسئلة ومداخلات الحضور.

❖ ورشة عمل بعنوان دور سكرتير مجلس الإدارة وأمناء السر حسب الممارسات المثلى لحوكمة الشركات

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع بيت الحوكمة الأردني ومؤسسة التمويل الدولية IFC ورشة عمل بعنوان دور سكرتير مجلس الإدارة وأمناء السر حسب الممارسات المثلى لحوكمة الشركات وذلك خلال الفترة ٢٨-٢٩ نيسان ٢٠١٤.

واشتملت الورشة على معلومات أساسية حول حوكمة الشركات، ومجالس الادارة واجتماعات اللجان ودور سكرتير مجلس الإدارة وأمناء السر في التعامل مع الشركاء واصحاب المصالح.

❖ ورشة متخصصة حول تأهيل الكوادر البشرية في مجال صناعة صكوك التمويل الإسلامي

عقدت جمعية البنك في الأردن بالتعاون مع وحدة صكوك التمويل الإسلامي في دار الخبرة ورشة عمل متخصصة حول تأهيل الكوادر البشرية في مجال صناعة صكوك التمويل الإسلامي وذلك بتاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٤.

وقد أجمع المشاركون في الورشة أن صكوك التمويل الإسلامية بما تتيحه كوسيلة تنموية مهمة، يحتاج إلى المزيد من التثقيف والتوعية والنوافذ الإرشادية التي تعزز فرص نجاح المنتج في السوق الأردني. وأوصى المشاركون في ورشة العمل التي عقدتها جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع وحدة صكوك التمويل الإسلامي في دار الخبرة بإيجاد دليل إرشادي شامل وموحد يسهل على المستثمر وينظم منتج صكوك التمويل الإسلامي الذي تحكمه جملة من القوانين والأنظمة والتعليمات. وأكد المشاركون أهمية تأهيل الكوادر البشرية في مجال صناعة صكوك التمويل الإسلامي بتبني مشروع لبناء الخبرات وتأهيلها مع الاستفادة من تجربة الأسواق صاحبة الخبرة في مجل اصدر الصكوك الإسلامية. ودعوا لضرورة استقرار التشريعات، خصوصا في الجوانب الضريبية فيما يتعلق بالانجازات الواردة في قانون الصكوك، وهو ما أكده ممثلو الجهات الدولية التي شاركت في الورشة، بالإضافة لتشكيل لجنة مصغرة لمتابعة التوصيات الصادرة عن المشاركين، فيما تقرر أن تقوم جمعية البنوك بالتعاون مع دار الخبرة بعقد ورشه عمل أخرى تضم كافة الجهات ذات العلاقة بإصدار الصكوك الإسلامية مثل البنك المركزي الأردني ودائرة مراقبة الشركات وهيئة الأوراق المالية ووزارة المالية والشركات المساهمة العامة الكبرى.

وتحدثت في الورشة المستشار لدى هيئة الأوراق المالية المتحدث الرئيسي في الجلسة الافتتاحية ملك غانم حول أهمية منتج صكوك التمويل الإسلامية لشريحة واسعة من المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار بالأسناد التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعتبر الصكوك التطبيق العملي والقانوني لها. وأكدت غانم على أهمية عقد الورش والبرامج التوعوية لدور في التثقيف بالمنتج، داعية إلى المزيد من الاهتمام من قبل الجهات الحكومية لتعريف المستثمرين والمواطنين بما تم انجازه على صعيد البنية التشريعية المتكاملة.

وتناولت الجلسة الأولى نظام الشركة ذات الغرض الخاص تحدث فيها رئيس هيئة مديرين دار الخبرة الأستاذ سالم الخزاعلة عن الشكل القانوني الذي تتخذه الشركة ذات الغرض الخاص وأهم الأحكام التي تنظمها والآلية المتبعة في تسجيلها وآلية تكوينها وأغراضها ووظيفتها القانونية والعملية في إصدار الصك.

وتناول مساعد مراقب عام الشركات نضال الصدر النظام القانوني لتسجيل الشركات والسجل المتعلق بالشركة ذات الغرض الخاص وأحكام الشركة من حيث ملكيتها وموجوداتها وبياناتها المالية والقيود الواردة عليها والإعفاءات الضريبة التي تتمتع بها.

وتحدث المستشار القانوني المتخصص في مجال المنتجات المالية الإسلامية عبد الكريم الكيلاني عن أهمية النظام الذي جاء متفقا مع المنهجية المقررة في بيوت الخبرة العالمية في صناعة التمويل الإسلامي التي تعد الدعامة الأولى في هياكل صكوك العقد الشرعي الذي تصدر كافة الوثائق اللاحقة من إعلان وكالة وتعهدات وإقرار ائتمان واتفاقية إدارة خدمات واتفاقية تسويق بما يتلاءم مع أحكامه، مؤكدا أن الدعامة الأولى هي المعايير الشرعية وهيكلة الصك.

وأشار الكيلاني إلى أن نظام عقود الصكوك قد تضمن القواعد الأساسية التي تنظم المسائل المتعلقة بالتعهدات والتداول والشروط المحظورة والضمانات وقواعد توزيع الأرباح والإطفاء وغيرها.

بدوره، عَرّفَ مدير الرقابة والتفتيش في دائرة الإفتاء العام الدكتور باسل الشاعر الصكوك بأنواعها، وتناول الضوابط الشرعية للصكوك وفق أحكام القانون والنظام، والتنضيد الحقيقي والحكمي وغيرها من المسائل التي تضمنها نظام عقود الصكوك كقواعد عامة تضبط مسألة الإصدار.

وأكد مدير جمعية البنوك في الأردن اهتمام الجمعية بمدى استعداد الجهات الحكومية والرقابية والقطاع الخاص للاستفادة من نضوج واكتمال البيئة التشريعية الخاصة بالصكوك الإسلامية.

وشارك في الورشة ممثلي وزارة المالية والبنك المركزي الأردني ودائرة مراقبة الشركات وعدد من البنوك العامة في المملكة وممثلين عن جهات دولية.

❖ ورشة عمل حول بدائل تمويل الطاقة المتجددة في المملكة

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مجموعة السند للقانون (ايفرشيدس) ورشة عمل حول بدائل تمويل مشاريع الطاقة المتجددة يوم ١٦ أيلول ٢٠١٤.

وناقش المشاركون في الندوة موضوعات التكنولوجيا المستخدمة في الطاقة المتجددة وكيفية عملها، ومناقشة المخاطر الرئيسية وكيفية التخفيف منها، وبحث أفضل الآليات لهيكلة وتمويل تلك المشاريع، وشرح الإطار التنظيمي للطاقة المتجددة في المملكة. وحضر الورشة عدد من الخبراء المعنيين في موضوعات الطاقة المتجددة في المملكة.

٢. الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٤ الدورات والبرامج التدريبية التالية:

❖ جمعية البنوك تنظم دورة بعنوان التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني في جامعة اليرموك بمدينة أربد

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة بعنوان التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني المرتبطة بالعمليات المصرفية في جامعة اليرموك بمدينة أربد وذلك خلال الفترة ٥-٧ أيار ٢٠١٤. وقد تناولت الدورة تناولت الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١وتعديلاته وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاتة والمتعلقة بعمليات البنوك. كما تناولت الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بها والتي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل إجراء اي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي و توقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها سواء كانت متعلقة بالشركات أو الأفراد في المجالات التالية:

أولا: في مجال السياسة النقدية، تناولت الاحتياطي النقدي الإلزامي، والفوائد والعمولات، وإتفاقيات إعادة الشراء، وإصدار البنوك شهادات إيداع، والمحافظ الإستثمارية بالدينار الأردني.

ثانيا: في مجال التنظيم والرقابة المصرفية، تناولت موضوعات رؤوس أموال البنوك وكفاية رأس المال، والسيولة، وحدود الائتمان (تركزات الإئتمان)، والكفالات والكمبيالات، والأخطار المصرفية، وعدم التذرع بالبنك المركزي عند رفض منح تسهيلات، والإستثمار والتملك، خصوصا تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات، وتملك البنوك لشركات تأمين، وتملك العقارات، وأعمال البنوك مثل خدمات البوندد وممارسة البنوك لأعمالها بوسائل إلكترونية والبيانات المالية للبنوك، والبيانات المالية للبنوك الإسلامية، وتصنيف التسهيلات وإعداد المخصصات، والكشوفات الشهرية والفصلية، والبيانات المالية الربع سنوية، وبيانات فروع فلسطين، وإجراءات التصويب والعقوبات لمخالفات البنوك، ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم، وإدارة الودائع المجمدة، وتقسيم التركات المودعة لدى البنوك، والاستعلام عن ملكية الأوراق المالية وتداولها، وإعتماد البطاقة الشخصية في

المعاملات المصرفية، والتعاون مع البعثات الدبلوماسية.

ثالثا: في مجال العملة الأجنبية، ومراقبة العملة الأجنبية، وإدارة المحافظ الاستثمارية بالعملات الأجنبية، والتعامل بالعملات الأجنبية على أساس الهامش، وإدارة موجودات / مطلوبات البنوك بالعملات الأجنبية، وبيع وشراء العملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني، ومقايضة البنوك المرخصة العملات الأجنبية بالدينار الأردني مع البنك المركزي.

رابعا: في مجال نظام المدفوعات الوطني من حيث الشيكات، والمقاصة، والشروط العامة لحسابات البنوك المرخصة بالدينار الأردني، وإلغاء التوقيع اليدوي، وخدمة الاستعلام من مركز استعلام العملاء، ونظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS)، والتعامل مع النقد والنقد المزيف، وحسابات الوزارات والدوائر الحكومية لدى البنوك المرخصة، وبيان الآثار القانونية والعقدية والرقابية ولالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وتوضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

وتهدف الدورة إلى تعميق معرفة المشاركين بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبالجوانب العملية والإجرائية والقانونية المتعلقة بها وخصوصا ما يرتبط بالعمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي والعقود المصرفية وأخذ الضمانات اللازمة والآثار المرتبطة بذلك بما يحمي حقوق البنوك، وتعميق معرفة المشاركين بالآثار والنتائج والمخاطر المترتبة على مخالفة التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، ورفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية ومنح الائتمان وإدارة العقود البنكية من نواحي كيفية التعامل مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

كما تهدف إلى تحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها في العقود المصرفية المختلفة وبناء قاعدة من النقاط المرجعية التي على البنك مراجعتها بشكل دوري والمرتبطة بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتعميق معرفة المشاركين بكيفية صياغة الشروط الخاصة في العقود المصرفية والتي تراعي التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتوفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال ائتمان الشركات على تقييم موقف البنك في ضوء المتطلبات الواردة في التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

❖ جمعية البنوك تنظم برنامجا تدريبيا حول التأمين البحري وفتح الاعتمادات المستندية

نظمت جمعية البنوك في الأردن خلال الفترة ١٥-٢٦ حزيران ٢٠١٤ البرنامج التدريبي (التأمين البحري وفتح الاعتمادات المستندية) بالتعاون مع الجامعة الألمانية الأردنية التي تعتمد البرنامج والاتحاد الأردني لشركات التأمين.

ويهدف البرنامج التدريبي الذي استضافه اتحاد شركات التامين، إلى تعريف المشاركين بجوانب التأمين البحري وفتح الاعتمادات المستندية المتعلقة بالشروط المتداولة عالمياً ومستجداتها والتغطيات وانواعها وشروط التسليم في التجارة العالمية INCOTERMS 2010 واجراءات الحد من حالات الاحتيال.

وشارك في البرنامج موظفو شركات التأمين في دوائر التأمين البحري والدوائر ذات العلاقة، ووسطاء التأمين، وموظفو البنوك الاردنية من دوائر الاعتمادات المستندية، وأعضاء غرفة التجارة والصناعة ودوائر التأمين في المؤسسات العامة والخاصة وأعضاء نقابة وكلاء الملاحة البحرية وأعضاء جمعية المستوردين والمصدرين .

وتضمن البرنامج محورين اساسيين الأول خاص بالتأمين من حيث أهمية تأمين النقل وأطراف العلاقة التأمينية فيما يتعلق بالتأمين البحري، ومقارنة المستجدات للشروط العالمية والتغطيات الممنوحة للفترة ١٩٨٢-٢٠٠٩، ومتطلبات اصدار وثائق تأمين اخطار النقل

والاجراءات المطلوبة لاستكمال فتح الاعتماد، والمصلحة التأمينية للبنوك في تغطيات أخطار النقل، والشروط الواردة في اتفاقيات إعادة التأمين البحري والشروط العالمية ذات العلاقة.

أما المحور الخاص بالبنوك فقد ناقش موضوع الاعتمادات المستندية من حيث متطلبات فتح الاعتمادات المستندية، والعلاقات التعاقدية بين أطراف الاعتماد المستندي طبقا للمعايير الدولية، وأنواع الاعتمادات المستندية وبدء انتهاء مسؤولية البنك في كل منها، وتدقيق المستندات طبقاً للمعايير الدولية، ولمحة عن شروط التسليم في التجارة العالمية INCOTERMS 2010 واجراءات الحد من حالات الاحتيال من وجهة النظر البنكية.

وحاضر في البرنامج نخبة من المحاضرين المتميزين من قبل الاتحاد والجمعية والمتخصصين في مجال التأمين البحري والاعتمادات المستندية من الذين يتمتعون بمؤهلات علمية وخبرة عملية متميزة في هذا المجال لتغطية الموضوعات كافة.

❖ دورة تدريبية حول تحليل الائتمان المصرفي ومخاطره باستخدام المؤشرات المالية والإدارية والقانونية

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان (تحليل الائتمان المصرفي ومخاطره باستخدام المؤشرات المالية والإدارية والقانونية) خلال الفترة ٢٣-٢٥ حزيران ٢٠١٤.

واشتملت الدورة على موضوعات حول تعريف الائتمان المصرفي، وأهمية وخطورة تحليل الائتمان على اداء ونتائج البنوك، والعوامل التي تؤثر على قدرة ورغبة وسياسات البنوك التجارية في التسليف، وأساسيات الائتمان المصرفي، وعناصر الدراسة الائتمانية التي يتم اجراؤها والنقاط التي يجب التركيز عليها، وطريقه الحصول على المعلومات وأسلوب وطريقة تحليلها والوصول إلى نتائج، وتحليل الميزانيات والبيانات المالية للشركات ودلالات الارقام والنقاط الواردة فيها واثرها في اتخاذ القرار الائتماني او تعديله، والمخاطر الائتمانية وتقييم وادارة المخاطر، وأنواع المخاطر الائتمانية وتحليلها، وتغطيه المخاطر مثل هيكله الائتمان والشروط والضمانات.

كما اشتملت على تصنيف مخاطر الائتمان، وتمويل راس المال العامل من حيث الدورة التشغيلية والفجوة التمويلية، وانواع الضمانات وتوثيقها، والرقابة عليها، والتوثيق القانوني للتسهيلات، إلى جانب دراسة حالات عملية في مجال تحليل الائتمان المصرفي.

وتهدف الدورة إلى اطلاع المشاركين على الجوانب الرئيسة المتعلقة بالائتمان، وتعريفهم بأسس السياسة الائتمانية الحقيقية وما يجب ان تتضمنه، إلى جانب تعريف المشاركين بأنظمة التقييم الائتماني والمؤشرات الائتمانية سواء منها المؤشرات المالية والادارية والقانونية والاقتصادية، واطلاعهم على الآلية المناسبة لهيكلة الائتمان ومعرفه طريق التمويل المناسبة لمختلف النشاطات والمخاطر المتعلقة بها والسبل المناسبة لتغطيتها، وتوضيح المؤشرات التي تساعد على التنبؤ بأوضاع العملاء لغايات صناعه القرار الائتماني او تحديد اليه التعامل معهم.

وشارك في الدورة عدد من موظفي دوائر التسهيلات الائتمانية والرقابة على الائتمان في البنوك.

❖ دورة حول تعليمات المركزي للتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية حول التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني المتعلقة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية خلال الفترة ٢٥-٢٧ آب ٢٠١٤.

وتناولت الدورة، التي حاضر فيها الأستاذ سالم الخزاعلة، الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠وتعديلاته، والمتعلقة بعمليات البنوك المرتبطة بالتعامل والتعاقد مع العملاء والعلاقة معهم.

وتم خلال الدورة استعراض وشرح وتوضيح الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، والتي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل إجراء أي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي و توقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها في المجالات التالية: شفافية وأصول وشروط محفظة التجزئة المتعلقة بالنماذج والعقود المعتمدة من البنك، والسياسة الائتمانية ومكوناتها، والتكاليف المحددة في العقود والإفصاح عنها، وأسلوب وطريقة التعاقد مع العملاء وشروطه، ومكونات عقد الائتمان وما يترتب على العميل والكفيل في حالة الإخلال بالعقد .

والواجبات الملقاة على البنك بعد توقيع العقد من العميل، والواجبات الملقاة على البنك في حال التأخر عن السداد، وعجز العميل عن السداد ووصوله إلى مرحلة التعثر، واجبات البنك في حال كون الائتمان الممنوح بموجب بطاقة ائتمان من نواحي: الحد الأعلى للفائدة، وتكلفة تجديد البطاقة، وخدمة العميل من نواحي الإبلاغ عن الفقدان والسرقة والحركات على الحساب وكشوف الحساب، وحل المشاكل والاعتراضات، والعمولات والرسوم، والحدود القصوى للرسوم والعمولات، والإفصاح عن أسعار العمولات والرسوم، والحسابات الجامدة، ومتى يعتبر الحساب جامدا، وواجبات البنك في حالة تجميد الحساب، والحركات على الحساب.

كما تناولت المعلومات والوثائق التي يجب على البنك تزويد العميل منها وطريقة التوثيق، والمتطلبات الرقابية التي على البنك الالتزام بها تجاه البنك المركزي بخصوص تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، وبيان الآثار القانونية والعقدية والرقابية ولالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وتوضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

وتهدف الدورة التدريبية إلى تعميق معرفة المشاركين بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمتعلقة بتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم ٢٠١٢/٦٦ وتعديلاتها بالجوانب العملية والإجرائية والقانونية المتعلقة بها وخصوصا ما يرتبط بالعمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي والعقود المصرفية وأخذ الضمانات اللازمة والآثار المرتبطة بذلك بما يحمي حقوق البنوك.

وتعميق معرفة المشاركين بالآثار والنتائج والمخاطر المترتبة على مخالفة التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي المتعلقة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، و رفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية ومنح الائتمان وإدارة العقود البنكية من نواحي كيفية التعامل مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

وتحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها في العقود المصرفية المختلفة وبناء قاعدة من النقاط المرجعية التي على البنك مراجعتها بشكل دوري والمرتبطة بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتعميق معرفة المشاركين بكيفية صياغة الشروط الخاصة في العقود المصرفية والتي تراعي التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

كما تهدف إلى توفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال ائتمان الشركات على تقييم موقف البنك في ضوء المتطلبات الواردة في التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

د. نشاطات وأخبار أخرى

❖ محافظ البنك المركزي يلتقي مدراء ورؤساء مجالس إدارات البنوك والقيادات الاقتصادية الاردنية

قال محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز خلال المحاضرة ألقاها خلال اللقاء السنوي مع مدراء ورؤساء مجالس إدارة البنوك

الأردنية ونخبة من الاقتصاديين الذي نظمته جمعية البنوك في الأردن تحت عنوان الاقتصاد الأردني التحديات والآفاق يوم ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٤، إن البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، والذي ترافق مع خطوات مهمة للإصلاح السياسي، ساهم في مواجهة التحديات التي واجهها الاقتصاد الأردني خلال العامين الماضيين، وان انعكاسات تلك التحديات قد تجاوزناها باقتدار وفاعلية لنبدأ بعدها مرحلة جديدة من الآفاق الاقتصادية المبشرة. وأضاف أن الإجراءات المالية والنقدية والسياسية التي اتخذت رغم صعوبة المرحلة قد جنبت اقتصادنا الوطني العديد من المخاطر وأعادته لمساره الصحيح وأثبتنا قدرة عالية في تطبيق برنامج وطني للإصلاح طموح بشهادة المؤسسات الدولية.

وبين أن النمو الاقتصادي واصل تحسنه ليقارب ٣٪ خلال عام ٢٠١٣، وارتفع حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي ليتجاوز ١٢ مليار دولار، وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي للمملكة بحوالي ٢٠٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٣، وتحسنت تنافسية صادراتنا الوطنية خاصة غير التقليدية منها والتي نمت بنسبة ٧,٩٪ على الرغم من انخفاض أسعارها عالميا.

وبين المحافظ أن إجراءات السياسة النقدية والبرامج والمشاريع المالية المختلفة قد ساهمت في تعزيز النمو، فلم يدخر البنك المركزي جهدا في استخدام ادواته النقدية على اختلافها لخدمة الاستقرار النقدي وحفز النمو الاقتصادي كان آخرها تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع ٢٥ نقطة أساس في بداية هذا الأسبوع الحالي لتشجيع تدفق الائتمان للقطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي.

وأكد المحافظ أن المرحلة المقبلة تتطلب إجراءات كفيلة بضبط الإنفاق العام وتحسين الإيرادات العامة مع مراعاة العدالة في تحمل العبء الضريبي وبما يكفل تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي لمواجهة التحديات التي لازالت ماثلة أمام اقتصادنا الوطني كتخفيض عجز الموازنة وخسائر قطاع الطاقة وتخفيض المديونية العامة لتقليل الضغط على ميزان المدفوعات وتعزيز الثقة بالاستقرار الاقتصادي وضمان عدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول التمويل. منوهاً إلى أن العبء المرتبط بالأزمة السورية واستمرار تدفق اللاجئين، يحتاج لجهود متواصلة ودعم المجتمع الدولي.

وشدد المحافظ على ضرورة تعزيز الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع مسيرة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال توفير بيئة الأعمال الملائمة وتحفيز الاستثمار في القطاعات الواعدة التي تتمتع بميزة تنافسية والقادرة على خلق المزيد من فرص العمل، كونه الأقدر على خلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، خاصة في ظل تضخم حجم القطاع العام. وضمن رؤيته للإصلاح بمفهومه الواسع، أشار الدكتور فريز إلى أهمية تسريع خطوات الإصلاح في سوق العمل والاختلالات المزمنة التي يعاني منها، من خلال موائمة مخرجات الأنظمة التعليمية والمهنية مع احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية.

من جانبه قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم إن عام ٢٠١٣ لم يكن مميزا للبنوك فحسب، بل كان مميزا للبنك المركزي أيضا، اذ استطاع مواجهة العديد من التحديات التي تعرض لها الأردن، باتخاذه خطوات وقائية وأخرى علاجية تمكن بموجبها احتواء امتدادات الأزمة والانتقال خلال أشهر قليلة إلى مرحلة من الاستقرار النقدي.

وأضاف ان نتائج هذه الخطوات أثمرت عن ارتفاع في الاحتياطيات الأجنبية لدى المركزي بأكثر من ٨٠ بالمئة لتتجاوز حاجز ١٢ مليار دولار، إلى جانب اتخاذ المركزي جملة من الإجراءات والتدابير غير التقليدية لتوفير التمويل اللازم للحكومة، ودفع عجلة النمو وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، والتي توجت أخيرا بتخفيض أسعار الفوائد على جميع أدوات السياسة النقدية ٢٥ نقطة أساس للمرة الثالثة في أقل من ستة أشهر، الأمر الذي أشاع أجواء من التفاؤل سرعان ما انعكست على أداء سوق الأسهم الأردني الذي أضاف إلى إجمالي قيمته السوقية أكثر من مليار دينار.

وأشار السالم إلى المبادرات التي أطلقها البنك منها إعادة هيكلة أنظمة الدفع والتسويات في المملكة، وتطوير قنوات الدفع الإلكتروني، إضافة إلى دعم القطاعات الواعدة وفي مقدمتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد ضرورة التعامل بمنتهى الدقة مع ما ينتظر الحكومة من استحقاقات اقتصادية، للحفاظ على ما تم تحقيقه من إنجازات والبناء عليها، وفي مقدمة هذه الاستحقاقات مشروع قانون ضريبة الدخل الذي وجدنا في بعض جوانبه من الاختلالات ما قد يثبط النمو الاقتصادي ويطرد الاستثمار ويودي بكل ما تحقق من إنجازات.

ولفت السالم إلى ان فرصا عديدة أمام الأردن يتوجب علينا استغلالها بالشكل الأمثل منها إعادة النظر في اتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا، وتركيز المفاوضات على تسهيل شروط قواعد المنشأ لتعديل الميزان التجاري لصالح الأردن، والشروع في مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية لتمديد فترة إعفاء الصادرات الأردنية بعد انتهاء الإعفاء في العام المقبل.

ودعا إلى تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص لاستثمار هذه الفرص في العديد من المجالات، خصوصا تلك التي تساهم في تحسين موقع الأردن في مؤشرات التنافسية وبيئة الأعمال. كما دعا إلى البحث عن صيغة شراكة بين القطاعين العام والخاص، تحاكي تلك التي تجمع البنوك بالبنكِ المركزي، للخروج بآليات مشتركة لتحفيز النمو وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحافظ على ما تحقق من مكتسبات وترسخ التفاؤل الذي بدأت معالمه بالظهور على العديد من المؤشرات الاقتصادية.

وقال السالم إنه نظرا لخصوصية الظرف الاقتصادي، فقد حرصت الجمعية على دعوة الشركاء كافة من مختلف القطاعات الاقتصادية (من أجل مناقشة مجموعة من القضايا التي تهمنا وتخدم أهدافنا المشتركة).

وفي نهاية اللقاء أجاب محافظ البنك المركزي على أسئلة الحضور، وأيد مداخلة النائب خير ابو صعيليك رئيس اللجنة الاقتصادية والاستثمار في مجلس النواب التي دعا فيها القطاع الخاص إلى المشاركة في مناقشات اللجنة لقانوني ضريبة الدخل والاستثمار وإبداء الملاحظات للوصول إلى صيغة توافقية تحقق المصلحة الوطنية في تحفيز الاستثمار وتحسين البيئة الضريبية في المملكة.

❖ جمعية البنوك في الاردن تعقد اجتماع الهيئة العامة العادي

ناقشت الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن يوم ١٤ نيسان ٢٠١٤، تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام ٢٠١٣ وأقرته بالإجماع بالصيغة التي ورد فيها من المجلس، واطلعت الهيئة العامة على محضر اجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٤/٨ وصادقت عليه.

وأقرت الهيئة العامة الميزانية العمومية للجمعية عن السنة المالية المنتهية ٢٠١٣، كما صادقت على تقرير المحاسب القانوني لتدقيق حسابات الجمعية.

وقررت الهيئة العامة تعيين السادة Ernest & Young لتدقيق حسابات الجمعية للعام المالي ٢٠١٤. وفي ختام الاجتماع أعرب رئيس المجلس باسم خليل السالم عن شكره لأعضاء الهيئة العامة على حضورهم ومشاركتهم.

❖ مجلس إدارة جمعية البنوك يلتقي مع وزير العدل

ناقش مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء عمان ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٤، مع وزير العدل الدكتور بسام التلهوني الجوانب القانونية المتعلقة بقضايا البنوك وإجراءات التقاضي لدى المحاكم الأردنية.

وتم خلال الاجتماع التوافق على تشكيل لجنة من القانونيين في البنوك والمعنيين في وزارة العدل لحصر أبرز القضايا القانونية والحقوقية، والخروج بتوصيات بشأنها تضمن تسهيل الإجراءات لدى المحاكم وتعالج جميع المعيقات المتعلقة بها وتتابع الملاحظات التي أوردتها البنوك بهذا الخصوص.

وقال التلهوني إن الوزارة تولي اهتماما كبيرا لملاحظات المتعاملين مع المحاكم وخصوصا البنوك، لمراعاتها عند إجراء تعديلات للتشريعات

والإجراءات بهدف تحسينها وتطويرها. وبين أن الوزارة أنجزت الكثير في سبيل تقليص فترة إجراءات التقاضي وعمليات التنفيذ الذي يعد "مقبرة للأحكام"، لافتا إلى وجود مشاكل في قانون التنفيذ تحتاج إلى معالجة وأن الوزارة شكلت لجنة لإعادة النظر في قانون التنفيذ واعدة مسودة مشروع معدل للقانون سيحوله مجلس الوزراء قريبا لمجلس النواب ليمر في القنوات الدستورية.

وأكد أن الوزارة عملت على إعادة النظر في هندسة إجراءات التنفيذ وإعادة دراسة الإجراءات الإدارية وحوسبة الإجراءات المتعلقة في القضايا وأرشفة أوراق القضايا، وإدخال الخدمات الالكترونية في التبليغ، بما يضمن سرعة إجراءات التقاضي والتسريع في إصدار الأحكام. مشيراً إلى أن الوزارة رفعت مذكرة للمجلس القضائي لطلب تشكيل غرف متخصصة في القضاء بحيث تتشكل هيئتا قضائية مختصة في القضايا البنكية والمصرفية والتأمين والقضايا التجارية تعزيزا لمفهوم القضاء المختص. وأضاف أن الوزارة تجري بشكل عام مراجعة للتشريعات الجزائية بما فيها تشكيل لجنة لغايات مراجعة قانون أصول المحاكمات المدنية وإعادة النظر في قضايا الشيك بدون رصيد.

وشدد التلهوني على أهمية اللجوء إلى الحلول البديلة في حل المنازعات مثل الوساطة ولإدارة الدعوى والتحكيم بدلا من اللجوء إلى المحاكم. كما أكد أهمية دور البنوك في تحريك ورفد الاقتصاد الوطني، لافتا إلى أن هذا اللقاء يأتي ضمن سلسلة من اللقاءات مع الفعاليات كافة للتعرف على المشكلات التي تواجهها وإيجاد حلول لها.

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم إن هذه الاجتماع يأتي انطلاقا من نهج التشاركية بين القطاعين العام والخاص، "وإيمانا منا بجدية الحكومة للتصدي لجميع العقبات والإشكاليات التي تواجه مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة".

وأكد السالم أن القضايا التي تواجه البنوك تتمثل في طول الفترة التي تستغرقها قضايا البنوك لدى المحاكم الأردنية، وضرورات تعجيل إجراءات التقاضي، مع عدم السماح للبنك بتقديم طلب استعجال تنفيذ في القضايا الجزائية لاسيما قضايا الشيكات.

وأضاف أن القضايا تشمل الجانب الإجرائي والإداري في عمل المحاكم ودوائر التنفيذ مثل قيام المحاكم المختصة بإصدار قرارات بإبطال عقود بيع الأموال غير المنقولة التي قد تكون إما مملوكة للبنوك نتيجة تنفيذ سندات الرهن، أو مرهونة لصالح البنوك مقابل تسهيلات.

وفي جانب الإجراءات، بين السالم أن البنوك تشتكي من ارتفاع عدد حالات الاستئناف في القضية الواحدة، ومحدودية عدد القضايا التي يسمح للبنك تسجيلها، وتحديد أيام وأوقات المراجعات، والتأخير في عملية توريد المبالغ لملف القضية، إلى جانب إجراءات تجديد القضايا المتروكة.

وقال إن البنوك والدوائر القانونية فيها تلاحظ أن إجراءات تسليم مذكرات الجلب والضبط من المحكمة إلى إدارة التنفيذ، وإجراءات تبليغ الأحكام والقرارات والشهود والخبراء تحتاج إلى تسريع وإعادة نظر.

ولفت السالم إلى عدم جاهزية الأحكام لحظة صدور القرار، والتأخر في طباعة القرارات، وهو ما أرجعه إلى نقص أعداد الموظفين في الوظائف الإدارية وخصوصاً في أقسام المحاسبة.

وقال إن الدوائر القانونية في البنوك وممثليها لدى المحاكم يلمسون اختلافا في إجراءات تسجيل القضايا، وخاصة القضايا التنفيذية من محكمة لأخرى.

وأقترح السالم تشكيل لجنة من القانونيين في البنوك الأعضاء ومن المعنيين في وزارة العدل لحصر ومناقشة قضايا البنوك وبحثها والخروج بتوصيات في أسرع وقت ممكن لمساعد البنوك على تجاوز الإشكاليات التي تواجهها.

وحضر الاجتماع أمين عام وزارة العدل والمدراء التنفيذيين أعضاء جمعية البنوك في الأردن وعدد من القضاة والمسؤولين في المحاكم

المختصة، والمختصين في الدوائر القانونية في البنوك.

وكانت البنوك قدمت اقتراحا لوزارة العدل تضمن ضرورة البدء بوضع قانون تجارة جديد يواكب التطورات، ويتضمن أحكاما تنظم الأعمال المصرفية، مع إمكانية إنشاء قضاء متخصص بالقضايا المصرفية وقضايا الاستثمار والتامين والأسواق المالية، بهدف توفير كوادر قضائية متخصصة بمثل هذه القضايا التي تتطلب معرفة بجوانبها الفنية، ولضمان سرعة الإجراءات.

وطالبت البنوك بضرورة تطوير الجانب الإداري من أعمال المحاكم ودوائر التنفيذ، وتنظيم التعامل مع الملفات وحركة انتقالها، "فلا يعقل أن يستغرق انتقال ملف من محكمة لأخرى عدة أسابيع، وليس من المعقول كذلك استمرار رد موظفي دوائر التنفيذ بان ملف القضية ليس في مكانه، أو أنه مفقود.."

وطالب ممثلو البنوك بسن قانون تجارة حديث يواكب التطورات، حيث أن القانون لم يعالج مختلف العمليات المصرفية أسوة بتشريعات معظم الدول العربية كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتأمينات النقدية، مثلما طالبوا بعمل دوائر متخصصة للقضايا التجارية والذي سيؤدي بالنتيجة إلى جودة القرارات وسرعة الفصل. كما طالبوا بتعديل قانون البينات فيما يتعلق بتوجيه اليمين لرؤساء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة، ومنها البنوك ومدرائها العامين، ودعوتهم للشهادة دون أن تتعلق الوقائع بهم شخصيا أو بحدود وظيفتهم، وقبول حضور أعضاء المجلس لاجتماعاته من خلال الفيديو أو الهاتف بموافقة رئيس المجلس وإعطائهم الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع.

ومن الموضوعات التي تناولتها البنوك، استغلال المدينين للنصوص القانونية التي تجيز استئناف قرارات رئيس التنفيذ، بحيث قد يصل عدد الإستئنافات في القضية الواحدة لثلاثين استئنافا أو أكثر، وتأخر البت في قضايا البنوك لدى محاكم الصلح والبداية والاستئناف في المملكة مما يؤخر إجراءات التقاضي، وتأخر البت في قضايا البنوك التي تنظر أمام محكمتي الاستئناف والتمييز والتي تنظر تدقيقا، وعدم السماح للبنك من تسجيل أكثر من ثلاث قضايا في اليوم الواحد في اغلب الأحيان، ولا يتجاوز العدد خمس قضايا في أحيان أخرى.

وطالبوا بتوجيه مأموري التنفيذ والموظفين بأن تكون مواعيد الكشف على العقارات أو الإخلاءات قريبة الأمد، ومنح محامي البنوك أولوية لذلك بهدف التسريع في إجراءات التنفيذ، وبسرعة البت في الإستئنافات التي تتم على قرارات رئيس التنفيذ لتعطيل إجراءات التنفيذ، ووضع ضوابط إدارية من خلال المحاكم بهدف سرعة إرسال الملفات المستأنفة، وذلك بسبب أن هذه الإستئنافات تأخذ وقتا طويلا للبت فيها، علما بأنها ترفع لمحكمة البداية بصفتها الإستئنافية، ويمكن أن لا يسمح قاضي التنفيذ بأن يتم استئناف نقطة قانونية تم استئنافها سابقا، أو أن يتم ربط الاستئناف عند التكرار بكفالة مالية تعود قيمتها لسداد الدين إذا تبين أن المستأنف غير محق في إستئنافه. كما طالبت البنوك بوضع تعليمات لدوائر التنفيذ تتعلق بتنفيذ أكثر من سند رهن لنفس الدائن وعلى ذات العقار وذلك بالسماح للبنك بتنفيذ هذه السندات من خلال قضية واحدة، والسماح للبنوك بالاستفادة من الخدمات الالكترونية لوزارة العدل من خلال الدخول إلى نظام القضايا لدى الوزارة لغايات الاستعلام عن عملاء البنك قبل منح أي ائتمان بموجب اتفاقيات خاصة توقع مع الوزارة ويكون ذلك بموجب تفويض خطي من عميل البنك لغايات هذا الاستعلام.

وأشاروا إلى وجود تأخير قد يصل إلى أكثر من شهر لدى محاسب عند حساب المبلغ المحكوم به لغايات تحرير مذكرة الجلب، كونه لا يتم تحرير الجلب إلا بعد احتساب المبلغ المحكوم به وخصوصا القضايا التي تزيد عن ٥ آلاف دينار، وإلى التأخير في تبليغ الأحكام والقرارات والشهود والخبراء، والتأخير والمماطلة في دعوه الشهود، والتأخير في إعداد تقارير الخبرة المحاسبية مما يؤثر على تأخير الفصل بالدعوى.

ولفتوا إلى تأجيل جلسات المحاكمة لأكثر من مرة وهو ما يخالف أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية، ما يؤدي إلى تأخر الفصل في الدعوى بدون سبب أو عذر حسب ما نص عليه القانون.

كما أشاروا إلى أن نظام احتساب الرسوم الإلكتروني المعمول به في المحاكم، رغم أنه نظام واحد، إلا أنه عند التطبيق العملي كل محكمة تكلف بدفع رسوم مختلفة للقضية نفسها، ويجب أن توحد الإجراءات بتوعية موظف التسجيل من خلال عقد دورات حاسوبية متخصصة في هذا المجال في إطار مؤسسي .

ودعوا إلى إعادة النظر في المواد القانونية الواردة في قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية بحيث يتم تشديد العقوبة المتعلقة بالشيك المرتجع وتسريع إجراءات المحاكمة والعودة إلى ما كان سابقا من صدور القرارات بتوقيف الشخص الذي يصدر شيكات بدون رصيد، لا الانتظار لحين صدور قرار قطعي بحقه مع ما يرافق ذلك من مماطلات واستئنافات تؤخر البث بهذه القضايا.

كما دعوا إلى تعديل أحكام قانون تنظيم أعمال التأمين وتعديلاته رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ لغايات إعطاء الأولوية لأصحاب حقوق الامتياز لاستيفاء حقهم في حالة تصفية شركة التأمين.

❖ مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن يلتقي أمين عمان

التقى مجلس إدارة جمعية البنوك أمين عمان عقل بلتاجي يوم الأربعاء ١٠ كانون الأول ٢٠١٤، وبحث معه مجالات التعاون مع البنوك في مختلف المجالات. وتناول اللقاء الإجراءات التي تقوم بها الأمانة بما فيها مسحا شاملا لتحقيق رؤيتها المستقبلية لعمان، وفق مسوحات شاملة للأبنية والأراضي، لبيان التجاوزات والتعديات والفروقات، والبنية التحتية.

وأوضح أن الأمانة بدأت بوضع تصور يخدم عمان على عدة مراحل، ويحدد مستقبلها ويشكل خريطة عمل في الأعوام المقبلة، للمحافظة على المدينة وطابعها المميز، مشيرا إلى أن الأمانة انتهجت سياسية مالية حكيمة، حققت موازنة من دون عجز للعامين الحالي والمقبل، عبر تعظيم الإيرادات، ورفع مستوى التحصيل وضبط الأنفاق.

وأكد بلتاجي حاجة مدينة عمان لنظام نقل عام متطور، بإنجاز مشروع الباص السريع، لينعكس إيجابا على معالجة الأزمات المرورية، داعيا لدعم مشاريع تطوير النقل العام لخدمة واقع المدينة ومستقبلها. وأضاف أن الأمانة باشرت بحوارات مع الجهات المعنية حول مسودة نظام الأبنية الجديد، لافتا إلى أن التعديلات على النظام سابقا، لم تواكب نمو وتطور المدينة، وعالجت تحديات آنية سرعان ما تفاقمت. ونوه إلى أن عجلة المشروعات الكبرى عادت لتدور، بحيث ستباشر قريبا بإنشاء تقاطعي الصناعة والباهاوس وجاوا ومرج الحمام، وطرح عطاء المرحلة الثانية من مشروع الباص السريع في شارع الأميرة بسمة.

وكان رئيس الجمعية باسم السالم أكد استعداد الجمعية وانطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية، وكجزء من منظومة المدينة، للتعاون ودعم جهود الأمانة لخدمة المدينة عبر التمويل والمدفوعات والتحصيل. ولفت إلى استعداد البنوك لتطوير وتجميل المواقع المحيطة بها، ودراسة أي مقترحات مقدمة من الأمانة، وتطوير بعض الخدمات في مختلف القطاعات.

❖ الإعلان في جمعية البنوك عن تأسيس شركة الاستعلام الائتماني في المملكة

قالت رئيس مجلس إدارة شركة المعلومات الائتمانية ناديا السعيد إن إنشاء شركة معلومات ائتمانية في الأردن يشكل خطوة مهمة من شأنها تحفيز البنوك للتوسع بالإقراض لقطاعات الأفراد والتجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع شركات الخدمات وشركات التجزئة على التوسع بمنح الائتمان وتسهيلات الدفع للأفراد والشركات بشكل عام.

وأضافت السعيد خلال مؤتمر صحفي عقدت في يوم الاثنين ١٥ كانون الأول ٢٠١٤ في مقر جمعية البنوك في الأردن للإعلان عن حصول شركة المعلومات الائتمانية على الرخصة المبدئية لإنشاء أول شركة معلومات ائتمانية في الأردن بالشراكة مع شركة

"سي ار اي اف العالمية"، أن بدء أعمال الشركة يعني بدء حقبة جديدة ومختلفة في الصناعة المالية بشكل عام تعمل على الحد من ظاهر الشيكات المرتجعة التي باتت تشكل تحدي أمام الجهاز المصرفي لكونها جزء من التقييم الائتماني لصاحب التمويل .وبينت أن خدمات الشركة ستكون بمقابل مادي يتناسب مع طبيعة الجهة المستعلم عنها وهيكل التسعير سيكون بشكل مجدي، وأن رأس مال الشركة حدد من قبل الشركاء بـ ٢ مليون دينار .

واثنت السعيد على الجهود الحثيثة التي بذلها البنك المركزي الأردني لوضع الإطار التشريعي من قوانين وتعليمات حيز التطبيق لما هو في مصلحة القطاع المصرفي الأردني والاقتصاد ككل، وقدمت شكرها لمؤسسة التمويل الدولية على الدعم الذي قدمته للمشروع ما ساهم بالاستفادة من الخبرات العالمية وتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال.

وبين نائب محافظ البنك المركزي الدكتور ماهر الشيخ حسن في المؤتمر أن رؤية البنك المركزي تتجلى بان تقدم الشركة خدماتها لأكبر شريحة من القطاع التمويلي وعدم اقتصارها على الجهاز المصرفي، موضحا بأنه سيكون هناك فرصة جيدة لمن يمتلكون تاريخ ائتماني جيد الحصول على التمويل بكلفة وسعر مناسب. وأشار أن الشركة ستمثل دفعه جيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة ونمو أعمالها وخلق فرص عمل لشريحة كبيرة من المواطنين، مبينا أن قانون البنك المركزي يسمح بوجود أكثر من شركة استعلام ائتماني ضمن إطار التعليمات الناظمة لعملها.

وأشاد رئيس بعثة مؤسسة التمويل الدولي في الأردن الدكتور احمد عتيقة بجهود مجلس إدارة الشركة والبنك المركزي في إخراج هذه الشركة للنور لتكون الأردن أول دولة في المنطقة يكون الاستعلام الائتماني فيها مملوكا بشكل كلي للقطاع الخاص ويتجاوز خدمة الجهاز المصرفي لجميع الشركات التمويلية.

وقال مدير تطوير الأعمال الإقليمي في شركة (CRIF) "فينسنزو رستا" إننا مهتمون بالتواجد بالشرق الأوسط والأردن فيها التربة الخصبة لعملنا فالبيئة القانونية الموجودة في الأردن متوازنة بين حقوق الأفراد وتشمل جميع القطاعات، مبينا أن بناء استعلام شمولي يقدم قيمة مضافة للاقتصاد ولا يشكل لاستعلام الائتماني أكثر من ٣٠ بالمئة منه.

❖ جمعية البنوك ترفع توصياتها حول مشروع قانون ضريبة الدخل ٢٠١٤

قامت دائرة الدراسات في جمعية البنوك في الاردن بإعداد دراسة حول انعكاسات مشروع قانون ضريبة الدخل المقترح على الاقتصاد الوطني. حيث أوصت الدراسة أن تقوم الحكومة بتوسيع قاعدة دافعي الضرائب من خلال الوصول للفئات المتهربة ضريبيا، وليس زيادة الأعباء الضريبية على الفئات الملتزمة.

واكدت الدراسة أن الهدف من إصدار مشروع قانون الدخل الجديد هو زيادة الإيرادات الضريبية للخزينة، لكن يجب أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به المملكة، ويجب أن يكون تفكيرها هو زيادة الإيرادات الضريبية على المدى المتوسط والطويل من خلال المزيد من النمو الاقتصادي. وأشارت الدراسة أنه في حالة التباطؤ أو الركود الاقتصادي، مثل التي تمر بها المملكة حاليا، فإن الحكومات تلجأ في الغالب إلى تخفيض الضرائب وليس رفعها، وبنفس الوقت تلجأ لزيادة الإنفاق الحكومي وخصوصا الرأسمالي.

واقترحت الدراسة ضرورة أن يحدد قانون الضريبة أهدافاً إما اقتصادية، اجتماعية أو مالية ذات مدلول، حيث أن مشروع قانون الضريبة المقترح يستهدف فئات أو قطاعات محددة بشكل غير عادل بدافع جبائي بحت يهدف إلى زيادة الحصيلة الضريبية للخزينة ومعالجة اختلالات المالية العامة.

وبينت الدراسة أن مشروع القانون لا يظهر أي انسجام بين الظرف الاقتصادي الراهن وبين رفع معدلات الضريبة على أكثر القطاعات

الاقتصادية حيوية في الأردن والتي تعد قائدة للنمو الاقتصادي في المملكة. واقترحت الدراسة أن تقوم الحكومة بتوسيع قاعدة دافعي الضرائب من خلال الوصول للفئات المتهربة ضريبيا، وليس زيادة الأعباء الضريبية على الفئات الملتزمة، فالتوسع المطلوب هنا توسع أفقي وليس عمودي.

وأشارت الدراسة إلى مجموعة من الدراسات الدولية ومن ضمنها دراسة الوكالة الأمريكية للتنمية التي اوصت بضرورة عدم زيادة الأعباء الضريبية على المكلفين الملتزمين وتركيز جهود دائرة ضريبة الدخل نحو رفع كفاءة التحصيل الضريبي من قطاع الأفراد والشركات الصغيرة، والتي أثبتت نفس الدراسة تدني كفاءته مقارنة بمعظم الاقتصاديات العالمية.

وبينت أن هناك العديد من التقديرات المتوفرة حول حجم التهرب الضريبي في الأردن، حيث قدرت منظمة شبكة العدالة الضريبية حجم التهرب الضريبي الناجم عن اقتصاد الظل في الأردن بحوالي ٦٦٣مليون دينار خلال الأحد عشر شهرا الأولى من العام ٢٠١١، أما رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب الأسبق فقد قدرها بنحو ٨٠٠ مليون دينار، وبين وزير المالية الأسبق بأن التهرب الضريبي يصل إلى مليار دينار سنويا، بينما أكد وزير المالية الحالي الدكتور أمية طوقان بأن التهرب الضريبي في الأردن يتراوح بين ٣-٣,٥ بالمئة من الدخل القومي الإجمالي، وهو ما يعادل ٦٥٠-٧٦٠ مليون دينار أردني بتطبيق النسب على الناتج القومي لعام ٢٠١٢. وبينت الدراسة أن أحد الوسائل الناجعة في الحد من التهرب الضريبي هو تفعيل أنظمة الفوترة لدى جميع المنشآت في الأردن وحث الأفراد على طلب فاتورة لقاء أي مبلغ ينفقونه على شراء السلع أو الخدمات. ولرفع كفاءة نظام الفوترة، يمكن أن يتم خصم نسبة معينة من الفواتير المقدمة من الدخل الخاضع للضريبة للأفراد، وبالتالي توفير حافز للأفراد لطلب فاتورة وتقديمها لدائرة الضريبة، مما سيسبب تخوف حقيقي لدى الفئات المتهربة ضريبياً خصوصا في ظل تغليظ عقوبات التهرب الضريبي وسيدفعها للالتزام بدفع الضريبة.

وأكدت الدراسة أن الاقتصاد الأردني يعاني من أزمة مركبة يمكن اختزالها بعنوانين رئيسيين، الأول: نمو اقتصادي متباطئ مصحوب بارتفاع في معدلات التضخم، والثاني عجز موازنة متفاقم نتج بشكل رئيسي عن أزمة الطاقة التي عصفت بالمملكة نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا والانقطاعات المتكررة في إمدادات الغاز المصري والتي كان لها العديد من التداعيات السلبية على الاقتصاد المحلي لاسيما عجز الميزان التجاري وتراجع احتياطيات المملكة من العملة الأجنبية.

وقالت إن واقع الموازنة العامة في الأردن وتطورات العجز فيها يحول دون استخدام الإنفاق الحكومي بكفاءة وفاعلية، مما يستلزم أن تلجأ الحكومة للخيار الآخر وهو تخفيض معدلات الضرائب على القطاعات الاقتصادية في المملكة.

وبينت أن تراجع مخزون المملكة من العملات الأجنبية دفع البنك المركزي إلى تبني سياسة انكماشية اتخذت من رفع أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية وسيلة لتعزيز جاذبية الدينار كوعاء ادخاري.

ولمواجهة التباطؤ الاقتصادي الذي بدأ عام ٢٠٠٩ ، اشارت الدراسة أن الحكومة الأردنية قدمت تحفيزات ضريبية من خلال إصدار قانون ضريبة الدخل المؤقت لعام ٢٠٠٩ والذي خفض نسب الضريبة على الأفراد والشركات، وقد انعكس ذلك في ارتفاع في حصيلة الإيرادات الضريبية للدولة وليس تخفيضها حيث أن تخفيض ضريبة الدخل من بداية ٢٠١٠ لم يتسبب في تراجع حقيقي للضرائب المحصلة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف التباطؤ الاقتصادي في الأردن وتداعيات الربيع العربي.

وأشارت الدراسة إلى أن ضرائب الدخل المدفوعة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بلغت ١,٣ مليار دينار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ويعتبر قطاع البنوك الأكثر مساهمة في الضريبة إذ يدفع ما نسبته ٦١,٥ بالمئة من إجمالي الضرائب التي تدفعها جميع الشركات المساهمة. وقد بلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين في الشركات الأردنية المساهمة العامة ٧,٦ بالمئة والذي يعتبر أقل بنسبة ١ بالمئة من سعر الفائدة على سندات الخزينة (الخالية من المخاطرة)، ما يعني أن المستثمر يتحمل مخاطرة أكبر ويحصل على عوائد أقل بعكس ما تنص عليه النظريات المالية. كما أن مقارنة العائد على حقوق المساهمين مع معدل التضخم تبين أن صافي العائد الذي يحصل

عليه المساهمين في الشركات هو ٢,٨ بالمئة فقط.

وبينت أن مشروع قانون ضريبة الدخل المقترح اعتمد تصاعدية الضريبة على الأفراد وبعض الشركات، واستهدف بشكل واضح المكلفين من الطبقة الوسطى كما أخضع الوزن الأكبر لدخل الشركات إلى الشرائح الأعلى وهو ما يتعارض مع توجه الحكومة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقالت إن التصاعدية على الشركات غير مطبقة في معظم دول العالم، كما أن نسبة الضريبة الثابتة تحقق التصاعدية لأنها تزيد بازدياد الدخل وبالتالي تتوافق مع الدستور الأردني.

وبينت أن النسب الحالية لضريبة الدخل في الأردن تعتبر مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول الجوار، الأمر الذي من شأنه أن يضعف من تنافسية اقتصادنا الوطني من جهة ويساهم في هجرة الكفاءات الأردنية إلى الخارج، وخصوصاً إلى دول الخليج العربي، كما أن ارتفاع معدلات الضريبة في الأردن يحد من قدرة الحكومة الأردنية على المناورة باستخدام النسب الضريبية. ولفتت إلى أن مشروع قانون ضريبة الدخل المقترح سيتسبب بالعديد من الآثار والانعكاسات السلبية للاقتصاد الكلي والخزينة ولكافة القطاعات الاقتصادية في الأردن.

واستعرضت الدراسة الآثار المتوقعة لمشروع قانون الضريبة على الاقتصاد الكلي، والخزينة العامة للدولة، وعلى بيئة الأعمال والاستثمار، وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية في الأردن وخاصة القطاع المصرفي.

وأوضحت الدراسة أن رفع نسبة الضريبية الفعلية على البنوك لحدود ٤٥٪ يعتبر بمثابة تأميم جزئي لها وهو ما سيدفع البنوك الأردنية والأجنبية العاملة في المملكة لتعزيز نشاطاتها من خلال فروعها في دول الجوار التي تمتاز بأعباء ضريبية أقل وعوائد أكثر، وسينعكس سلباً على ظروف المنافسة في السوق الأردني وعلى معدلات البطالة والاستثمار والائتمان.

❖ مدير عام جمعية البنوك يلتقي وفداً من المعهد العربي للتخطيط

التقى مدير عام جمعية البنوك في الأردن يوم الخميس ٢٠ شباط ٢٠١٤، وفداً مشتركاً ضم عدد من الخبراء الماليين والاقتصاديين من المعهد العربي للتخطيط في الكويت. وجاء هذا اللقاء بهدف بحث الخارطة الاستثمارية لمنطقة الشمال، إضافة لمناقشة أهم القضايا المرتبطة بتمويل المشروعات الصغيرة في المملكة.

واستعرض الدكتور قندح خلال اللقاء أبرز المؤشرات المالية التي تخص القطاع المصرفي الأردني، بما في ذلك حجم الموجودات والودائع والتسهيلات، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص. وفي معرض حديثه عن مؤشرات المتانة المالية للبنوك، أكد الدكتور قندح على ارتفاع نسبة السيولة لدى البنوك والتي تعتبر أكبر من الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي الأردني. وأشار إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك؛ أما نسبة الديون غير العاملة وعلى الرغم من الارتفاع الذي حققته خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تبقى ضمن المستويات الآمنة وأقل من ١٠٪، مع الإشارة لتراجع هذه النسبة لتصل إلى ٧,٤٪ في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بدور البنوك العاملة في الأردن في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بين أن العديد من البنوك العاملة استحدثت دوائر خاصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مبيناً أن حصة تلك المشروعات تتراوح بين ١٠-١٢٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك.

ورداً على سؤال طرحه أحد أعضاء الوفد، قال الدكتور قندح أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه البنوك في عملية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأهمها ضعف الضمانات أو عدم وجود ضمانات كافية، وعدم وجود قوائم مالية تبين المركز المالي والتدفق النقدي لتلك المشروعات، إضافة لارتفاع معدل دوران تلك المشروعات من حيث الدخول والخروج من السوق. وقد بين قندح أن هناك عدة مبادرات لتحفيز التمويل لتلك المشروعات، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المأمول. كما أشار إلى أن البنوك في الأردن تعتبر الممول الرئيسي لكافة القطاعات

نظراً لضعف سوق رأس المال من جهة، وإلى انخفاض القدرة التمويلية للمؤسسات المالية غير المصرفية الموجودة، مما يلقي عبئاً كبيراً على البنوك، وخاصة في ظل ارتفاع المديونية الحكومية الداخلية والتي يتم تمويلها من قبل البنوك.

وقال الدكتور قندح إن إنشاء شركة استعلام ائتماني في الأردن سيكون له نتائج إيجابية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يوفر للبنوك قاعدة معلومات تمكنهم من اختيار القرار الائتماني المناسب بناء على الوضع الائتماني للعملاء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي ذات السياق، بين أن إنشاء شركة الاستعلام الائتماني أصبح في مراحله الأخيرة وبأن الشركة ستباشر أعمالها خلال فترة قريبة.

وفي نهاية اللقاء أعرب أعضاء الوفد عن وافر شكرهم للجمعية على سرعة استجابتها للقاء الوفد، وعلى المعلومات القيمة التي زودتهم بها. كما تم توزيع مجموعة من منشورات الجمعية على أعضاء الوفد.

يذكر أن المعهد العربي للتخطيط هو مؤسسة عربية إقليمية لا تهدف إلى الربح، مهمته الرئيسية دعم المسيرة التنموية في الدول العربية من خلال بناء القدرات الوطنية والبحوث والدعم المؤسسي والاستشارات واللقاءات العلمية والنشر.

❖ نبض البلد يستضيف مدير عام جمعية البنوك في الأردن

استضاف تلفزيون رؤيا مدير عام جمعية البنوك في الاردن في برنامج نبض البلد لمناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل من وجهة نظر اقتصادية، أكد خلاله أن هناك انطباع لدى البنوك بوجود تحيز في قانون ضريبة الدخل ضد البنوك، حيث أن نسبة الضريبة كانت مرتفعة على مدى السنوات ووصلت الى ٥٥ بالمئة، تم تخفيضها الى ٤٠ بالمئة ثم الى ٣٥ بالمئة لتستقر عند ٣٠.

وقال نأمل أن يستمر هذا التحفيز وأن لا ترتفع نسبة الضريبة على البنوك أو غيرها من الشركات. وأضاف رداً على سؤال أعتقد أن فلسفة قانون الدخل في أي دولة تستهدف تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، الأول: تحقيق ايرادات للخزينة وهذا من حق الدولة، والقوانين الضريبية الحالية تحقق ايرادات للخزينة مقدارها ٣,٢ مليار دينار شاملة مختلف أنواع الضرائب مثل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والجمارك وغيرها.

والهدف الثاني هو إعادة توزيع الثروة، وهذا ما تقوم به القوانين المعمول بها في الأردن وغيرها، وإعادة توزيع الثروة من الأغنياء الى الفقراء، وبالتالي ما يتم تحقيقه من خلال القانون الضريبي للدخل بتحصيلها من المؤسسات والشركات والأفراد ليعاد توزيعها للفقراء على شكل رواتب وأجور والتقاعدات وغيرها.

أما الهدف الثالث والرئيسي وهو أن تستخدم تلك القوانين كأداة للسياسة المالية لتحفيز الاقتصاد عندما يكون بحاجة للتحفيز، وحاليا يمر الأردن بحالة تباطؤ اقتصادي منذ خمسة سنوات، ونحن في أمس الحاجة الى مختلف أنواع الحوافز وعلى رأسها الحوافز الضريبية وحوافز الاستثمار.

وأكد قندح أن الاردن بحاجة الى حزمة من التشريعات لتحفيز الاقتصاد، منوها أن قانون الضريبة الحالي جيد ويمكن الاستمرار فيه، لكنه بحاجة الى معالجة بعض القضايا، ومنها قضايا التهرب الضريبي وقضايا التجنب الضريبي ومعالجة الاعفاءات التي تمنح بدون نتائج. ورداً على سؤال حول إمكانية رفع نسبة مساهمة ضريبة الدخل في الناتج المحلي الاجمالي الى ٥ بالمئة، قال قندح أنه يمكن الوصول الى هذه النسبة بتحفيز الاقتصاد وتنشيطه وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، مشددا على ان هذه الزيادة سوف تساعد في دعم الحكومة وتخفيف العجز.

ولفت إلى ان الفكرة من ضريبة الدخل بسيطة، لو الحكومة أبقت أكبر قدر من الأرباح والدخل بين يدي القطاع الخاص فإنها تمكنه

من استثمارها وبالتالي توليد ايرادات جديدة لخزينة الدولة.

وقال إنه عندما قامت الحكومة بتحفيز الاقتصاد بمشروع الضريبة المعمول به حاليا من خلال تخفيض نسبة ضريبة الدخل، ارتفعت الايرادات الضريبة بالمجمل، والانخفاض في ضريبة الدخل كان راجعا الى التراجع في النمو الاقتصادي وبالتالي تراجع أرباح للشركات، فضريبة الدخل بالأرقام المطلقة انخفضت منذ سنة ٢٠١٠ ولكنها عاودت الارتفاع.

وأضاف لو كان نمو النشاط الاقتصادي معتدل مثل السنوات السابقة، لكانت الايرادات التي تحققت للخزينة اكبر وقد تصل الى نسبة ٥ بالمئة من الناتج التي نستهدف الوصول لها.

❖ مدير عام جمعية البنوك يقدم ورقة عمل حول دور البنوك في تمويل المشاريع الاقتصادية

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن في ورقة عمل له حول دور البنوك في تمويل المشاريع الاقتصادية إن البنوك تقوم بمختلف أشكالها وتخصصاتها، بالمساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل فعال من خلال تمويل المشروعات في القطاعين العام والخاص، وترسيخ فكر الادخار والاستثمار، وتوفير مختلف الخدمات المصرفية لسائر القطاعات، وتوزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية. وأضاف أن البنوك تعمل على توفير القنوات الرئيسية للسياسة النقدية وزيادة كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

وبين قندح أن البنوك العاملة في الأردن تساهم بأكثر من ٩٠ بالمئة من حجم التمويل الكلي في المملكة، بينما لا تتجاوز مساهمة جميع الجهات الأخرى ١٠ بالمئة من التمويل. وتعد هذه النسبة مرتفعة جدا. لافتاً إلى أن قطاع البنوك من أكثر القطاعات مساهمة في دفع الضريبة، حيث تشكل ضريبته المدفوعة خلال السنوات الخمس الأخيرة حوالي ٦١,٥ بالمئة من الضريبة التي تدفعها جميع الشركات المساهمة العامة. كما أن الضرائب المدفوعة من قطاع البنوك والشركات المالية تشكل حوالي ٤٣٪ من إجمالي ضرائب الدخل من جميع الشركات في الأردن.

وأكد أن البنوك الأردنية تعمل، ليس فقط كمخزن للثروات، وإنما توفير مصادر تمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية، منوها أن نسبة مساهمة قطاع البنوك في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٤,٢٦ بالمئة واحتل المرتبة الثانية من حيث أعلى القطاعات الفرعية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها ٦ قطاعات فرعية، والمرتبة السابعة من حيث أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها ٨١ قطاعاً فرعياً.

وأشار إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك في الأردن من ٤,٥ مليار دينار تقريباً في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٣. وتشكل التسهيلات بالدينار الأردني حوالي ٨٦٪ من إجمالي التسهيلات، وأن متوسط النمو في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن بلغ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ حوالي ١١,١٪، ومتوسط حجم التمويل المصرفي للاقتصاد الوطني حوالي ٦٣٪ من الودائع للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ ، وأن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشكل حوالي ٩٨,٥٪ من إجمالي المؤسسات العاملة في الأردن وتساهم بتوظيف حوالي ٦٠٪ من إجمالي القوى العاملة الأردنية، وبلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٠٪.

واشار الدكتور قندح إلى المبادرات التي تدعم التمويل المصرفي بطريقة مباشرة وغير مباشرة ابرزها مبادرة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) والتي تهدف إلى تحديد أفضل الطرق التي يمكن للبنوك من خلالها تعزيز التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز البنية التحتية للقطاع المالي والكفيلة بزيادة التمويل الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لتطوير بيئة الأعمال ودعم مهارات تلك الشركات. ومبادرة مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار(OPIC) التي تقوم بموجبها بضمان بتخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لتضمن من خلاله قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. ومبادرة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

والتي تستهدف توفير ٥٠ مليون دولار لإقراضهم للشركات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة.

إلى جانب توقيع البنك المركزي الأردني اتفاقية قرض مع البنك الدولي بهدف توفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وحسب هذه الاتفاقية يقوم البنك الدولي بإقراض البنوك في الأردن من خلال البنك المركزي الأردني مبلغ ٧٠ مليون دولار، لتقوم البنوك بإعادة إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة بشروط تفضيلية.

❖ مذكرة تعاون بين جمعية البنوك وجامعة فيلادلفيا في مجال التدريب

وقعت جمعية البنوك في الأردن وجامعة فيلادلفيا مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التدريب، وقعها عن الجمعية رئيس مجلس الإدارة باسم خليل السالم وعن الجامعة رئيسها الاستاذ الدكتور محمد أمين عواد.

وتأتي الاتفاقية، بحسب بيان أصدرته الجمعية اليوم الاثنين، انطلاقا من حرص الطرفين على التعاون في مجال التدريب وعقد ورش العمل، لرفد سوق العمل المالي والمصرفي بخريجين أكفاء في مختلف تخصصات العلوم الإدارية والمالية، والرغبة في الإفادة من الخبرات والتجهيزات المتوافرة لديهما.

وقال السالم إن الجمعية تضع إمكاناتها في خدمة الجامعات الأردنية، وتدريب الطلاب لتجسير الفجوة بين الجانب النظري واحتياجات السوق المصرفية المحلية والإقليمية.

ولفت إلى تجربة الجمعية السابقة مع الجامعة الهاشمية والتي كانت الأولى وحققت نجاحا كبيرا بشهادة القائمين على الجامعة من جهة، واستقطاب البنوك لتعيين عدد من المتدربين ضمن برامج الجمعية التي نفذتها بالتعاون مع البنوك المحلية.

بدوره، قال الدكتور عواد إن أهم وظائف التعليم العالي تتمثل في تحسين الوضع المعيشي الذي يعتمد على الوضع الاقتصادي، والذي يحتاج بدوره إلى الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة التي تسهم مؤسسات القطاع الخاص في تدريبها. وأكد أهمية مذكرة التفاهم بين الجامعة وجمعية البنوك في تدريب الطلاب على الجانب التطبيقي والتكامل مع الجانب النظري، منوها إلى أهمية تتطور برامج التدريب لتصبح على مستوى الإقليم، لاسيما وان الأردن تخرج الطلاب لسوق العمل المحلية والعربية على السواء.

وأعرب عن تطلعه إلى أن تشهد جامعة فيلادلفيا أول بنك افتراضي على مستوى مؤسسات التعليم العالي في الأردن والمنطقة؛ حيث ابدى مدير عام الجمعية اهتماما بالفكرة التي دعت إليها الجمعية لسنوات مضت، وذلك لأهميتها في جعل الطلاب يمارسون العمليات المصرفية في بيئتها الطبيعية، على أن يتم تشغيل البنك الافتراضي بمساعدة من البنوك المحلية.

وبموجب المذكرة تقوم كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة فيلادلفيا بتزويد الجمعية بقوائم الطلبة المستوفين للشروط الأكاديمية التي تحددها الكلية لغاية المشاركة في مختلف الأنشطة والتدريب وورش العمل التي تعقدها الجمعية على أن تختار الجمعية العدد الذي يناسبها من المشاركين، لتدريبهم واتاحة الفرصة لمشاركتهم في ورش العمل التي تنظمها.

❖ مؤتمر المصارف العربية يوصي الالتزام بقواعد الحوكمة المؤسسية

أوصى المشاركون في أعمال المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية ٢٠١٤ الذي التأم في عمان يومي ١٦ و ١٧ نيسان الحالي، بضرورة التزام المصارف العربية بضوابط الحوكمة المؤسسية كالمساءلة والمحاسبة والإفصاح والشفافية في قطاعات المال والأعمال العربية. ودعوا إلى حفز المصارف والمؤسسات المالية العربية لزيادة تمويلاتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وفق منظومة ضمانات جديدة غير تقليدية، وضرورة اهتمام الحكومات العربية بتقليص النفقات الاستهلاكية مقابل زيادة الإنفاق الاستثماري والإنتاجي.

كما دعوا إلى تفعيل وتنشيط المسؤوليات المجتمعية للقطاع المالي والمصرفي العربي في سبيل تكامله مع الدور الذي يؤديه القطاع العام في هذا المضمار، وللإسراع في تنفيذ مشروعات اقتصادية عربية بينية، من شأنها خلق عشرات الملايين من الوظائف وفرص العمل سنويا لاستيعاب الشباب والخريجين في سوق العمل العربي.

وأوصوا بضرورة محاربة الفساد المتفشي، ومكافحة الرشوة، وسائر جرائم الاحتيال المالي وخصوصا التهرب الضريبي، وتوجيه التشريعات والإصلاحات في عصر التحولات نحو تأمين الاستقرار السياسي والأمني باعتبارهما يضمنان تحقيق معدلات نمو اقتصادي واعدة.

ودعا المشاركون في توصياتهم إلى ضرورة إنشاء مؤسسات لضمان وتأمين التمويل المقدم من مختلف الجهات المالية والمصرفية المحلية والإقليمية والدولية، والإسراع في تطوير الأسواق المالية العربية، نظرا للترابط القائم بين نشاط هذه الأسواق وبين النهوض الاقتصادي في البلدان العربية.

وكان المؤتمر المصرفي العربي السنوي قد انعقد تحت عنوان: إستراتيجيات النهوض بالاقتصاديات العربية، برعاية رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور، بحضور ٣٠٠ شخصية مالية واقتصادية عربية بينهم وزراء مال واقتصاد ومحافظو مصارف مركزية ورؤساء مجالس إدارات العديد من المصارف العربية.

وتم خلال المؤتمر تكريم الرئيس والمدير العام السابق لصندوق النقد العربي الدكتور جاسم المناعي والرئيس التنفيذي السابق لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم دبدوب بمنحهما جائزة الإنجاز، كما تم تكريم محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز ورئيس جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم بتقديم درعين تقديريين.

وقال محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز إنه لدى الحديث عن استراتيجيات النهوض بالاقتصادات العربية، لا بد من التذكير بأن منطقتنا العربية لازالت تشهد مزيدا من التحولات والتطورات المتسارعة، وتواجه بلداننا ظروفا صعبة، هذا إلى جانب أن الآفاق الاقتصادية العالمية تضعنا أمام تحديات لا تقل خطورة عما واجهناه وما زلنا نواجهه في منطقتنا، الأمر الذي يحتم علينا وضع تصورات مستقبلية تمكننا من العمل الجاد للحد من أثار تلك التحديات وتحويلها إلى فرص تعود على بلداننا وشعوبنا بالفائدة والخير.

وأضاف أن استعراض مسيرة الأجهزة المصرفية العربية تشير بوضوح إلى أنها استطاعت مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمات العالمية، وتحقيق نتائج ايجابية على مختلف الصعد؛ فقد حافظت المصارف العربية على ملاءتها وقوتها بل ازدادت متانة، وواصلت أصول قطاعنا المصرفي العربي النمو بوتيرة أعلى بكثير من معدلات النمو الاقتصادي بالرغم من الضغوط الاقتصادية والسياسية المتزايدة.

وأكد إن التحديات المستجدة على الصعيدين العالمي والإقليمي، تفرض على مصارفنا العربية الاستمرار بالامتثال لأفضل الممارسات العالمية وتطبيق أفضل ما هو معمول به من تشريعات وقوانين حرصا على تعزيز قوة ومتانة أوضاعها وبناء قدرة عالية على امتصاص أية صدمات قد تحدث في المستقبل.

وضمن هذا السياق، قال الدكتور فريز: لا بد أن نعمل على تعزيز الحاكمية لمصارفنا العربية وتعزيز المنافسة لديها استنادا لأفضل الممارسات العالمية وذلك لتلافي نقاط الضعف والثغرات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية وضمان استدامة متانة أوضاعها المصرفية.

وأستعرض التجربة الأردنية في مجال الإصلاح التي انتهجها الأردن في العامين الماضيين وما زلنا في طور استكمالها خلال الفترة المقبلة، فكما تعلمون، فرضت التحديات والتطورات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية والمحلية خلال السنوات القليلة الماضية ضغوطات كبيرة على اقتصادنا الوطني فاقت قدرته على استيعابها، وقد كان أبرزها ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأساسية وتكرار انقطاع واردات الغاز المصري وما نجم عنها من ارتفاع في فاتورة مستوردات الطاقة، إلى جانب تزايد أعداد اللاجئين السوريين وما رافقه من ضغط على الموارد

الاقتصادية المحدودة، وارتفاع الإنفاق العام للحكومة والذي زاد من العبء على المالية العامة.

ولمواجهة ذلك، قال إن الحكومة تبنت برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي قائم على إجراء إصلاحات هيكلية شاملة ومعالجة الاختلالات التي لحقت بالمالية العامة للحكومة؛ حيث تم اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الاختلالات ولتجنيب اقتصادنا الوطني مزيدا من الضغوطات وخاصة في جانب الإنفاق العام للحكومة، ولعل أبرزها تخفيض فاتورة الدعم من خلال تحرير أسعار المشتقات النفطية وتوجيه الدعم نحو مستحقيه، وتبني إستراتيجية شاملة للطاقة تهدف إلى تخليص شركة الكهرباء الوطنية من خسائرها وتنويع مصادر الطاقة وزيادة كفاءتها. كذلك تم ترشيد الإنفاق العام الذي شهد توسعا خلال السنوات الماضية مع مراعاة تنمية الإيرادات الحكومية بتحسين كفاءة التحصيل الضريبي. وأضاف أنه تم اتخاذ جملة من الإجراءات النقدية التي ساعدت في إعادة الثقة بالاقتصاد وتشجيع الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية والذي انعكس على وصول الاحتياطيات الأجنبية إلى مستويات قياسية وكافية لمواجهة أية صدمات غير متوقعة.

وعلى صعيد الجهاز المصرفي الأردني، قال المحافظ أن الإدارات الحصيفة لبنوكنا الأردنية والمتوافقة مع السياسة المصرفية التي ينتهجها البنك المركزي استطاعت تحقيق نتائج عكست متانة جهازنا المصرفي، أهمها ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة، وانخفاض نسبة الديون غير العاملة، وارتفاع معدلات كفاية رأس المال، الأمر الذي عزز من ملاءتها المالية وقدرتها على مواجهة أية صدمات خارجية كانت أم داخلية. كما أكد أن صحة وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي تعد احد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية لأي بلد، وأصبح تحقيق الاستقرار المالي يحتل أهمية خاصة في السياسات النقدية والمصرفية للبنوك المركزية؛ ذلك أن تحقيق الاستقرار النقدي والمالي هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو وتعزيز مناخ الاستثمار وحركة رأس المال بالاتجاهات المقبولة اقتصاديا واجتماعيا، سواء كان ذلك من خلال توفير التمويل للمشاريع التنموية أو السعي نحو تنشيط التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد الدكتور فريز أن مفهوم النمو الشامل أصبح عنوان المرحلة المقبلة على الصعيد العالمي؛ فقد تبين أن استهداف النمو الاقتصادي لوحده دون النظر إلى استفادة جميع أفراد المجتمع من هذا النمو لا يفي بتحقيق رفع المستوى المعيشي لكافة شرائح المجتمع والحد من الفقر والبطالة. وأضاف أن البنوك المركزية أدركت ضرورة تبني مفهوم الاشتمال المالي والذي يهدف إلى تشجيع البنوك بتوسيع مظلة خدماتها المصرفية لتشمل كافة فئات المجتمع، وخاصة تلك التي تقطن في المناطق النائية عن مراكز الخدمات، الأمر الذي يمّكن من زيادة المستوى المعيشي لهذه الفئات وخفض البطالة. هذا فضلا عن إيجاد متطلبات بيئة الأعمال الملائمة وتحفيز الاستثمارات وسهولة تحركها فيما بين دولنا بالاستفادة من المزايا النسبية لاقتصادات بلداننا وتنوعها. ولتعزيز ذلك، لا بد أيضا من إيجاد البرامج الهادفة لتعزيز ثقافة الإبداع والتميز والريادة في تعزيز وتوسيع ومأسسة دور القطاع الخاص في العملية التنموية والاقتصادية كونه الأقدر على خلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم إن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في أوقات صعبة ودقيقة يمر بها الاقتصاد العربي؛ حيث أثرت الازمات الاقتصادية والسياسية المتعاقبة بشكل واضح على جهود التنمية في مختلف أقطار العالم العربي، وهو ما يشكل عقبة أمام تحقيق أهداف الحكومات الرامية الى احراز نمو اقتصادي مستدام.

وأضاف بأن الدول العربية لا تزال تواجه تحديات الانتقال نحو الديمقراطية، حيث أن حالة عدم اليقين السياسي وما رافقها من تصاعد في الهاجس الأمني لا زالت تلقي بظلالها على النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية إلى ٢,١ بالمئة في ٢٠١٣ مقابل ٤,٦ بالمئة لعام ٢٠١٢، كما انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية إلى النصف حيث تراجع إلى ٤٧ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٢، مقابل ٩٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ويضاف إلى ما سبق تراجع الدخل السياحي، وتعمق اختلالات المالية العامة في العديد من الدول العربية.

وأكد أنه رغم أن هذه التداعيات الاقتصادية أمر طبيعي ومتوقع، لكن ينبغي رصد وحصر حجم هذه التداعيات والتفكير في الوسائل والسياسات الكفيلة بالحد من استمرار هذا التباطؤ الاقتصادي لضمان تعافي اقتصادياتنا وإجراء الإصلاحات اللازمة لدعم انطلاقة المرحلة الاقتصادية الجديدة.

وشدد السالم على أهمية تفعيل التقارب العربي وبناء شراكات حقيقية تجسد التكامل الاقتصادي العربي؛ مشيراً أن السوق العربي يعتبر كبير بعدد سكان يتجاوز ٣٥٠ مليون نسمة وتتوفر فيه كل مقومات التكامل الاقتصادي بما فيها من تنوع في الثروات الطبيعية، فضلاً عن العوامل البشرية و المتمثلة بالعامل اللغوي والتراث الحضاري. وأضاف أنه رغم أن الدول العربية تمثل مجموعة متنوعة ومتباينة في الحجم والجغرافية والموارد والاقتصاد، إلا أنها ترتبط بقاعدة من الخصائص المشتركة، حيث تتشابه التحديات التي تواجه الدول العربية وعلى رأسها التحديات التنموية الملحة، بما في ذلك تفاقم مشكلة البطالة الناتجة عن ضعف الإمكانيات المتعلقة بخلق فرص العمل بالإضافة الى مشاكل الطاقة ونقص الموارد المائية.

وأشار السالم إلى أن المرحلة المقبلة ستكون مليئة بالتحديات، ولا بد أن يكون هناك استراتيجية عربية واضحة المعالم لتحقيق الرخاء الاقتصادي وزيادة التنمية المستدامة وضمان حياة أفضل للشعوب العربية، ومن هذا المنطلق، فلا بد أن تأخذ استراتيجيات النهوض باقتصادياتنا العربية مجموعة من العوامل وأهمها:

أولاً: قيام الحكومات العربية في المرحلة المقبلة بتبني برامج عمل واضحة المعالم لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ورفع مستوى الإنتاجية عن طريق تسهيل حركة العمالة بين الاقطار العربية بالدرجة الاولى وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية فضلا عن تحديث الأطر التشريعية التي تحكم مناخات العمل والاستثمار، مما سيساهم في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على مستوى المنطقة.

ثانياً: تباين المزايا النسبية بين اقطار العالم العربي تفتح الباب واسعا امام توسيع نطاق التعاون الاقتصادي العربي لينتقل من مرحلة التجارة البينية إلى مرحلة الإنتاج والاستثمار المشترك خصوصا في قطاعات النقل والطاقة والمياه والصناعات الثقيلة، وذلك ضمن خطة مارشل عربية تهدف لاحياء النشاط الاقتصادي في المنطقة ككل وتفسح المجال أمام تنفيذ برامج الاصلاح المالي والاقتصادي المنشود.

ثالثاً: التركيز على القطاعات الواعدة وذات الأثر الأكبر في التنمية الاقتصادية، خاصة القطاعات ذات القيمة المضافة التي تولد فرص العمل وتكون قادرة على المنافسة محلياً وعالمياً وبما يساعد على تحويل اقتصادياتنا من ريعية واستهلاكية إلى اقتصاديات منتجة. ويظهر للسطح مؤخراً أهمية مشاريع الطاقة البديلة والمتجددة في وطننا العربي خاصة في ظل التسارع الكبير في استهلاك الطاقة وأسعارها، إضافة لقطاعات السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

رابعا: تقديم المزيد من الدعم لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، لما له من إسهامات واضحة في الانتاج والتوظيف والتنويع الاقتصادي. وهذا يتطلب توفير سياسات خاصة لدعم تلك المشاريع وتسهيل حصولها على التمويل وبأسعار مناسبة، إضافة لتقديم المساعدات الفنية اللازمة بما يكفل تنافسيتها وتحقيق الجودة النوعية لمنتجاتها وانخراطها في النشاط الاقتصادي.

وقال السالم لقد تعالت في الآونة الاخيرة الاصوات المنادية بدور أكبر للبنوك في دعم العملية التنموية، هذه الدعوات تجاهلت حقيقة مهمة مفادها أن البنوك لا تعدو أن تكون مؤسسات ربحية تسعى بالدرجة الأولى إلى حماية مدخرات المواطنين وتعظيم العائد على حقوق المساهمين. واستطرد، لكن هذا لا يقلل من الدور الكبير الذي يمكن للبنوك أن تلعبه فيما لو توفر الدعم اللازم من قبل الحكومات العربية الذي يجب ان لا يقتصر على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن يمتد ليطال المشروعات الاستراتيجية والكبرى وتلك العابرة للحدود، سواء عن طريق الاستثمار المباشر في رأس المال وتقديم الضمانات في القطاعات ذات المخاطر المرتفعة أو توفير سيولة بأسعار منافسة لدعم القطاعات ذات المردود الاقتصادي المتدني.

وأكد أنه في أطار هذا الجهد يبرز الدور الكبير الذي يمكن للبنوك التنموية والصناديق السيادية المتواجدة في المنطقة ان تضطلع به في توفير الائتمان اللازم للمشروعات المتعطشة الى التمويل.

وقال إننا نفخر في الأردن بجهاز مصرفي قوي وصحي يلعب دورا مهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال استثمار الخبرات المتراكمة لهذا القطاع في تحديد القطاعات الواعدة والمعوقات التي تواجهها، ونعمل إلى جنب البنك المركزي الأردني للنهوض باقتصادنا الوطني ومجابهة التحديات كافة التي تعترض سبل تقدمه.

وأضاف أننا في الجهاز المصرفي الأردني نراقب عن كثب جميع التطورات المحلية والإقليمية والعالمية المتعلقة بالعمل المصرفي والرقابة المصرفية، ونسعى دائما لتبني أفضل الممارسات المصرفية العالمية وخاصة في مجالات الامتثال والحاكمية والمعايير الدولية.

بدوره، قال رئيس مجلس اتحاد المصارف العربية محمد بركات إن التغييرات الكبيرة التي حصلت في السياسة والاقتصاد خلال السنوات الثلاث الأخيرة، اتسمت بانعكاسات متفاوتة النتائج بالنسبة لمنطقتنا العربية، وهي تجُمع كلها على مبدأ الإصلاح وتفعيل التنمية المستدامة على جميع الصعد؛ فبعض دولنا العربية تعاني من ضعف اقتصادي وإنتاجية منخفضة ما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة وتراجع الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات الفقر، وتراجع مستوى التعليم، وتفشي البطالة بين الشباب العربي وهي الأعلى بالعالم، بحيث أصبحت العودة إلى النمو أول ما يواجه هذه الدول، التي تواجه تحديات خطيرة في ظل محدودية إمكاناتها المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وأضاف أن عددا من الدول العربية لازالت تمر في مرحلة تحولات جذرية مترافقة مع تطور سلبي في الأوضاع الاقتصادية، وتشهد هذه الدول ضغوطا متزايدة، وخاصة في المالية العامة للدولة نتيجة الانخفاض الكبير في إيرادات الحكومة وزيادة النفقات والتقديمات الاجتماعية، إضافة إلى الضغوط على موازين المدفوعات نتيجة الاستمرار في انخفاض التدفقات المالية الداخلية كالإيرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها.

وأكد أنه تبع هذه الضغوط، تدهورا في مجالات أخرى، مثل انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم والمديونية العامة، وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية وفي التصنيف السيادي لتلك الدول، فيما تتخذ السلطات المالية والنقدية في الدول العربية بشكل عام، وتلك التي تشهد تطورات سلبية بشكل خاص، إجراءات متعددة للحد من تأثير الوضع السياسي والأمني المتدهور على الإقتصاد.

ولفت إلى ان هذه التدابير تتمثل في الاستمرار في ضخ السيولة في الأسواق، ومحاولة ضبط معدلات الفائدة وأسعار الصرف وغيرها، إلا أنه يتوقع تسجيل بداية تحسن في الأوضاع الاقتصادية لعدد من الدول العربية خلال العام الحالي، ما قد يؤدي إلى تحسن النمو الاقتصادي وزيادته الى ٥ بالمئة في العام الحالي ٢٠١٤ مقابل ٣,٤ بالمئة لعام ٢٠١٣، وهو ما سيزيد حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمنطقة العربية من حوالي إلى ٢,٨٦ تريليون دولار مقابل ٢,٧٤ تريليون. وقال: من هنا يأتي مؤتمرنا اليوم حول استراتيجيات النهوض بالاقتصادات العربية، والتي لا بد من أن تقوم على جملة من المبادئ التي من شأنها أن تفتح فرصا متكافئة لشرائح المجتمع المختلفة، وإن هذه الاستراتيجيات يجب أن ترمي إلى تحسين مجتمعاتنا ومقومات تطوير أجيالنا القادمة عن طريق إعادة بناء وتأهيل البنى التحتية للاقتصادات العربية التي تأثرّت سلبا بالتحولات العربية، وتعزيز التكامل النقدي والمالي العربي بما في ذلك أسواق رأس المال والمؤسسات المصرفية والاستثمارية، إضافة إلى ضرورة قيام اقتصاد عربي متكامل إنتاجيا يعتمد الميزات التنافسية بين الدول العربية ويستند إلى شبكة واسعة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية سواء في المشروعات المشتركة على صعيد البنية الأساسية من طرق وإتصالات وسكك حديد وكهرباء وغاز ونفط ومياه، أو على صعيد المشروعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة وغيرها، ونشر الإدراك حول أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لاقتصاداتنا العربية، والتي ترتبط مباشرة بإعادة هيكلة الاقتصادات العربية، وتعتبر من أهم آليات تفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وطننا العربي. ودعا إلى تكاتف الجهود بين حكومات الدول العربية والقطاع الخاص والمصارف فيها لبناء استراتيجيات فاعلة تتضمن حلولا عاجلة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى استعادة الثقة بما تملكه هذه الاقتصادات من إمكانات وموارد كبيرة تؤهلها للعودة

إلى الاستقرار والنمو، ما يحتم على عالمنا العربي الاشتراك والتعاون فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي لتقوم كل دولة عربية بحسب مقوماتها وإمكانياتها بدورها للنهوض بالواقع الاقتصادي العربي.

وقال أن هذا الواقع يشكل تحديا كبيرا لنا ولمصارفنا، ما يدفعنا جميعا إلى مقاربته بكثير من الحيطة، وكثير من الأمل، وأن تقوم مصارفنا العربية بدور جديد رائد في دعم حركات الإصلاح الاقتصادي المطلوبة، وكذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي أصبح ضرورة ملحّة لمواكبة المستجدات والتأقلم معها.

وقال رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، الدكتور جوزف طربيه، في حفل الافتتاح إن اهمية المؤتمر نكمن بأنه ينعقد بظروف صعبة يمر بها عالمنا العربي، والذي يعيش مرحلة ضبابية قاسية وتحولات جذرية في المسارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة. مضيفاً أن التحديات الأساسية التي أفرزها هذا الواقع تتسم بأن الوضع الأمني غير مستقر في عدد من البلدان العربية، وعدم الاستقرار السياسي وزيادة الضغوط الاجتماعية التي يسببها إزياد معدلات الفقر والبطالة، والذي يؤدي بدوره إلى ضغط على البلدان المعنية يمنعها من القيام بالإصلاحات الضرورية وخاصة على صعيد الإصلاح المالي.

واكد أن الأولوية في هذه البلدان هي عودة عجلة النمو، لأنه لا يمكننا التحدث عن إصلاحات جذرية حقيقية من دون رفع معدلات النمو إلى ما يزيد على ٥ بالمئة، في حين أن معدلات النمو المتوقعة حاليا في هذه البلدان تبقى دون ٣ بالمئة، وهو معدل منخفض جدا بالنسبة لحاجات هذه البلدان لناحية خلق فرص عمل.

ودعا إلى اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين الوضع الاقتصادي، تشمل تعزيز مستوى التعليم بما يتلاءم مع متطلبات السوق، وتطوير البنى الاقتصادية المنتجة بالاشتراك الوثيق مع القطاع الخاص، وتطوير مقومات بناء المؤسسات الإدارية العامة، وفرض مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة ومبادئ المحاسبة والشفافية في كافة المجالات، وتوظيف مواردنا البشرية والمادية بطريقة عقلانية وفعّالة، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار ومحفزة للنمو وتطوير التشريعات والنظم التي تشكّل حاضنة إيجابية للاستثمار، خصوصا إذا تزامن معها إصلاح على مستوى القضاء، والانخراط في اتفاقيات الانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري مع الأسواق الإقليمية والدولية.

❖ جمعية البنوك تشارك في مناقشة قانوني الضريبة والاستثمار

شاركت جمعية البنوك في الأردن في اجتماعات لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب لمواصلة مناقشة مسودة قانون ضريبة الدخل والاستثمار المدرجان على أعمال الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب للسنة الحالية ٢٠١٤.

وشارك في اللجنة مدير عام الجمعية وعدد من ممثلي البنوك أعضاء الجمعية حيث تمت مناقشة مسودة قانون الاستثمار إلى جانب قانون ضريبة الدخل الذي وضعت الجمعية ملاحظات عديدة حوله تمت مراعاتها في جميع مناقشات اللجنة للقانونيين، خصوصا قانون ضريبة الدخل.

يذكر أن مدير عام جمعية البنوك الدكتور قندح قد شارك بفعالية في أعمال اللجنة منذ تشكيلها في الدورة العادية للمجلس، وقدم ملاحظات قيمة كانت محط اهتمام أعضاء اللجنة ورئيسها الدكتور خير أبو صعيليك.

❖ جمعية البنوك تنظم لقاءات تثقيفية حول ضريبة الدخل والمبيعات

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات سلسلة من اللقاءات التثقيفية الخاصة بالمكلفين الجدد خلال العام ٢٠١٤، بهدف تعريف المشاركين بالمفاهيم الرئيسية من حقوق المكلفين والتزاماتهم وذلك يوم الاثنين ١٢ أيار ٢٠١٤ في مقر الجمعية.

وتناولت اللقاءات حول ضريبة المبيعات: مقدمة وتعريفات إجرائية لضريبة المبيعات والتسجيل في شبكتها، وفرض الضريبة واستحقاقها، والخصم والرد الضريبي لخدمات الالكترونية التي تقدمها الدائرة إلى المكلفين وتوجيههم.

كما تضمنت موضوعات تتعلق بضريبة الدخل من حيث مقدمة وتعريفات إجرائية في مجال ضريبة الدخل وحقوق المكلفين وواجباتهم، والتسجيل والسجلات المحاسبية لأغراض الضريبة، وأحكام قانونية مهم الإلمام بها مثل: مصادر الدخل الخاضعة، الدخول المعفاة، المصاريف المقبولة وغير المقبولة.

❖ مدير عام جمعية البنوك يقدم ورقة عمل حول تطبيقات قانون فاتكا

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن إن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (قانون فاتكا) هو عبارة عن قانون لجمع المعلومات المالية عن المواطنين الأميركيين المقيمين خارج الولايات المتحدة ودخل حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من تموز ٢٠١٤.

واضاف في ورقة عمل أن القانون يهدف إلى حصول السلطات الأميركية على المعلومات الخاصة بالأشخاص الخاضعين لأحكام القانون ويحصلون على دخل أو يملكون أصولا خارج الولايات المتحدة الأميركية، وذلك للحد من التهرب الضريبي، وبحيث يكون بإمكان مصلحة الضرائب الأميركية مقارنة المعلومات المقدمة من الجهات الأجنبية مع الإفصاحات المقدمة من هؤلاء الأشخاص مباشرة لمصلحة الضرائب.

وبين أن القانون يتطلب من جميع المؤسسات المالية الأجنبية FFIs الدخول في اتفاقية مع مصلحة الضرائب الأمريكية للتعرف على الحسابات الأمريكية وتوثيقها والإبلاغ عنها.

وعرف القانون الحساب الأميركي بأنه أي حساب يعود إلى شخص أميركي طبيعي أو اعتباري، أو يعود لمؤسسة أو شركة أجنبية مملوكة من قبل شخص أميركي بنسبة تزيد عن ١٠ بالمئة من الأسهم أو الحصص من رأس المال بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، فيما الشخص الأميركي هو أي شخص يحمل جوزا سفر أميركي، ويحمل الجنسية الأميركية (منفردة أو مزدوجة)، ويحمل بطاقة الإقامة الدائمة (Green Card)، ومقيم في الولايات المتحدة الأميركية، ومولود في الولايات المتحدة الأميركية، وشخص لا يحمل الجنسية الأميركية (أو مواطن غير أميركي) ولكن تنطبق عليه شروط فحص الإقامة المتواصلة في الولايات المتحدة الأميركية، ودافعي الضريبة في الولايات المتحدة الأميركية لأي سبب آخر.

❖ جمعية البنوك تشارك في ورشة الشيكات المرتجعة في وزارة العدل

نظمت وزارة العدل ورشة عمل حول الشيكات المرتجعة بحضور عدد من الخبراء المصرفيين لمناقشة الظاهرة ومحاولة معالجها والحد منها ضمن إجراءات القانون.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن إن الورشة تأتي استكمالا للجهود الحثيثة التي بذلها وتبذلها الأطراف المعنية، ومنها وزارة العدل والبنك المركزي وجمعية البنوك في الأردن، لإلقاء الضوء على ظاهرة الشيكات المرتجعة وإيجاد حلول عملية مبتكرة تحكمها أطر تشريعية قادرة على التخفيف من وطأة هذه الظاهرة. وأضاف أن الشيكات تعد من أهم أدوات الدفع وأكثرها انتشار في مختلف دول العالم بغض النظر عن حجم اقتصادياتها ، وذلك لأسباب عدة أبرزها قدم استخدام الشيك وقبول الشيك كوسيلة دفع لدى مختلف شرائح المجتمع وقطاعاته.

وأشار الدكتور قندح إلى أنه مع التطور المتسارع في الحياة الاقتصادية والتجارية خصوصا، واتساع حجم التعاملات المالية والتجارية

خلال العقود الماضية، فإنه نجم عن ذلك بعض الظواهر السلبية المتمثلة في الشيكات المعادة، ما أدى إلى جدل كبير في الوسط المالي والمصرفي حول مدى فعالية استخدام الشيكات كأداة رئيسة للدفع والوفاء وتسوية المعاملات المالية.

وبين ان عدد الشيكات المقدمة للتقاص بين البنوك بلغ ١١ مليون شيك في عام ٢٠١٣، ارتجع منها ٥٤٠ الف شيك إما لعدم كفاية الرصيد أو عدم وجود رصيد، بقيمة إجمالية بلغت ١,٥ مليار دينار. واكد أنه ورغم أن ظاهرة الشيكات المرتجعة لا تمثل مشكلة كبيرة ولا تزال ضمن نطاق غير مقلق، إلا انه من المفترض أن يكون هناك حلولا استباقية ومبتكرة بحيث تحول دون تفاقم هذه الظاهرة، خصوصا في ظل اتساع حجم التعامل بالشيكات في السوق الأردنية.

واقترح من تلك الحلول فرض غرامات مالية على الشيكات المرتجعة تتناسب وقيمة الشيك ومدة عدم تسويته، وتغليظ عقوبة الشيك المرتجع، وتطوير آلية لحجز ما يعادل قيمة الشيك بشكل مباشر لصالح المستفيد فور قيام الساحب بتحرير الشيك.

❖ مدير عام جمعية البنوك يشارك في المؤتمر الإقليمي الأول حول حوكمة وتمويل قطاع المياه في دول حوض البحر المتوسط

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن إن مشروعات المياه للقطاعين العام والخاص في المملكة استفادت من الأموال المتوافرة في الجهاز المصرفي من خلال سندات سلطة المياه والأموال المقدمة لمشروعات البنية التحتية.

وأضاف في ورقة عمل بعنوان: دور البنوك في تمويل مشروعات المياه والصرف الصحي ، قدمها في المؤتمر الإقليمي الأول حول حوكمة وتمويل قطاع المياه في دول حوض البحر المتوسط استضافته العاصمة اليونانية أثينا أخيرا، أن البنوك تملك بالمتوسط ٨٠ من مجمل سندات الخزينة وسندات المؤسسات العامة ما يؤكد أنها ممول أساسي لقطاع المياه كما في غيره من القطاعات. وأكد أن قطاع المياه في الأردن يعد من القطاعات الاقتصادية التي تتصف بدرجة عالية من المركزية، فلا دور للبلديات أو المحافظات في ما يتعلق بالتخطيط والتطوير أو حتى توصيل خدمات المياه في الأردن؛ فوزارة المياه والري لها مسؤوليات شاملة لقطاع المياه بما في ذلك تزويد المياه وشبكات الصرف الصحي وغيرها من المشروعات ذات العلاقة وفي التخطيط والإدارة والرقابة.

وأشار إلى أن سلطة المياه في الأردن الهيئة الحكومية المستقلة تملك أصول أنظمة المياه في المملكة كافة، وتمتلك شركات مياهنا المسؤولة عن ادارة قطاع المياه والصرف الصحي في عمان وشركة اليرموك وهي مسؤولة عن ادارة مياه محافظات الشمال (جرش والمفرق واربد وعجلون)، وشركة مياه العقبة، فيما تدير سلطة وادي الأردن مصادر المياه وتزويدها لوادي الأردن.

وبين أنه يوجد في المملكة ٢٥ بنكا منها ١٦ بنكا محلي و٩ بنوك غير أردنية و٤ بنوك إسلامية، بحجم موجودات يصل إلى ٤٤,٣ مليار دينار وحجم ودائع يصل إلى ٢٩,٥ مليار دينار، وإجمالي تسهيلات ائتمانية يصل إلى ١٩,١ مليار دينار كما في نهاية تموز ٢٠١٤. وأكد أن القطاع المصرفي الأردني يتصف بكونه قطاع نام يتوفر فيه سيولة فائضة ونشط وفعال ورابح، ومنفتح على الاستثمارات الأجنبية، حيث تصل ملكية المستثمرين غير الأردنيين فيه إلى حوالي ٥٠ بالمئة.

وأشار إلى أن القطاع المصرفي يقدم خدمات مصرفية شاملة تشمل خدمات التجزئة والجملة والخدمات المصرفية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار والصيرفة الإسلامية والإلكترونية.

وقال الدكتور قندح إن الودائع بكافة أشكالها، تحت الطلب والتوفير والآجلة، تعد من أهم مصادر أموال البنوك؛ وهذه الودائع مضمونة من خلال مؤسسة ضمان الودائع بسقف يصل إلى ٥٠ ألف دينار لكل مودع في كل بنك.

وأوضح أن الجهاز المصرفي الأردني لديه نظام لضمان القروض ولإعادة تمويل الرهن العقاري.

وفيما يتعلق بهيكل توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي، بين الدكتور قندح أن القروض والسلف تعد من أبرز أنواع

التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك، وتشكل حصتها حوالي ٨٦ بالمئة من اجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك خلال فترة السنوات الخمس الماضية.

وقال إن البيانات المتوفرة حتى نهاية شهر تموز ٢٠١٤ تشير إلى أن ٥٦ بالمئة من التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك ذهبت إلى ثلاث قطاعات اقتصادية رئيسة هي: قطاع التجارة العامة والصناعة والانشاءات. ولفت الدكتور قندح إلى أن الحكومة أدخلت أداة تمويل جديدة للسوق المحلية، وهي صكوك التمويل الإسلامي، إحدى الأدوات المالية التي دخلت الأسواق المالية بعد اقرار تشريعات الصكوك الاسلامية من قانون وانظمة وتعليمات وغيرها في السنتين الأخيرتين. وقدر الاستثمارات التي يحتاجها قطاع المياه حسب إستراتيجية القطاع بحوالي ٥,٨ مليار دينار للسنوات الخمسة عشرة المقبلة.

وأشار إلى إسهامات ومشاركتها البنوك في تمويل مشروعات قطاع المياه والصرف الصحي، منها محطة تنقية الخربة السمرا حيث تم إنشاء المحطة بطريقة البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) وبتكلفة ١٢٠ مليون دينار بمساهمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ ٧٨ مليون دولار على شكل منحة، ووزارة المياه والري بمبلغ ١٤ مليون دولار، أما المبلغ المتبقي والبالغ ٧٨ مليون دولار فيمثل استثمار من شركات استثمارية خارجية كأموال ذاتية ١٨ مليون و ٦٠ مليون ديون رأسمالية على شكل قرض تجمع بنكي بقيادة البنك العربي ومشاركة عدد من البنوك المحلية.

واقترح الدكتور قندح، لمواجهة المعوقات التي تحول دون رفع مساهمة البنوك في المشروعات الرأسمالية، وخصوصا قطاع المياه، أن تقوم البنوك بتطوير منتجات مصرفية ملائمة وموجهة لقطاع المياه بكافة تشعباته وهذا يتطلب تدريب خاص لمطوري المنتجات في البنوك على تلك الانواع من المنتجات والحلول والخدمات المصرفية.

كما اقترح أن تقوم البنوك بزيادة مشاركتها في سوق السندات وقروض التجمع البنكي، وأن تتعاون مع الأطراف المعنية من وزارة مياه وسلطة المياه والشركات التابعة والمؤسسات المانحة الدولية، لإيجاد مبادرات وبرامج خاصة تهدف إلى ردم الهوة المتعلقة بمشاكل التمويل ونقص الضمانات وارتفاع أسعار الفائدة من أجل تخفيف حدة المخاطر بأنواعها وتوزيعها. ودعا إلى أن يدرس البنك المركزي ووزارة المالية امكانية تقديم أنواع من الحوافز للبنوك لزيادة اقراضها لقطاع المياه والصرف الصحي، مثل الحوافز الضريبية وتسهيل شروط الاحتياطي النقدي الالزامي كتلك التي قدمت لقطاع الصناعة والطاقة المتجددة والشركات الصغيرة والمتوسطة. كما دعا إلى توفير مساعدات فنية لوزارة المياه والشركات والمؤسسات التابعة لها، لإعداد دليل إرشادي حول كيفية التوجه للمؤسسات المالية للحصول على التمويل، واستقطاب الأموال العربية المهاجرة لاستثمار جزء منها في مشاريع المياه والصرف الصحي الصغيرة منها والكبيرة.

❖ مدير عام جمعية البنوك يشارك في نبض البلد حول تأثير قانون ضريبة الدخل على البنوك

استضاف برنامج نبض البلد الذي تبثه قناة رؤيا الإخبارية ويقدمه الإعلامي محمد الخالدي، مدير عام جمعية البنوك في الأردن والنائب أحمد الجالودي، والخبير الاقتصادي محمد البشير للحديث حول مسودة قانون ضريبة الدخل الذي بدأ مجلس النواب في مناقشته بعد انتهاء لجنة الاقتصاد والاستثمار من دراسة مشروع القانون.

واتفق المشاركون على أهمية أن يتم صياغة قانون ضريبة الدخل بحيث يحد من التهرب الضريبي ويحفز النشاطات الاقتصادية وان يتم النظر في قانون ضريبة الدخل في ضوء القوانين الاقتصادية الأخرى التي تمنح إعفاءات للمستثمرين سواء أكانت ضريبية أم غير ضريبية.

وقال الدكتور قندح إن رفع نسبة ضريبة الدخل لا يمس البنوك فقط، بل يمس شرائح واسعة من المجتمع خصوصا الأفراد، حيث أن نسبة الضريبة المقترحة بواقع ٢٠ بالمئة فيه أثر كبير على الطبقة الوسطى.

وأشار الدكتور قندح في مداخلة له إلى أن هناك إيرادات تحققت بموجب قانون ضريبة الدخل والمبيعات الحاليين، بزيادة قدرها ٤٠٠ مليون دينار في الإيرادات الضريبية.

ودعا إلى معالجة شاملة للقوانين خصوصا التي لها علاقة بالاقتصاد والضرائب ومعاملتها كحزمة واحدة عند النظر إلى الإعفاءات حتى تكون المعادلة صحية.

وبين أن نسبة ضريبة الدخل المفروضة على البنوك في مشروع القانون هي ٣٥ بالمئة مقابل ٣٠ بالمئة، رغم أن البنوك تدفع حاليا نحو ٥٠ بالمئة من إجمالي ضريبة الدخل، منوها إلى أن تنشيط الاقتصاد سيعوض الإيرادات المطلوبة من قانون ضريبة الدخل الجديد والبالغة ١٥٠ مليون دينار في العام.

وأكد أن الاقتصاد الأردني شهد تباطؤا في معدلات النموو بات بين ٢,٥ على ٣ بالمئة، الأمر الذي يحتاج معه إلى تحفيز للاقتصاد لمواجهة تباطؤ النمو ومنها تخفيض معدلات الضريبية، إلى جانب تحقيق أهداف الضريبة لإعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين. وقال الدكتور قندح أن دراسات أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول قانون ضريبة الدخل، تبين أن هناك فاقد ضريبي يصل إلى ١ر٨ مليار دينار، وأن الدراسة تشير إلى أن جزء من الفاقد يأتي من الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي.

❖ منتدى عربي لمناقشة الاستعدادات لتطبيقات قانون الامتثال الضريبي الأميركي

اختار المشاركون في منتدى قانون الامتثال الضريبي على حسابات الاميركيين الخارجية (FATCA)، مدير عام جمعية البنوك رئيسا لمجموعة الضباط المسؤولين في البنوك (Responsible Officer) لمتابعة تطبيقات (فاتكا).

وأوصى المشاركون في المنتدى الذي نظمه اتحاد المصارف العربية في منطقة البحر الميت، بتعيين الضابط المسؤول في المؤسسات المالية بأسرع وقت ممكن ليتسنى له أداء واجبه على أكمل وجه تماشيا مع متطلبات القانون.

ودعوا المصارف والمؤسسات المالية إلى المبادرة للتسجيل عبر الانترنت (online registration) وإدراج المعلومات المطلوبة قبل تاريخ ٢٤ نيسان المقبل.

كما أوصى المنتدى بتأمين التدريب اللازم لموظفي المصارف كافة، خصوصا من يتعامل منهم بشكل مباشر مع العملاء.

وأكد المشاركون في توصياتهم أهمية أن يكون لكل مصرف ومؤسسة مالية برنامج امتثال مجد وفعال (Effective Compliance Program) لحماية المصارف والمؤسسات المالية من مخاطر المساءلة القائمة على ضعف او عدم كفاية الضوابط.

ودعوا الحكومات العربية والهيئات الرقابية والبنوك المركزية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه تطبيق (فاتكا)، ومساعدة المؤسسات المالية داخل الاقليم المحلي في الالتزام بها القانون.

وكان محافظ البنك المركزي قد افتتح يوم الأحد الموافق ٣ آذار ٢٠١٤ في منطقة البحر الميت منتدى قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأميركيين الخارجية (فاتكا)، التشريعات النهائية والمستجدات: التذكير الأخير، الذي سيدخل حيز التنفيذ في الاول من آذار عام ٢٠١٥.

ودعا نائب محافظ البنك المركزي الدكتور ماهر الشيخ في كلمة القاها نيابة عن المحافظ، إن العد التنازلي لتطبيقات قانون الامتثال الضريبي الأميركي فاتكا قد بدأ، بعد أن أثار حالة من الجدل على المستوى المحلي والاقليمي والدولي لما له من تداعيات وصعوبات مصاحبة لتطبيقه.

ولفت إلى ان القانون رغم أنه يستهدف دافعي الضرائب من حملة الجنسية الأميركية، إلا أنه يتجاوز حدود الولايات المتحدة في تطبيقه، الأمر الذي سيؤدي إلى فرض مزيد من الأعباء المالية ولإدارية على المؤسسات المالية وأنشطتها وبالتالي ربحيتها ومخاطرها.

وقال الدكتور الشيخ إن القانون دفع بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإصدار معايير موحدة للتبادل التلقائي للمعلومات من خلال الجهود المتعددة لمجموعة العشرين بشكل يؤكد ضرورة مكافحة التهرب الضريبي في الخارج مع الحرص على تخفيض تكاليف الامتثال عند أدنى حد ممكن.

وأكد أن تخفيض تكلفة الامتثال وتعميم الفائدة لعدد أكبر من الدول يجب أن يبقيا هدفين يحرص الجميع على تحقيقهما.

وقال الدكتور الشيخ إن البنك المركزي، وحرصا منه على التزام الجهاز المصرفي الأردني بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ولتجنيبه مخاطر عدم الالتزام وللتأكد من جاهزية البنوك، عمل بالتعاون مع شركة استشارات على فحص والتأكد من مدى جاهزية البنوك المحلية للالتزام بقانون فاتكا.

وبين أن عملة التأكد مرت بمرحلتين، الأولى ارسال استبانة للبنوك تتضمن أسئلة لفحص الإجراءات التي قامت البنوك باتخاذها للتأكد من التزامها والشركات التابعة لها بقانون فاتكا، وأجابت عليها البنوك بشكل تفصيلي.

وفي المرحلة الثانية قامت فرق مشتركة من البنك المركزي وشركة الاستشارات بزيارة البنوك للتحقق من نتائج الاستبانة ومراجعة إجراءات البنوك، وتم تزويد كل بنك بتقرير تفصيلي بنتائج عملية التقييم يتضمن ملاحظات تفصيلية لكافة الجوانب المتعلقة بتطبيقات القانون في البنك ومدى كفاية هذه الاجراءات والجوانب التي لازالت بحاجة إلى معالجة.

وبين أنه يجري العمل حاليا على اعداد تقرير موحد يعكس وضع البنوك بشكل عام اعتمادا على نتائج تقييم اجراءات البنوك حيال قانون فاتكا.

وقال نائب المحافظ إن السلطات الأردنية اتخذت قراراً أن توقع المؤسسات المالية بشكل افرادي على قانون الامتثال، مضيفاً أن هناك مشاورات بين الجهات المعنية لدراسة إمكانية الدخول في اتفاقية حكومية مع مصلحة الضرائب الأميركية.

من جانبه قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن إن قانون فاتكا الذي اقرته الحكومة الأميركية في آذار ٢٠١٠ يلزم دافعي الضرائب الأميركيين الذين يمتلكون اصولا خارج الولايات المتحدة بتقديم تقرير ببيانات تلك الاصول لمصلحة الضرائب الأميركية، وقيام المؤسسات المالية الأجنبية (غير الأميركية) ارسال تقارير مباشرة لمصلحة الضرائب الأميركية تتضمن معلومات عن الحسابات المالية لدافعي الضرائب الأميركيين او لحساب الجهات التي يعمل فيها دافعوا الضرائب. وبين أن الامتثال يعني أن توقع المؤسسات المالية اتفاقيات مباشرة مع مصلحة الضرائب الأميركية أو ان توقع حكومة اي دول مع الحكومة الاميركية مباشرة تكون فيها الحكومة حلقة وصل بين المؤسسات المالية في الدولة ومصلحة الضرائب الأميركية. واشار إلى ان جمعية البنوك في الاردن استجابت لقانون فاتكا ونظمت ورشات عمل عديدة للتعريف بالقانون وتطبيقاته وذلك بالتعاون مع ابرز الشركات مثل ديلويت اند توتش، اضافة إلى عقد سلسلة من الاجتماعات مع البنوك على مستوى الادارة العليا والتنفيذية لتوضيح القانون وتطبيقاته والتحديات التي يفرضها.

وأكد الدكتور قندح أن أهم التحديات التي تواجهها البنوك في الاردن للامتثال بمتطلبات قانون فاتكا تتمثل في عدة محاور تتعلق بالسرية المصرفية، واغلاق حسابات الاشخاص غير المتعاونين، والاقتطاعات والاقتطاعات الضريبية على الأشخاص غير المتعاونين الى جانب المؤسسات الرقابية واهمية وعي العملاء ومعرفتهم بالقانون وتطبيقاته.

وفيما يتعلق بالمحور الأول، قال الدكتور قندح إن هناك أوجه تضارب بين قانون فاتكا وبين القوانين الاردنية وخصوصا موضوع السرية

المصرفية، وان اغلاق حساب عميل رفض توقيع موافقة خطية على الافصاح عن بياناته المالية لمصلحة الضرائب الأميركية قد يفسر انه غير قانوني او تعسفي.

أما فيما يتعلق بإغلاق حسابات الاشخاص غير المتعاونين، فقد أكد الدكتور قندح إن قانون فاتكا لا يلزم المؤسسات المالية بإغلاق حسابات الاشخاص غير المتعاونين لكنه يفرض اقتطاع ٣٠ بالمئة ضريبة عجم الالتزام، ما يدفع غالبية البنوك لإغلاق الحسابات غير المتعاونة.

وبخصوص المحور الثالث، اكد الدكتور قندح إن قيام البنك بحجز واقتطاع ما نسبته ٣٠ بالمئة من مصادر الدخل الأميركية للحسابات غير المتعاونة وتوريد المبالغ لمصلحة الضرائب الأميركية، يعتبر غير قانوني ويخالف القوانين المحلية، الى جانب عدم وجود آلية واضحة لتحديد مصادر الدخل الاميركية الخاضعة للاقتطاع بموجب قانون فاتكا.

ولفت الدكتور قندح إلى أن تواجد مؤسسات مالية تابعة لبونك اردنية في دول لا تلتزم بمتطلبات فاتكا من شأنه أن يؤدي إلى اعتبار جميع أعضاء المجموعة المالية غير متعاونين، كما ان القانون يعتبر البنوك الموقعة مع مصلحة الضرائب وكلاء تحصيل ما قد يحمل الاشخاص المسؤولين الذين يوقعون الاتفاقية نيابة عن البنك اعباء قانونية عند عدم الالتزام.

ونوه إلى ان الجهات الرقابية للمؤسسات المالية مثل شركات التامين والوساطة المالية ينطبق عليها قانون فاتكا، الا انه لم تصدر تعليمات بذلك من هذه الجهات حول تطبيقات فاتكا.

وأكد أن تحديث بيانات العملاء لتحقيق الالتزام بقانون فاتكا ادى الى اغلاق بعض العملاء حساباتهم وفتح حسابات جديدة لدى بنوك لم تطبق النماذج المعدلة حسب متطلبات فاتكا.

ودعا الى تكثيف الوعي بين العملاء بمتطلبات قانون فاتكا ووضعهم بصورة متطلبات القانون حتى لا يؤثر على علاقة العميل بالمؤسسة المالية التي يتعامل معها.

وقال أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح إن تطبيق قانون فاتكا يمر بمرحلتين الاولى اعتراف وتسجيل المؤسسات المالية في القانون والثانية ارسال المعلومات عن العملاء الأميركيين لدى المؤسسات المالية وهنا يكمن النقاش. وأضاف أن تبادل المعلومات مع مصلحة الضرائب الأميركية يتم إما عن طريق توقيع اتفاقية مباشرة بين المؤسسة المالية ومصلحة الضرائب، أو ان تقوم الدولة بتأسيس هيئة تمثل البنك المركزي ووزارة المالية وجمعية المصارف ووحدة مكافحة غسيل الاموال على ان توقع الهيئة اتفاقية مباشرة مع وزارة الخزانة الأميركية. وأكد أن رأي اتحاد المصارف ان يتم التوقيع بين هيئة رسمية مع وزارة الخزانة بدلا من التوقيع بشكل فردي للمؤسسات المالية.

وناقش المشاركون في المؤتمر من الأردن السعودية والكويت وقطر واليمن وعُمان وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق ومصر والسودان وتونس وليبيا، الذي يستمر لمدة ثلاثة أيام، موضوعات تتصل بالتشريعات النهائية والاجراءات التنفيذية لتطبيق فاتكا، والمسائل والتحديات القانونية المتعلقة بقانون فاتكا، وكيفية تعامل الحكومات والبنوك المركزية العربية مع قانون الامتثال الضريبي والسياسات والاجراءات والترابط بين وظيفة الامتثال وآليات تطبيق فاتكا.

وقدم رئيس إدارة التحقيق والشؤون القانونية في مجموعة عودة سرادار، لبنان، شهدان جبيلي، ومدير الضريبة الاميركية في PWC لبنان محمد عراجي، شرحا مفصلا عن التشريعات النهائية والإجراءات التنفيذية لتطبيق FATCA، كما حاضر جبيلي حول المسائل والتحديات القانونية المتعلقة بقانون فاتكا، فيما عرض عراجي لنماذج تطبيقات فاتكا ونظام التسجيل عبر الانترنت في شبكة مصلحة الضرائب الأميركية.

وتناول مدير عام جمعية البنوك في الأردن كيفية تعامل الحكومات والبنوك المركزية العربية مع قانون الامتثال الضريبي فاتكا، فيما تناول

محامي الاستئناف من لبنان الدكتور بول مرقص المفاعيل القانونية الناتجة عن تطبيق المصارف لقانون فاتكا وطبيعته القانونية.

وقدمت مدير تطوير الأعمال في Pio- Tech زينة حدادين مداخلة حول أتمتت إجراءات العمل لضمان الالتزام بقانون فاتكا، فيما قدمت المدير التنفيذي في ارنست اند يونغ حناه شبلي محاضرة بعنوان فاتكا، الاتفاقيات الحكومية الدولية وما بعدها، واخرى بعنوان الترابط بين وظيفة الامتثال وآليات تطبيق قانون فاتكا: السياسات والاجراءات، قدمتها مدير التدريب والبحوث الخاصة بمكافحة غسيل الأموال في بنك الاعتماد اللبناني آلين عزيز.

❖ جمعية البنوك تشارك في اجتماعات اللجنة الوطنية لبرنامج نشر الثقافة المالية المجتمعية

شكل رئيس الوزراء لجنة وطنية توجيهية للإشراف على إعداد وتنفيذ برنامج وطني لنشر الثقافة المالية المجتمعية برئاسة محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز وعضوية رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم والمسؤولين في عدد من الجهات ذات العلاقة.

كما شكل رئيس الوزراء لجنة فنية لإعداد البرنامج الوطني لنشر الثقافة المالية المجتمعية تضم في عضويتها مدير عام جمعية البنوك في الأردن وممثلين عن البنك المركزي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ومعهد الدراسات المصرفية وعدد من المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

وشارك رئيس مجلس إدارة الجمعية ومدير عام الجمعية في اجتماع اللجنتين الذي التأم في البنك المركزي يوم ٢١ تموز ٢٠١٤. وجاء تشكيل اللجنتين في إطار حرص البنك المركزي الأردني على نشر وتعميق ونشر الثقافة المالية في المملكة بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية اللازمة لها لدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

❖ جمعية البنوك تشارك في إعداد رؤية اقتصادية واجتماعية ٢٠٢٥

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم في اجتماعات اللجنة التوجيهية للإشراف على إعداد رؤية اقتصادية واجتماعية ٢٠٢٥ والإشراف على إعداد خطط العمل للسنوات العشرة المقبلة وإقرار المسودة النهائية للرؤية وخطط العمل برئاسة رئيس الوزراء وعدد من الوزراء المعنيين وأعضاء مجلسي الأعيان والنواب ورؤساء منظمات المجتمع المدني.

كما شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن عضو فريق عمل الإصلاحات المالية وفريق عمل القطاع النقدي والخدمات المالية ضمن محور التنمية الاقتصادية في اجتماعات اللجان الفنية والقطاعية التي عقدها البنك المركزي لمراجعة الاستراتيجيات والتقارير والدراسات والمبادرات والخطط الإستراتيجية والمساهمة في إعداد التصور المستقبلي للاقتصاد الوطني ٢٠٢٥ والخطط التنفيذية لهذا التصور.

وكان جلالة الملك قد وجه الحكومة بوضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة المقبلة، وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويُحسِّن من تنافسية الاقتصاد الوطني، ويُعزِّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وأكد جلالته في الرسالة أن نجاح التصور المستقبلي مرهون بإتباع نهج تشاركي وتشاوري مع جميع الجهات والفعاليات من مؤسسات حكومية، ومجلس الأمة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي، مع ضرورة البناء على الجهود والدراسات المؤسسية والمتراكمة ومنها: مخرجات لجنة تقييم التخاصية، وإستراتيجية تنمية المحافظات، والإستراتيجية الوطنية للتشغيل والاستفادة منها في عملية رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

❖ مدير عام جمعية البنوك يشارك في اجتماعات فاتكا

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في اجتماعات اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء لمناقشة موضوع قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، وذلك في مقر وزارة العدل يوم ٢٢ تموز ٢٠١٤.

وتناول الاجتماع التطورات والمستجدات في قانون فاتكا والجهود التي بذلتها الجمعية لإطلاع المعنيين في القطاع المصرفي والعاملين في الخدمات المالية على أهمية تطبيقات القانون لقطاع الخدمات المالية في المملكة والإجراءات الواجب اتخذها للامتثال لمتطلبات هذا القانون البرنامج الزمني لبدء تنفيذ.

هـ. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٤

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٤ بإصدار المطبوعات التالية:

❖ التقرير السنوي: أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي الخامس والثلاثون لعام ٢٠١٣، والذي تضمن تطورات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١٣ من حيث السيولة والموجودات والمطلوبات ورأس المال. كما تضمن تحليل الأداء المقارن للبنوك في المملكة والخدمات المصرفية الجديدة التي طرحتها البنوك وتطور القوى البشرية العاملة في البنوك وعدد فروع البنوك في أنحاء المملكة كافة. كما سلط الضوء على آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات الاقتصادية العالمية والوطنية وأبرز نشاطات الجمعية في العام ذاته.

❖ دليل البنوك العاملة في الأردن: أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٤ الطبعة العاشرة من دليل البنوك العاملة في الأردن. وقد تضمن الدليل على مجموعة متكاملة وقيمة من المعلومات عن البنوك العاملة في الأردن بما في ذلك لمحة عامة عن كل بنك، وأسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، ولمحة عن أهم الخدمات التي يقدمها كل بنك، وعدد الموظفين في نهاية عام ٢٠١٣. كما تضمن الدليل على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لكل بنك للسنوات الثلاثة الأخيرة ٢٠١١ – ٢٠١٣، إضافة لبيانات الانتشار الجغرافي للبنوك داخل الأردن بما فيها عناوين الفروع وبيانات الاتصال بها. وقد جاء الدليل المذكور في ثلاثة أجزاء رئيسية تتناول البنوك التجارية الأردنية، والبنوك الإسلامية، والبنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن.

❖ سلسلة كراسات الجمعية:

- كراسة رقم (١): "كلمتي معالي السيد باسم خليل السالم رئيسم مجلس إدارة جمعية البنوك ومعالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني في اللقاء السنوي للأسرة المصرفية مع محافظ لبنك المركزي الأردني".
- كراسة رقم (٢): "الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣".

الفصل الثاني عشر

البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠١٤

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لجمعية البنوك في الأردن جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة («الجمعية») والتي تتكون من قائمة الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن لجنة إدارة الجمعية مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية المتبعة الواردة في إيضاح (٢) حول القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الإلتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن إختيار تلك الإجراءات يستند إلى إجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للجمعية ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للجمعية. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، موجودات ومطلوبات الجمعية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وايراداتها ومصروفاتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية المتبعة الواردة في إيضاح (٢).

أمور أخرى

تم تدقيق القوائم المالية للجمعية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير متحفظ حولها بتاريخ ٨ شباط ٢٠١٤.

إرنست ويونغ / الأردن
محمد إبراهيم الكركي
ترخيص رقم ٨٨٢
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٢ كانون الثاني ٢٠١٥

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)

قائمة الموجودات والمطلوبات

كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٤

البيان	إيضاحات	2014 دينار	2013 دينار
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومعدات	3	1411667	1457445
موجودات متداولة			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	4	15501	32135
نقد وأرصدة لدى البنوك	5	2018340	1903993
		2033841	**1936128**
مجموع الموجودات		**3445508**	**3393573**
الوفر المتراكم والمطلوبات			
الوفر المتراكم			
الوفر المتراكم	6	3375153	3328501
المطلوبات			
مطلوبات غير متداولة			
مخصص تعويض نهاية الخدمة	7	54154	45030
مطلوبات متداولة			
مصاريف مستحقة		3203	5518
أرصدة دائنة أخرى		2332	5112
بنك دائن	5	10666	9412
		16201	20042
مجموع المطلوبات والوفر المدور		**3445508**	**3393573**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٠ جزءاً من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)

قائمة الإيرادات والمصروفات

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٤

البيان	إيضاحات	2014 دينار	2013 دينار
الإيرادات			
رسوم اشتراك الأعضاء		532498	485057
إيراد مجلة البنوك		50361	45952
إيراد دورات تدريبية و ندوات		28050	37250
إيراد فوائد بنكية		94237	70870
إيرادات أخرى		5303	1170
إجمالي الإيرادات		710449	640299
المصاريف			
مصاريف مجلة البنوك	8	(58741)	(45389)
مصاريف دورات تدريبية وندوات		(11182)	(12074)
مصاريف إدارية	9	(593874)	(519873)
إجمالي المصاريف		(663797)	(577336)
فائض الإيرادات عن المصاريف للسنة		46652	62963

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٠ جزءاً من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٤

البيان	2014 دينار	2013 دينار
الأنشطة التشغيلية		
فائض الإيرادات عن المصاريف للسنة	46652	62963
تعديلات		
استهلاكات	48708	57318
مخصص تعويض نهاية الخدمة	9124	8261
تغيرات رأس المال العامل		
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	(16634)	(17523)
مصاريف مستحقة	(2315)	2715
أرصدة دائنة أخرى	(2780)	(2222)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	116023	111512
الأنشطة الاستثمارية		
شراء ممتلكات ومعدات	(2930)	(17805)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	(2930)	(17805)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	113093	93707
النقد وما في حكمه في أول كانون الثاني	1894581	1800874
النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول	2007674	1894581

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٠ جزءاً من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠١٤

(١) عام

تم تسجيل جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتيادية والاستقلال الإداري والمالي، استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ والمعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. بعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه، حيث اصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك «رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٠٥. وتهدف الجمعية إلى الإرتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي:

١. رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة.

٢. تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها.

٣. ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي واعرافه وإتباع نظم وإجراءات موحده لهذه الغاية.

(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية المتبعة الواردة أدناه، ووفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية. إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية.

(٢-٢) أهم السياسات المحاسبية

ممتلكات ومعدات -

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع حسب النسب السنوية التالية:

	%
مبنى الجمعية	2
أجهزة ومعدات	15
الأثاث والديكور	10
مراجع وكتب	10
سيارات	15

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن إستردادها ويسجل قيمة التدني في قائمة الإيرادات والمصروفات.

النقد وما في حكمه -

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك بعد طرح البنوك الدائنة.

ايرادات –

يتم الاعتراف بإيرادات رسوم الاشتراك السنوي للأعضاء وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم الاعتراف بإيرادات مجلة البنوك عند قبضها.

يتم الاعتراف بالإيرادات الأخرى وفقاً للأساس النقدي.

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

مخصصات -

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وان تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

الذمم الدائنة والمستحقات -

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

تعويض نهاية الخدمة -

يتم احتساب تعويض نهاية الخدمة بموجب عن عقد العمل بما يعادل راتب شهر عن كل سنة بعد خصم مساهمة الجمعية في الضمان الاجتماعي.

المصاريف -

يتم الإعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الإستحقاق.

(٣) ممتلكات ومعدات

2014	أرض الجمعية	مبنى الجمعية	أجهزة ومعدات	مراجع وكتب	أثاث وديكور	سيارات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2014	326477	1557388	187776	10460	218922	65380	2366403
الإضافات	-	-	1670	1135	125	-	2930
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	326477	1557388	189446	11595	219047	65380	2369333
الإستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2014	-	498318	160234	8046	180867	61493	908958
الإستهلاك للسنة	-	31146	8825	700	5750	2287	48708
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	-	529464	169059	8746	186617	63780	957666
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2014	326477	1027924	20387	2849	32430	1600	1411667

2013	أرض الجمعية	مبنى الجمعية	أجهزة ومعدات	مراجع وكتب	أثاث وديكور	سيارات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2013	326477	1557388	178963	9760	210630	65380	2348598
الإضافات	-	-	8813	700	8292	-	17805
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2013	326477	1557388	187776	10460	218922	65380	2366403
الإستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2013	-	467170	150212	7466	175106	51686	851640
الإستهلاك للسنة	-	31148	10022	580	5761	9807	57318
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2013	-	498318	160234	8046	180867	61493	908958
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2013	326477	1059070	27542	2414	38055	3887	1457445

(٤) ذمم وأرصدة مدينة أخرى

	2014 دينار	2013 دينار
ذمم مدينة	7802	26184
مصاريف مدفوعة مقدماً	6667	4919
تأمينات مستردة	1132	1132
	15601	32235
ينزل: مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها	)100(	)100(
	15501	32135

(٥) نقد وأرصدة لدى البنوك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2014 دينار	2013 دينار
نقد في الصندوق	1000	1000
حسابات جارية	9947	2827
حسابات ودائع *	2007393	1900166
	2018340	1903993
ينزل: بنك دائن	)10666(	)9412(
النقد وما في حكمه	2007674	1894581

*** تتضمن حسابات الودائع لدى البنوك ما يلي:**

- وديعة لدى البنك التجاري الأردني بقيمة ١٤٥٨٨٣٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ (٢٠١٣: ١٣٨٣٢٧٤ دينار)، تحمل نسبة فائدة ٥,٧٥٪ سنوياً.

- وديعة لدى البنك العربي بقيمة ٤٢٨٣٣٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ (٢٠١٣: ٤٠٠١٠٠ دينار)، تتراوح نسبة الفائدة ٢,٥٪ -٣٪ شهرياً.

- وديعة لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل بقيمة ١٢٠٢٢٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ (٢٠١٣: ١١٦٧٩٢ دينار)، تتراوح نسبة الفائدة ٢,٥٪ -٣٪ شهرياً.

(٦) الوفر المتراكم

	2014 دينار	2013 دينار
رصيد بداية السنة	3328501	3265538
الوفر للسنة	46652	62963
رصيد نهاية السنة	3375153	3328501

(٧) مخصص تعويض نهاية الخدمة

إن الحركة على هذا المخصص هي كما يلي:

	2014 دينار	2013 دينار
رصيد بداية السنة	45030	36769
مصروف السنة	9124	8261
رصيد نهاية السنة	54154	45030

(٨) مصروف مجلة البنوك

	2014 دينار	2013 دينار
طباعة	39086	30839
مكافآت	19025	14550
أخرى	630	-
	58741	45389

(٩) مصاريف إدارية

	2014 دينار	2013 دينار
رواتب وأجور	265659	242658
حفلات واجتماعات	33842	3486
المساهمة في الضمان الاجتماعي	25314	23596
المساهمة في صندوق الادخار	18625	17180
استهلاكات	48708	57318
مصاريف طبية	20863	18611
طباعة وقرطاسية	38795	22829
مصاريف صيانة سيارات	13931	20370
أمن ونظافة	17897	17957
مياه وكهرباء	15580	11357
اتصالات وانترنت	16466	18846
سفر وتنقلات	10184	5231
تعويض نهاية الخدمة	9124	8261
ضريبة مسقفات	7050	7050
محروقات	6452	6633
ضيافة	8274	6535
أتعاب مهنية	2230	7830
أخرى	29880	24125
	593874	519873

(١٠) أرقام للمقارنة

تم اعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لعام ٢٠١٣ لتتناسب مع تبويب ارقام السنة الحالية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٤ ولم ينتج عن اعادة التبويب أي اثر على نتائج الأعمال أو الوفر المتراكم لعام ٢٠١٣.

جمعية البنوك في الأردن

عمان - وادي صقره - شارع موسى بن نصير - بناية رقم 62 - ص. ب. 926174 عمان 11190 الأردن

هاتف : 5662258 , 5669328 - فاكس : 5687011 , 5684316

الموقع الالكتروني: www.abj.org.jo - البريد الالكتروني: info@abj.org.jo